



U.1
2113

٢١٧٤
ج ٠ ر

اللاكي الدرية في القوائد الخيرية ، للرملي ،
خير الدين بن علي - ١٠٨١ هـ ، جمعها
ولده : الرملي ، محمد بن خير الدين - ١١١٣ هـ
بخط خليل بن علي الحسيني العمادي القادري
الرملي سنة ١١٠١ هـ .

١٤٤٥

٧٠ ق ٢٣ س ٥١٧ × ٢٠ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ،
نسبتها بعض الفهارس الى ولد المؤلف
نجم الدين المتوفى - ١١١٣ هـ .

الازهرية ٤٥٨:١ قوله ٣٨٥:١

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلاميـة

أ - المؤلف
ب - الجامع ج - الناسخ
د - تاريخ
هـ - حاشية جامع الغصولين

نخ

كلم ورم

اللاي الدرر في الفوائد الخيرية
وهي في جامع الفصول
تأليف العلامة المكي المكي

المحققين

الوالدين

محمد الدين

الحسن

الحسين

الحسين

١١٠٩٧
١٢٩٩١٦١٢

مكتبة جامعة القرويين - قسم المخطوطات

اسم الكتاب اللاي الدرر في الفوائد الخيرية رقم ١٤٤٥

اسم المؤلف غير الدين الحنف

تاريخ النسخ ١١٠١ هجرية

عدد الاوراق ٧٠

ملاحظات فقه حنف

٢١٧

١٠٧

ملازم

مسلة

حفظ

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر واعن بالرحمة
الحمد لله الذي ابرئنا من شأمن عباده الى التوفيق في الدين
 وجردنا عن حوائش الكسل الى الانهماك في طاعته فتجدوا
 وكانوا خير المجتهدين والعلماء والسلام على من بسيف شريعته
 اقام الدين ونفع الكفرة والمحدثين وعلى الواصلين واصحابه الذين
 اجتهدوا في اتباعه حتى صاروا افضل المجتهدين وحيدوا في
 اقتفاء آثاره فهم لكل المجتهدين **اما بعد** فيقول العبد الفقير
 العاجز الخليل محمد الدين اني لما وقفت على ما كتبه شيخنا واستاذي
 والدي وقد وثق الى الله تعالى وما لاذي شيخ الاسلام ومفتي
 الخلف العظام الشيخ خير الدين بحظه الشريف وافاده
 بتحرير المسنف من الحوائش التي هي جامع الفصولين التي
 هي بمنزلة العين للانسان او الانسان للمعين وذلك لما فيها
 من الاجابات التي له والتحريرات والنقول عن كتب المذهب
 المعتمدة ورايت جمع شملها بعد التثبت واجبا وكونها في
 مجلدات على حد ما ياسبها خشية عليها من الضياع او ان يتحلل
 مدع بسوا لا يتبع احببت ان اطبعها في هذه الاوراق ليكون
 ثوابها ذخيرة عند الله في يوم التلاق وتكون تذكرة لمن طالع
 ودعى فعساه ان لا ينساني واو لادي واهلي من صالح الدعاء
وسميتها باللال الى الدرية في الفوائد الخيرية فاسأل الله العظيم
 ان ينفع بها كل قلب سليم ليكون لفضلها شاهدا ولبركتها شفا
 وقد قال عليه الله عليه وسلم انما يعرف الفضل لاهل الفضل اهل
 الفضل وهما انا اشرع في المقصود مستمدا لالعانة من الملك المعبود
الفصل الاول في مسائل القضاء **قوله** فهو مجتهد في

تلك

تلك المسئلة اقول **قوله** فيه تصريح بجواز تحريم الاجتهاد
 وهو الاصح كما في كتب الاصول **قوله** اقول جعل اصحابنا الخ
 اقول **قوله** الكلام في مجتهد المطلق لا المذهب حينئذ
 قلبي مخالفا لما نص عليه شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي
 المقدسي **قوله** ان الخفي لا ينبغي له ان يحكم الخ اقول
 قالوا المنقول من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان آخر
 يستوجب التعرير فلا اجتهاد وبرهان اولي ولا بد ان يراد
 بهذا الاجتهاد معنى التحريم وتحكيم القلب لان العاصي ليس له
 اجتهاد ثم حقيقة الاستفالة انما تتحقق في حكم مسألة خاصة
 قلده فيد وعمل به والا فقله قلده ابا حنيفة تقليد فيما افتى
 به من المسائل مثلا والفرق العمل به على الاجمال وهو لا يعرف
 صورها ليس حقيقة التقليد بل هو حقيقة تقليد التقليد
 وهو عد به كأنه ائتم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له
 من المسائل التي تتحقق في الوقائع فان ارادوا هذا الالتزام
 فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامه نفسه ذلك
 فولا اونية شرعا بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما
 احتاج اليه لقوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعنية حينئذ
 اذا ثبت عند قوله المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل
 هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص ولا خذوا بها
 في كل سنة بقوله مجتهد قوله اخف عليه وانا لا ادرى ما يمنع من
 هذا من النقل او العقل وكونه الانسان يتبع ما هو الاخف
 على نفسه من قول مجتهد سوغ له الاجتهاد ما علمت من الشيخ

ذمه عليه وكان على الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته كذا
في فتح القدير لابن الهمام **قوله** وله ان ياخذ الخ اقول
لانه منفعا عليه حيث نفذ القضا فيه وهذا معنى ما قالوا
ان القضا في المسئلة الخلافية الاجتهادية يصيرها وفاقية
قوله القاضي بتأخير الحكم ياثر اقول **قوله** قال الملا
الشيخ محمد بن عبد الله الغزي وفي تبين الكثران القضا واجب
عليه بعد ظهور هذا التماخض لو امتنع ياثر ويستحق الغزل ويعز
انتهى وفي شرح الجمع لابن ملك ان القضا واجب على القاضي
اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم يبر الوجوب على نفسه يكف
القاضي اذا لم يحكم بعد الدعوى الصحيحة وهو محمول على ما اذا
لم يبر الوجوب على نفسه انتهى **قوله** ولو قلنا السلطان رجل لا
قلنا فله هذا الامر السلطان بعدم سماع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه عدم سماعها وصرح
بمثله شيخنا في فوائده والله تعالى اعلم كذا ذكره مولانا الشيخ محمد
ابن عبد الله الغزي **قوله** وكثير من مشايخنا اخذوا برؤية
النواذر للمحاجة قلنا **قوله** وفي البرازية وفي رواية
النواذر في ان المهر لا يشترط لنفاذ القضا والله تعالى اعلم
كذا ذكره الغزي **قوله** ادعى عليه في بلدة دار الخ اقول
قال الغزي رحمه الله تعالى قلنا **قوله** وقد صرح في الثانية
وبغيره وفي الكثر عقار لا ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه
انتهى **قوله** فدل هذا على ان فعل القاضي ليس بحكم
قد وقع الخلاف بينهم في ان فعل القاضي قد يكون حكما فالقاضي
البر الراي وما فعله فله وجهين فاما ان يكن موصفا للحكم فليس

بحكم

بحكم قطعا وما كان فيها موصفا لدري محلا له فقد اختلفوا
فيه وله صور منها ما اذا اذنته بالغة عاقلة في تزويج نفسها
تزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كما في الفاسقية ومنها
تزوج الصفايين الذين لا ولي لهم ومنها شراؤه وبيعه ماله
اليتم ومنها قسمة الفاضل العقار الى غير ذلك مما هو في
هذا المعنى فخرج في التجنيس بان حكم ولد الزوج اليتيم من
ابنه لم يخرج وورده في فتح القدير من كتاب النكاح بان حكم
لا يتقاسم شرطه فهو الاوجه قال والاحاق بالوكيل يكفي للمنع
يعني ان الوكيل بالنكاح لا يمكن ان يزوجه من ابنة فكذا القضا
بمنزلة الوكيل اقول **قوله** ولذا ما ذكره في التمه من ان
القاضي لو باع ماله اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضي
يكون على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز ان يخلو خلاف الاوجه
والاحاق بالوكيل للمنع مفعن عن لونه حكما لان بيع الوكيل
من نفسه باطل ولذا ما ذكره في الذخيرة من الامام انما يبيع
القنايم على وجه الحكم بين المسلمين ولهذا لا تلزم العهدة عليه
فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم
القاضي والامام لنفسه لا يجوز ان يخلو خلاف الاوجه ولكن لما
كثر ذلك في كلام ائمتنا فالاولى ان يقال ان الحكم القولي يحتاج
الى الدعوى والفعل لا كالقضا الضمني لا يحتاج الى دعوى له
وانما يحتاج القصد فيدخل الضمني تبعا فتصحح الكلام فمن
نقل ان فعل القاضي حكم صاحب التجنيس والتمه والذخيرة كما
استغناه وصرح به في بيوع المحيط والامام شمس الائمة الرضوي
وفي بيوع فتاوى قاضيه كان وصرح به في المحرر في الاصل قال اذا حضر

الوارثة الى القاضيه وطلبوا القسمة وبينهم وارث غايب او صغير
 والتركة عقار قال ابو حنيفة لا اقسمة بينهم باقرارهم حتى يقيموا
 بينة على الموت والمواريث وقال ابو يوسف ومحمد اقسمة ذلك باقرارهم
 قال ابو حنيفة قال لا اقسمة بينهم بتوالتهم ولا اقسمة على الغائب الصغير
 بتوالتهم لان قسمة القاضيه قضائه انتهى وهذا قاطع للشبهة كلها
 فتعين الرجوع الى الحق انتهى كلامه **قوله** اربع خصال الى اخوه
اقول قال شيخ الاسلام الغزي رحمه الله تعالى فتخرج
 ممثلة في البرازية لكن في الفصول العارضة القاضيه اذا اعمى ثم اعمى
 فهو على قضائه ولكن قضاؤه لا ينفذ في حال عماه انتهى وفي
 الولو الحية اذا ارتد القاضيه او فسق ثم صلح فهو على حاله لان
 الموت امره موقوف وكان الارث قد فسق ونفس الفسق
 لا ينزل الا ان ما قضيه في حالة الردة باطل بخلاف الحكم اذا ارتد
 فانه يخرج والفرق المذكور فيها وقد وفق شيخنا في مجموع بين
 هذا وبين ما ذكره المصنف والبرازي بان يحمل كلام البرازي على
 انه ينزل عن نفاذ قضائه جمعا بينهما ثم قال وفي الواقعيات
 الفتوى على انه لا يضر بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء
 في احدى الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم اسلم هل يحتاج الى انقلاب
 اخر فيرد رايان انتهى قال وبه علمت ان مله الخلاصة على
 خلافا للفتوى به وعلمت ان تقليد الكافر صحيح وان لم يبع قضاؤه على
 المسلم على تعاقبه حال كفره وفي المتن انه اذا اعمى القاضيه ثم اعمى
 فهو على قضائه انتهى **قوله** القاضيه اذا اراد نصب الوصي في قطر
 الخ **اقول** قال مولانا الشيخ محمد الغزي قال الاحكام **قوله**
 للقاضيه نصب الوصي في مواضع اذا كان في الشركة دين مهورا كان او

غيره

غيره بشرط ائتماع الوارث الكبير من البيع للقضا او وصيته
 فينصب القاضيه لقضا الدين او لتنفيذ الوصية والحفظ ماله
 الصغير وكذا الوارث اب الصغير فيبذل ما قلنا ماله الصغير ينصب
 وصيا لحفظ ماله ولو اشتري الوارث من مورثه شيئا ثم اطلع
 بعد موته على عيب نصب القاضيه وصيا حتى يرده عليه وتيد
 الخصا فيه نصب الوصي بما اذا كان على الميت دين وكذا وارث
 كبير غايب بانقطاعه عن بلد المتوفي لا ياتي ولا تدفع القافلة
 فان لم يكن منقطعا لا ينصب وكذا ينصب وصيا على الصغير عند
 غيبه ابيد واخيخ الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبه الاب
 منقطعة والا فلا وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه
 ولا ينصب عن الغايب انتهى **اقول** لو كان الوصي المختار
 غايبا والايام والتركة في بلد القاضيه واحتاج الامر الى ايفاء دين
 الميت او اثباته وتنفيذ الوصايا اهل ينصب القاضيه وصيا عند
 تعذر حضور الوصي المختار فاجب **قوله** بنعم ثم راي في
 الفصول العارضة مانصه وفي واقعات الناطق رجل مات وارث
 له رجل فادعى لسان دين على الميت والوصي غايب نصت القا
 ضيه عن الميت حتى يخاصم الغريم ليصل الى حقه وفي شرح ادب
 القاضيه المنسوب الى صاحب المحيط انه القاضيه ينصب وصيا يدعي
 عليه وان لم يكن الوارث غايبا في رواية انتهى كلام الغزي **قوله**
 وبعض مسائل الوصية ننظر في اخر مسائل الشركة **قوله** في
 الفصل الثامن والعشرين **قوله** ومن القاضيه لو عزل نفسه **قوله**
اقول وفي الفتنه ولو قال متولي من جهة الواقف عز
 نفسه لا ينزل الا ان يقول له والقاضيه فيخرج به انتهى **قوله** وكيل

حقة

الوكيل ينزل الخ اقول **قال** شيخ الاسلام الفقيه
 رجل وكل رجلا يبيع شئ وشرايه وقال له اصنع ماشيت فوكل الوكيل
 رجلا ابنتك فموت الوكيل الا على فالوكيل الاسفل على كالثان ولو
 اخرج الوكيل الذي وكله جان ولو اخرج الموكل كان اخرج جازرا
 ايضا سوا كان الوكيل الاول حيا او ميتا انتهى فقد صح عز الوكيل
 لو كيلة وهو مخالف لما في الهداية من ان الثاني صار وكيل الموكل
 فلا يملك الوكيل عز له الا ان يفرق بين قوله اصنع ماشيت فيملك عز له
 وبين قوله اعمل برايك فلا يملك عز له والفرق ظاهر كذا قاله شيخنا
 في البحر من كتاب الوكالة واذا وكل باذن او تفويض كان الثاني وكلا
 عن الموكل حتى لا يملك الاول عز له ولا ينزل بموته وينزل بموت
 الاول انتهى وفي شرح الكنز للزبلي اذا فوض اليه وكله كان الثاني
 وكلا عن الموكل حتى لا يكون للاول ان يعزله ولا ينزل بموته وينزل ان
 بموت الموكل وهو نظير استخلاف الفاضل حيث لا يملكه الا باذن
 الخليفة لم لا ينزل الفاضل الثاني بعز الفاضل الاول ولا بموته وينزل
 بعز الخليفة لها تكن لا ينزل بموته والفرق ان الخليفة عامل المسلمين
 فلا ينزل بموته الذي وكلاه وهو اولاه الفاضل باذنه والموكل كامل
 لنفسه فينزل وكيلة بموته لبطالان حقه انتهى **قوله** وعن محمد انه يرجع
 عنه الخ اقول **قال** العالم الهام الفقيه قال شيخنا رحمه الله
 في بحر بعد ان نقل كلام المصنف فقد ثبت ان الفتوى على ما رجح
 اليه محمد لكن رابعت بعد ذلك في شرح ادب القضا للصمد الشهيد انه
 صرح بوجوب محمد الى قوله ابى حنيفة وابى يوسف رواه هاشم بن عمار انتهى
 والحاصل المهور من شرح الصمد الشهيد ان الشيخين قالوا المهور
 اخبره عن اقراره بشئ لا يبيع رجوعه عنه مطلقا وان محمد وافقهما ثم

والا

رجع

رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل اخر عندل اليه وهو المراد بقول
 من روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صرح رجوعه الى قولها واما اذا اخبر
 الفاضل باقراره عن شئ يبيع رجوعه عنه كالحكم لم يقبل بالاجماع وان
 اخبر عن ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا فقلت
 شهبا دتمهم على ذلك تقبل في الوجهين انتهى ثم قال اعلم ان الفاضل
 اذا قضه بشئ ينبغي ان يشهد على قضائه سواء كان بينة او باقرار
 مطلقا الى اخره ما ذكره الصدر ولا بد من استمهاده عليه في محل ولا يشهد
 فلو شهد على قضائه بعد ما خرج من المصر لم يسع الشاهدان الشها
 وان بينا لم يقبل كما ذكره المحصر في شرح الجامع الكبير انتهى **قوله**
 قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع الخ اقول **قال**
 قال الفقيه وقيد في الخلاصة محل الخلاف بما اذا دفع الدراهم اليها
 لتنفق على نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشئ انتهى وذكر في
 الخلاصة معنى الى التفادي رجل انفق على مقدرة الغني على طبع ان
 يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ابت ان تزوج ان
 شرط في الانفاق التزوج برجع عليها بما انفق زوجت نفسها او لا
 ذكره الشهيد الصدر رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يرجع لزوجت
 نفسها وان لم يشترط لكن انفق على هذا الطمع اختلف المشايخ فيه
 والاصح انه لا يرجع كذا قاله الصدر الشهيد قال المصنف رحمه الله
 قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ الاصح انه يرجع عليها زوجت
 نفسها او لم تزوج لانه رشوة وهكذا اخبرني المحيط انتهى
الفصل الثاني في القضا في المجتهد فيه **قوله** ومعها
 الثلاثة اقول **قال** مع ابى يوسف ومحمد مالك والشافعي
 واحمد **قوله** ويجعل برأيه في الا الى اقول **قال** يفيد انه

صوابه
 الشافعي

بحوزله الانتقال بمن قلد فيه او لا ولو بعد العمل والمذكور في
الاصول خلافه قال العلامة قاسم في تصحيحه قال الاصوليون
اجمع اجمع الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار
في المذهب وقال الامام ابو الحسن الخطيب في كتاب الفنا والمفتي
على مذهب اذ لا فية يكون الشيء كذا على مذهب امام ليس له ان
يقلد غيره ويقتي بخلافه لانه محض تشبه وقال ايضا انه بالنزاهة
مذهب امام يكلف به ما لم يظهر له غيره والمقلد لا يظهر له بخلاف
المجتهد حيث ينتقل من اماراة الى اماراة انتهى والله تعالى اعلم
قوله ولا يشترط ان يكون شفيع المذهب الخ اقول
هذا يرد قول صاحب البحر فيه والظاهر انه في حق من يراه فراجع
وتأمل **قوله** نفذ الحكم باسقاط العدة اقول قال
الشيخ محمد الغزالي الوجه في زماننا عدم نفاذه لان السلطان انما
ولا له ليحكم بما صح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى وليس هذا
هو الصحيح من المذهب فقد جزم في الكفر والتفانية والوقاية والهداية
وشروحه انه لا بد من العدة لان قول من فقه في هذه المسئلة فاسد
لان يلزم عليه ابطال شرعية العدة وهو اختلاط الانساب كما بين في
المطولات وقد نقل عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم
حل الوطى الاول قبل العدة وان كان نكاحه صحيحا لانه لا يانم من
صحته النكاح وبقيائه حل الوطى واما كالموطى المنكوحه بشبهة
حيث لا يحل قربانها لزوجها حتى تمتد ولا يفسد به نكاحه لكن المشهور
عن زفر هو الاول وهو الذي اقتصر عليه المصنف وهو الذي
يفعله قضاء زماننا لاكثر الله تعالى منها طعنا في اخذ الرشوة فيكون
في ساعة الطلاق قبل الاستبراء ولا ينظرون الى ما نص عليه علما ونا

من

من ان القاضي اذ لا رتبة في حادثة لا ينفذ حكمه فيها على الوجه
ومراد من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة اراد به
القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون كذا فقهه شيخنا
برهان الكركي في بعض فتاواه واطال فيه اطا الزحينة وفي شرح
الهداية للكامل ذكر الخلاف في هذه المسئلة وهي نفاذ قضا القضا
بخلاف مرأيه وذكر انه لا ينفذ عندهما سواء كان عامدا او ناسيا
والوجه في هذا الزمان انه يفتي بقولها ثم قال هذا كله في القضا
المجتهد واما المقلد فاما في الامم ليحكم بمذهب ابي حنيفة مثلا
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى
قوله فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا اقول قال
في البحر والحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة
اعتبروا خلاصتها واخرى لم يعتبروه ويمكن ان يقال انهم اذا قالوا
بالنفاذ في هذه المسئلة لاجل خلاف سابق على مالك والشافعي
للاختلاف ما خاضته انتهى **قوله** حكم في حد او قود بشهادة رجل
وامرأتين نفذ قلنا وقد صرح الزيلعي بانه لا ينفذ ولو
نفذت الف انتهى ذكره الغزالي اقول **قوله** صرح الزيلعي
الخ ائمة باب كتاب القاضي في شرح قوله واذا رفع اليه حكم قاض
امضاء وقوله بانه لا ينفذ في الحكم بشاهد وبعين وعدمه مسائل
كثيرة **قوله** حكم بجواز بيع المديون نفذ اقول والوجه
فيه انه المسئلة تختلف فيها والموضع موضع اشتباه فينفذ القضاء
بجواز بيعه لهذا **قوله** وفي الحكم بجواز بيع ام الولد الخ اقول
وفي الثاني خافية نقلها عن الظهيرية واذا قضى القاضي بجواز بيع
ام الولد نفذ قضاءه في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد

الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف
المستند عندها لما فيه
تضليل بعض الصحابة

لا يجوز بناء على ان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم عند
لما فيه من تضليل بعض الصحابة وعند محمد يرفع والفتوى في هذه
المسئلة على قول محمد لا ينفذ القضا انتهى **قوله** والفتوى
على نفاة **قوله** وفي مجمع الفتاوى وفي المنتقى لا ينفذ
وعليه الفتوى ويستأني زيادة الكلام عليه بعد ثمان ومقات في
الفصل الثامن في القضا على الغايب **قوله** ليس للقاضي ان
حكم الخ اقول **قوله** وفي شرح الكنز للزليعي ان نفاذ القضا
يتوقف على امنا قاض آخر وصحي وتبعه المحقق الكمال في شرح
المهداية وفي مجمع الفتاوى بالغزالي المنتقى ان القضا على الغايب
لا ينفذ وبه يفتي **الفصل الثالث** فيمن يصلح خصما ومن لا يصلح
قوله فحصل فيه اختلاف اقول **قوله** قد تقررت ان
حكم البيع للجانب حكم الرهن لا يختلفان وقد قال في التناظر خانية
ذكر الخصاصه رحمه الله تعالى في كتاب الجبل رجل في يد يدرهن
والراهن غايب فاراد المرأتان ان يثبت الرهن عند القاضي
حتى يسجل له بذلك ويحكم به رهن في يد فالحيلة في ذلك ان
يامر المرأتين رجلا غريبا حتى يمدى رقبته هذا الرهن ويقدم
المرأتين الى القاضي فيقيم المرأتين بينة على الرهن انه رهن
عند يسمع القاضي بينة على الرهن ويقضى يكونه رهنه عند
ويذفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيب من الخصاصه رحمه الله تعالى
ان البينة على الرهن مقبولة وان كان الراهن غايبا وهكذا ذكر محمد
رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع في المسئلة المحسنة قالوا وقد
ذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض
المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن وفي بعضها

البينة على الرهن مقبولة
وان كان الراهن
غايبا

لم

لم يشترط والمشايع قد اختلفوا في بعضهم قالوا الصواب
لا يشترط حضرة الراهن وما ذكر في بعض المواضع في كتاب
الرهن انه يشترط حضرة الراهن وقع غلط من الكاتب
وجعل هذا القابل مسئلة الرهن نظير مسئلة الوديعه والاجا
والمضاربة فان صاحب اليد اذا اقام بينة ان هذه العين
وديعه عند من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة
فالقاضي يسمع بينته فمنها كذلك وبعض مشايخنا قالوا
في المسئلة روايتان في احدهما الروايتان تقبل هذه البينة
وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البينة واليه مال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى كما لو اقام البينة انها
وديعه في يد وقد اجاب في هذه في نظاير السوا للكتب
المعد المرفهون اذا اسرثروا في الغنيمة فوجد المرأتان
قبل القسمة فاقام البينة رهن عنده فلان فاحذره
لا يكون هذا قضا على الغايب بالرهن انتهى **قوله** وباقي
جنسه في شرائط صحة الدعوى اقول **قوله** وباقي
في الفصل السادس في شرائط صحة الدعوى على الفظرباع
دارعنه وسلمه الى المشتري فادعاه المالك على البايع او
اراد اخذ الدار من البايع لا تقص دعواه اذ ليس في يد البايع
ولو اراد تضمينه بغصب ففقد روايتان ولو اراد اجازة
بيعه واخذ منه تقص دعواه كذا في قوليه روايتان
اقول **قوله** الروايتان بناء على تصور الغصب في القضا
وعنده **قوله** اذا اهل ان من كان يدعى المالك لنفسه
الح اقول **قوله** رجل ادعى بيتا في يد رجل وقال هو لي

قوله

اشترى من فلان بكذا او في يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الى قائله الا تسمع هذه الدعوى لانه لو زيد تركه لثمن ومن اشترى شيئا فوجد في يد غيره قبل ان ينقد لا يكون له ان يأخذ من صاحب اليد الا ان يدعى الوكالة بالقبض من البائع كذا في الخاتمة وفيها ايضا ولو ارجع ثمنه وسلم فاجل المستاجر ولا دعى الاحارة قبلت بينته على المشتري وان كان الاجر غايبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعى حقا في ذلك العين انتهى فامل **قوله** بملك مطلق **قوله** ذكره في فصل الاستحقاق مطلقا ولم يقيد بالملك المطلق والذي يظهر انه ليس بقيد فامل **قوله** اختلف المشايخ فيه **قوله** يعني ان كان المبيع موجودا او بدله ان كان معدوما وينبغي ان يكون ذلك على قول من لا يشترطها فامل **قوله** ولو ادعى انه زوج ابنته الخ **قوله** انما امر الزوج بدفع المهر اليه لان للاب ولاية قبض مهر البكر البالغة قبل الدخول وقد اقرت الزوج بالنكاح فيؤاخذ باقراره وقوله وتصح دعوى النكاح عليها الخ لان حقوق العقد في باب النكاح لا تتعلق بالعاقدة وانما تتعلق بالمعقود له فلو ادعى نكاحها بحضرة والدك لا يحضرها لا تصح الا ان يكون وكيلها عنها الا ترى الى قوله ولم يتبع الدخول اذ لو ادعى الدخول انقطع ولاية القبض واما دعوى النكاح عليها ودعى بالغة فلا تسمع الا بحضورها لا تقطع ولا يثبت عليها بالبلوغ فلو ادعى عليه ودعى غايبة انه زوجها له في حال صغره لا تسمع لان البلوغ قاطع للمو لا يقيد بالبالغة لان الصغرة يورث الزوج بدفع مهرها اليه وخالها ام لا والخم في دعوى

نكاح

نكاح الصغرة ولها فامل **قوله** وتصح دعوى النكاح عليها **قوله** وقد نقلها في البحر عن خزانة المفتين واما سكتوا عن عكسه وهو الدعوى على والدك بدون حضورها لانه يرجع الى الدعوى على الغايب وحكمه معلوم عندهم فامل فلو كانت صغرة في صورة العكس وادعى رجل نكاحها على الاب سيأتي ان المختار انه تشترط حضرة الصبي عند الدعوى وفصل قبله بين ثبوت الدين بمباشرة الوصي فلا يشترط حضوره وبين ثبوتها بمباشرة فيشترط حضوره والدك يظهر في دعوى نكاح الصغرة لزوم حضور ولها المزوج الا حضورها فامل **قوله** فلو ادعى خصم **قوله** فلو كانت الدعوى على السيد بخيانة جناتها العبد تسمع ويكون خصما لان المدعى في ضمن ذلك يدعى عليه استحقاق دفعها فذاه بخيانتة وهو ينكر فتقبل بينته وان لم تكن له بينة يحلف وهل يحلف على البت او على نفى العلم مقتضى قولهم اذراك انت اليمين على فعل الغايب فهو على نفى العلم انه يحلف على نفى العلم وهي واقعة الفتوى وفي الخاتمة ادعى على رجل ان عبده الصغير ائلف عليه شيئا واراد القاض ان يستحلف المولى كيف يستحلفه ايسخلفه بالله العظيم ما تعلم ان عبدا هذا اسم ملك كذا او بالله تعالى ليس له عليك شيء من هذا الوجه الذي يدعيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مسایل اصحابنا في النوادر مضطربة في هذا الفصل بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله كما حاله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسایل في اول هذا الباب **قوله** فامل

فتوى

ما كتبناه من محاضرته في آخر الفصل السادس من هذا المجموع اقول
وهي في آخر الفصل الرابع من هذا ايضا **قوله** دعوى الغصب
على غير ذي اليد قبل الخ **قوله** وفي البرازية ذكر
الشرع رحمه الله تعالى ان دعوى الغصب على غير ذي اليد مقبولة
ودعوى المالك لا **الفصل الرابع** في قيام بعض اهل الحق عن
البعض في الدعوى والمقصودات **قوله** نصفه اقول
بالرفع فاعل او دعه **قوله** في جنس هذه المسائل الخ اقول
ادعى عليه ما لا مقدم بسبب حساب جرى بينهما لا يصح لان الخصا
لا يصح سببا لوجوب المال كذا في الخلاصة والبرازية وكثير من
الكتب اقول ولو كان بدل الدعوى اقرارا بان قال
له على الف بسبب حساب جرى بيني وبينه فعلى قول ابي حنيفة
يلزمه وحصل ام فصل وعلى قولها يصدق ان وصل كسيلة على
الف من ثمن عبد لم اقبضه رومن ثمن خرا وخترين تامل والله
تعالى اعلم **قوله** لو ادعى على الميت ديناً بحضور احد من الورثة
اقول وكذلك بحضور احد لا وصيا كما في التاتارخانية
من كتاب الوقت في الفصل الحادي عشر **قوله** والدار غير
مقسومة اقول فلو كانت مقسومة وفي يد كل حصته
للمت افرزت له بالقسمه لم يحكم على من لم يكن حاضرا لان الاخر ليس
خصما عنه فيما يدعى كما سذكره قريبا تامل **قوله** اذ الخصم الخ
اقول فلو ادعى بعضهم على بعض شرا الدار من الاب
وهو في يد البعض المدعى هل ينصب خصما عن الكل اظاهر منه
نعم لانها في يد هذا المدعى عليه الاخرى وان كان مدعىا للشرا
فدخل تحت قواهم اذ كانت العين في يد المدعى عليه يصير خصما

عليه

عن

عن الكل وللعل وهي واقعة الفتوى تامل **الفصل الخامس**
في القضا على الغائب والقضا الذي يتقدم في غير المقض عليه الخ
قوله اذا التوكيل لم يدخل تحت الحكم اقول وفي
معين للحكام للطرالب في القسم الثاني في ذكر الدعاوى وانما
في الفصل الاول في الدعوى الصحيحة ما فيه الكفاية فراجع
ان ثبتت وسياق قريبا طرقي اثبات الوكالة بحيث لو انكر موكله
لا يسمع انكاره وياتي قريبا ايضا لاثبات الحزمة على الغائب
قوله اذ حاصلة الحكم على الغائب اقول في مجمع
الاسلام الغزالي قلت وفي مجمع الفتاوى وفي المتن انه لو
قضى على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى وفي الدرر والفرق في حيا
العيب في مسألة ظهور عيب مبيع الغائب الخ قال اقصه ما في البنا
انها قضا على الغائب من غير خصم لكنه ينفذ في اظهر الروايتين عن
اصحابنا انتهى نقلنا عن الخلاصة **قوله** سئل من رحمه الله تعالى
عن ادعى بيتا فبرهن الخ اقول واقعة الفتوى ادعى
دارا اربعة اعمد فلان فقال دواليده اشترى من زيد ولم يبرهن
على الشراء برهنا المدعى على الارث فحضر زيد وانكر البيع وادعى
انه اعاده وانكر التسع وبرهن على ذلك فما الحكم والذي يظهر جوازا
ودعواه وقبول بينته لانه لم يجعل بايعا بل ابرهنا فلم يكن مقضيا
كما يعلم مما هنا تامل **قوله** اراد وكيل البيع الخ اقول
ويتاني ذلك في وكيل الشرا اذا ادعى انه وكيل عن فلان بشرائه
هذا العبد له فاضاف الوكيل الشرا للموكل وكذلك البايع بان
قال الوكيل بعه من زيد موكل بكذا فقال بعه منه فقال الوكيل
قبله له فانه يتوقف في هذا الخ كاسيا في تصرفات القضا

فتوى

فلو اراد اثبات الوكالة بحيث لو انكر الموكل لا يسمع تمنع البايع
 من التسليم ويقول انت فضولي ووقع الشراعتوقفا على اجازة
 فلان ولا اسلمك خوفا ان يملك المبيع في يدك فقيم بيته على
 ذلك ونهى واقعة الفتوى تامل **قوله** وهو ان يبيع اقول
 اي من غير ان يقول ان وكيل فانه اذا قال ذلك لا يسمع قوله
 ان فضولي لتناقضه تامل **قوله** في مثل هذه المواضع لو برهن
 على الغائب الخ اقول **قوله** لم يذكر فيما عندي من الكتب حد
 الغيبة المجرى ان ذلك وقد قال في البحر في شرح قوله وفرض لزوجة
 الغائب ولم يقيده فيما عندي من الكتب بشئ الا انه الفناوي الصديقية
 فانه قال انما يجب النفقة في حال الغائب بشرط ان تكون مدة
 سفر انتهى هو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
 ومراجعته انتهى اقول **قوله** وقد صرح به في التارخانية
 نقلا عن فتاوى احو ولا خصوص مسألة النفقة بل كل ما ذكر في الغائب
 كسيلة القسمة وغيرها وذلك مستفاد من تعليلهم بالحاجة والضروة
 وقد قال في المبسوط انما قسمتها بين اباحية في المعونات عند حضور
 جماعة منهم لتعذر اشتراط حضورهم عند القسمة بطريق العكس
 وقال قبل هذا فان الورثة يكثر وفيها يحضرون فلو لم يقبل القسمة
 البينة ولم يقسمها المكان غائب وصغير ادى الى الضرر والفساد
 مد فوج انتهى واول **قوله** الحاجة منتفية عند مكان حضور
 الغائب ومراجعته وكلم بوجهه فاي داع للحكم عليه في حال غيبته
 مع تيسر مراجعته واحضاره ولو جاز فيما دون ذلك لجاز وهو في بيته
 وبلده وهذا ما يجب القطع به تامل **قوله** في الحاصل ان المدعى على
 الغائب الخ اقول **قوله** قال الزيلعي في التبيين ومن المتأخرين

قال ان وكيل لا يسمع قوله
 اني فضولي لتناقضه

من

من قال في الشرط ايضا يقبل ايضا مطلقا كانه السبب منهم على الزور
قوله الحكم على الغائب بل احضهم عنه جاز وعليه الفتوى اقول
 تقدم انه يفتى بعدم نفاذه لئلا ينطرقوا الى هدم من ذهب امهاتنا
قوله ونقدت الثمن وفلان الاخر الغائب الخ اقول
 لاخر غائب كان اشترى من فلان الاول شرا جازا فتوقف بيده على
 اجازته فافهم **قوله** اقول ينبغي ان تقبل بينة الكفيل اقول
 ذكر الشيخ الفرق بينهما في الفصل العاشر فراجع **قوله** ادعى نكاحها
 الخ اقول **قوله** دعوى النكاح والمهر والجهار يأتي في الفصل
 العشرين **قوله** اقر برقية وادعى نكاحا الخ اقول **قوله** يوحى
 منه جواب واقعة الفتوى في امارة اقرب بالرقية لفلان الغائب وادعت
 انه اعنفها وملكته نفسها وخطبها لرجل وتقدمت به الى القاضي
 كيز وجها منه هل يجيبها لا ذلك ام لا الجواب لا يجيبها لانها تدعى زوال
 الرق فلا تصدق عليه **قوله** فرفع المهرين الاموال القاضية حتى
 يبيع الرهن الخ اقول **قوله** للمهرين بيع الرهن باجازه
 الحاكم واخذ منه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حيا كما في
 البرزانية من الرهن قال مولانا الشيخ محمد بن الغزي لم اجد ما ذكره
 البرزاني في منية المنة ولعله اراد منية المنة او الفقه او في منية المنة
 غاب الراهن وخاف المهرين هلاك الرهن الموقوف رفع الى القاضي
 حتى يبيعه ويدفع الثمن المهرين ذكره في كتاب الرهن انتهى ذكره
 الغزي **قوله** اما لو كانت بين الكفيل الخ اقول **قوله** او وكيل
 الكفيل ونهى واقعة الفتوى **قوله** فغيبه حيلتان احدهما الى اخذ
 اقول **قوله** رتبات في الفصل العشرين في دعوى النكاح ادعى
 نكاحها وقال ان زوجك طلقك وانا تزوجتك فانكرت الطلاق

فتوى

فتوى

المدعى على طلاق الأول لا يقبل ليلا يحكم على الغائب فلو حض
وبرهن على طلاقه يقبل ثم ينظر لو برهن على الزوج بعد مضي
العدة ثبت النكاح انتهى وفي النزاع خلافه قال فيها ادعى عليها
ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقربت بزوجة
للغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى بانها زوجة
الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب انتهى وهو مبني
على ما ذكر من ان الشرط كالسبب وقد علم ضعفه **قوله** وكذا امرأة
الغائب الخ **اقول** **قوله** شمر قع اذا اعتدت زوجة المفتوح
بعد انقطاع اقل منه او بعد مضي مده على قول الآخر في قولها ان تزوج
قبل القضاة اذا بلغت المدة الاياس فانها تقدر بالاشهر ولا
يحتاج فيه الى القضاة فقدت الامة مولاها ولا تجد نفقة ويخفى عليها
الفاخشة فللقاضي ان يواجرها من امرأة تفقد وليس له تزويجها كذا في
القنية **قوله** للقاضي ابيع مال الغائب الخ **اقول** وفي
لغانية من كتاب الدعوى والبيانات في فصل لمن يجوز قضا القاضي له
ومن لا يجوز ما نصه ومن هذا الجنس مسألة ذكر في اجابات الاصل
في باب اجارة الدواب وللغائب ان يبعث مال الغائب الى الغائب اذا
خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده ان كان الوالد
مسر فابذرا ويضعه عليه عدل الى ان يبلغ اليتيم انتهى **قوله**
وله بيع منقوله **قوله** تقبيله بالمنقول زعمنا فيد
لا يجوز له ذلك في العقار لكن في القنية بعد ان علم بعلامته قع عكس واللقا
بيع عبد المفقود وارضه اذا كان ينقص بعض الايام طما خيف عليه
الفساد من مال المفقود فللقاضي بيعه لانه اقرب الى الحفاظ وفي
جامع الترخي للقاضي بيع مال المفقود والاسبر من المناع والرتيب

والسج

والعقار اذا خاف عليها الفساد وليس له ان يبيعها لكان نفقة
عيا لها ومتى باعها الخوف الضياع فصارت ذمها وذمها يبيط النفقة
منها بطريقه **قوله** للقاضي ان يمضي دين الغائب **اقول**
قد تقدم ما يخالفه تأمل **قوله** موافق لها فاب احد ما قد قع
الشريك الاخر كلها الخ **اقول** **قوله** الوجه في ذلك انه لما تركها في
يد شريكه صار شريكه مودعها له وللزوج الحفاظ بيد اجيره واما لو تركها
في الصبي الا يصير مودعها له فيحتاج الى الرفع الى القاضي لينصب قريبا
وفيه ايماء الى انه لو حفظها بنفسه من غير رفع في صورة التوك في
الصبي يضمن حصة شريكه لانه وضع يده على ملك الغير فيفسد فيه فيكون
ضامنا فانهم ذكبت تستخرج منه احكاما كثيرة في المشترك والله تعالى
اعلم **قوله** ولو تركها الخ **اقول** **قوله** اشار به الى انه يبرأ بدفع
لاجيره لما انفرد في المودع ان له الدفع لاجير المودع مساندة ومساندة
فهو مودع اذا تركها الشريك في يده واذا لم يتركها في يده فليس مودعا
له فيضمن حصة الغائب بوضع يده عليها يعني اذن القاضي فطريق
خلاصة رفع الامور الى القاضي لينصب قريبا وشمل ذلك نفس الشريك فلك
اقامته ولضمان عليه بعد قافهم والله تعالى اعلم **قوله** للقاضي ان
ينصب عن المفقود وصيلا **اقول** وفي البحر نقل عن بعض
الفناوي وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الفا
انتهى فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن الغائب ويكن ان يحمل كلام
الثاني على ما اذا كان مكانه معروفا ولم تكن عينه منقطعة وعلى ما لم
تدع اليه الضرورة ومساقي ما يورد وقد تقدم ما يورد **قوله**
رجل مات الخ **اقول** في التنازع خافية وفي التخييس للناظر
واذا مات المفقود بالدية فلصاحبها وما في اولي شئ المفقود

الفصل السادس في بيان انواع الدعاوى وشرائط صحتها
وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع **قوله** فيشترط بيان القدر والجنس
والنوع والصفة **قوله** سواء كان مثليا او قيميا اذ في الاول
يثبت المثل في الذمة دينيا وفي الثاني تثبت القيمة لذات **قوله** والكل
في الزواج **قوله** درهم عظيم في منسوبه العظيمة بن
عطا الكندي والي خراسان من جهة الرشيد ضرب بيخارى دراهم من
الذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والشمسك **قوله** وكذا
في النقرة **قوله** النقرة القطعة المنزلة من الذهب والفضة
فامرس **قوله** اقرب دافع فلوس وعدد الفلوس عشرة **قوله**
وفي البزاني يميز بين ما الى المشتق غلت الفلوس او رخصت ففقد الاوام
الاول والثاني اولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من
الدرهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة
بالعرف والمشتق وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل وهذا ذكر الاستيعاب
قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورة فيما اذا باع ما يده فلوس بدرهم
وقولهم عن المشتق يلزمه قيمتها من الدرهم يوم البيع والقبض لعله
بالنوم ربع فتوله يوم البيع عايد الى البيع وقوله يوم القبض عايد
الى القبض وفي البزاني في الاجارة كالباع والدين على هذا وفي النكاح
يلزمه قيمة ذلك الدرهم وان كان نقد بعض الثمن دون بعض
فسد في الباطل كذا في البحر الرائق وفي مجمع الفتاوى اشترى بدرهم
نقد البلد فلم ينفذه حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق فسك
البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصته ومحيطه من العرضي قال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ لا يعتبر جواز ديباطه بما وقع العقد عليه
والدين على هذا ولو كان يروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له

كغالبية

الا ذلك وبديفتي الامام وقتوى الامام قاضيه ظهير على ائمة
يطالب بالدرهم التي يوم البيع يعني بذلك العيان ولا يرجع عليه
بالنفاوت والدين على هذا والانتفاع والكساد سوى انتهى **قوله**
مردانه يار نانه خرد يار لاني **قوله** مردانه لاني قيص
الرجل يا يعني او نانه يعني قيص المرأة خرد لاني صغير لاني اي كبير
قوله وبديفتي **قوله** وبالجملة انه محل الخفاء على
المدعى فلو لم تسمع دعواه لوقع الحرج وهو مد فوع واما لو انكر الوا
وصوط اليد فقد انكر تسليمها على الغريم وعلمه محيط بما تسلمه
فلزمه اليقين بنا عليه لانه تخلف على نفي العلم لانه يحتمل انه ترك شيئا ولا يعلم
للخفاء عليه ولهذا يخلف على نفي العلم لانه يحتمل انه ترك شيئا ولا يعلم
به تعلم **قوله** ولو اراد تخمينه بفصب **قوله** ادعى ارا بديت انه
على تصوم الغصب في العقار وعنده **قوله** ادعى ارا بديت انه
له يحتاج المدعى الى اقامة البينة **قوله** ثبوت البينة
او العلم في العقار انما هو لعممة العقار بالملك بالبينة لا لصفة الدعوى
كما هو ظاهر المختون فلو كان له لم يحلف قبله كما لا يخفى كذا في البحر
من كتاب الدعوى وتامم فيه **قوله** ادعى مالا بكفالة الى اخيه
قوله حل بشرطاني دعوى الكفالة تسمية المكفول
عنه وهو ما يمت به وقد سلت عنه وقد قال في الثانية رجل
ادعى على رجل كفا له بنفس رجل واقام البينة فشهد الشهود
انه كفل بنفس رجل لا يعرفه حازت شهادتهم انتهى ذكره في الدعوى
وفي الثاني خاتمة من كتاب الكفالة في الفصل الخامس عشر
واذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة وقال
نحن لا نعرف الكفيل ولا المكفول عنه ولكن شهدنا فلان وفلان

على شهادتهما ان فلان القلاني بن فلان كفل لهذا الرجل بنفس
فلان بن فلان القلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدعى
عليه الكفالة انه فلان بن فلان يواخذه وان انكر يحتاج المدعى
الى شهود يشهدون ان المدعى عليه فلان بن فلان القلاني ولو
شهد رجلان بانفسهما ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل
نفره بوجهه ولكن لا نفر فعباسه فهو جائز وان قال كفل بنفس رجل
لا نفره لا يوجب وجهه وباسمه فالشهادة جائزة ويؤخذ الكفيل بالكفالة
منزلة ما لو اقر عند القاضي انه كفل لهذا بنفس رجل ثم يقال للكفيل
بين اي رجل فان بين فلان بن فلان وقال المكفول به هذا فان القول قوله
فبعد ذلك ينظر ان صدق المكفول له فيما بين فلان بن فلان عليه وان
كذب جازانه بخلف عليه وفي الذخيرة فان كذب تعبر فيه الدعوى
والانكار فهذه المسئلة دليل على ان دعوى الكفالة لا يشترط تسمية
المكفول عنه وذكر نسبه وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلا انتهى
قوله على ما اقر به اقوال **قوله** ذكر في الفصل الاول بتخص
في كتاب اقر المريض اقوال **قوله** ففلسا قط من بعض النسخ
فنازل **قوله** ادعى ان اخوه لابييه وامه الا اقوال **قوله** سبقت
عن من ادعى ان الميت ابن ابن اخيه شقيقته وشهدوا ولم يذكر
اسم اب الميت ولا اسم ام ابيه ولا اسم اب ام ابيه فلجيت بعدم القبول
لما ذكر **قوله** فلا تستقيم دعوى مطالبة بنته بجميع الموجب اقوال
القيد بالجميع يدل على انه يستقيم دعوى ما يخصه حيث قلنا بانته
كواحد من العاقلة وهو الصحيح كما نص عليه في الخانية وغيره وفي
في الفصل الرابع ان دعوى القتل الخطا على القاتل تسمع بغيبة
العاقلة فلا يوجب ذلك خلا لا انتهى وحل تسمع على العاقلة بغيبة

القاتل

القاتل ويلزمه الذي يظهر عدم سماعها في حقه لان القاتل موقوف
المباشرة فاذا كان غائبا لا يدري ما جوابه عن نفسه لاسيما على
قول من يقول ان موجب الخطا على القاتل وقدم في الفصل الثالث
دعوى القتل الخطا على القاتل تسمع والبينة عليه تقبل لذات شين
ودعوى القتل الخطا على العاقلة بغيبة القاتل وحل تسمع فعلى قياس ما كتبنا
في محاضر تبغ في آخر الفصل السادس من هذا المجمع ينبغي ان لا تسمع
دعواه كل الدية عليهم بنظر ثمة وذكر في المحاضر والسجلات ما هو
رواية للمحك عن شين وحاصل صورة المحضر ادعى هذا على هذا
انه قتل اباه هذا خطأ ووجب دية القتل لهذا على هذا وعلى ما قلنا
وفي عشرة الاف درهم ففقه الف دنا وراحم جيد او ماية من الابل
واجب على هذا وعلى ما قلنا اذ هذه الدية الى هذا هكذا اذ كان
المتقدمون قال عا والدين في فصوله ويزاد اية زمانا في صورة
كثابة هذا المحضر بعد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات في
كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة وفي الفصل الرابع من هذا
الكتاب شين دعوى القتل الخطا على القاتل تسمع بغيبة العاقلة فلا
يوجب ذلك خلا لا وفي الثاني خانية فلو اقر القاتل بين يدي القاضي
ان ولي القتل هذا اقام البيعة على فلان القاضي بان القاتل
خطا وقضى ذلك القاضي فان هذا القاضي يقبل اقراره ويقضى
بالدية على العاقلة وهذا مشكل عندى فان هذا قضاه على العاقلة
ولا يقضى بالدية على العاقلة باقرار القاتل وانه لا يجوز وفي الكبرى
وهذا يعني ولو حكم القاتل من جملة مع الولي فحكم الحكم بالقتل خطا لا يظهر
حكمه في حق العاقلة انتهى فتحرر من هذه النقول انها تسمع الدعوى
على القاتل ويقضى بالدية عليه وعلى ما قلنا وهذا ظاهر على قول من

ادعياها ابتد على الفائل وعاقبته بحمل عنه واما العاقلة فتشيع
الدعوى فيما يجب عليهم من الدية لوجوب المدعى عليهم والذي
يظهر في وجهه ان الفائل اصل فانصب خصما عن نفسه وعنهم
والعاقلة ليست كذلك فتأمل **الفصل السابع** في تحديد
العقار ودعواه وما يتعلق به **قوله** اذن المعلوم ان الزقيفة
الحق **قوله** يمنع ان الزقيفة بالزرا لا تكون الا بالمحلة
او القرية لجواز انه تكون مقابلها او بقربها او بخوذتها **قوله**
وذكرنا الحق **قوله** في الخلاصة والشيء لا يصلح فاصلا
اما المسئلة فتصل فاصلا في النزاع والشيء لا يصلح الا اذا احاط
بكل المدعى انتهى فيه علمت ان ما في نفس الشيء يصلح فاصلا
اي اذا احاطت به له عليه قوله فيما سبق اذا ذكرنا ان الفاصل
شجرة او بركة او شجرة لا تحيط بكل المدعى الحق فتأمل **قوله**
ومثل الشجرة البر وعين الماء وهي واقعة الفتوى فتأمل فتكون
على الخلاف المذكور **قوله** الطريق يصلح حدا **قوله**
وفي الخلاصة والطريق يصلح حدا ولا يشترط بيان الطول والعرض
في المختار انتهى **قوله** اقول يمكن ان يجيب الحق **قوله**
فاعمل بجيب فمير مستقر يرجع الى المدعى عليه والمدعى بنفسه
واقول هذا الجواب لا يدفع التصديق بان المدعى لهذه
الحدود اذ غايته انه ان يكون المدعى للمدعى لا ان المدعى ليس
بهذه الصفة بل فيه تصديق بان الحدود بها فان قوله ان هذا
اشارة اليد فليتأمل وقوله ويمكن ان يغلط الحق لانه لا يحدد المدعى
الظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا وافق تحديد المدعى لمحدد الشا
اذن الفنة لا تقبل الشهادة من اصلها فلا حاجة الى دعوى المدعى

عليه

عليه كما هو ظاهر فتأمل **قوله** الا اذا كان الجار مع البرذعة الخ
اقول **قوله** وفي البني والبرذعة والا كاف لا بد خلاص من غير
شرط سواء كان موكفا او لا وهو الظاهر كما في الغاية وفي الظاهر
باع جارا موكفا يدخل الا كاف والبرذعة في البيع وان كان غير
موكف فذلك هو المختار لكن اذا دخل اي برذعة وكاف يدخل
والجواب فيه كالجواب في ثياب الجار مع انتهى يعني برذعة مثله
وكاف مثله **الفصل الثامن** في دعوى الخارج مع ذي اليد
قوله وجملة ذلك ستة وثلاثون فصلا **قوله** قال
في البني بعد نقله ما هنا عن العادة اقول ان هذا التقسيم ليس
بما صرح به الصواب ان يقال الحق ثم قال صار في جنسها يد واثنى عشر
فراجعه ان شئت **قوله** اما الوادعي ملكا مطلقا الحق **قوله**
وفي البني دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار
ملك الواقف ذكره في باب دعوى الرجلين **قوله** وان كان في
يد احدهما فان ارخا سوا الحق **قوله** هذه المسئلة
المنقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى الملك المطلق وفي
الخلاصة اذا ادعى تملك الملك من رجلين والدار في يد احدهما
فانه يقضي للخارج سوا ارخا ولم يورخا او ارخا احدهما ولم يورخ
الاخر الا اذا كان تاريخ صاحبه اليد سابق انتهى ومحل هذه
الحاشية في دعوى الملك بسبب وسنذكره في **قوله** فنشكل
النفص **قوله** في التخاص **قوله** راذا كان العين
في يد احدهما الحق **قوله** راذا كان تاريخ الخارج اسبق
وان ارخا وتاريخ ذي اليد اسبق فهو له والحاصل انه الخارج الا اذا
سبق تاريخ ذي اليد كما سياتي ووضع المسئلة في تملك الارض

فتوى

قوله وان ادعى الشرايين واحد الخ **اقول** وسيا في آخر هذا الفصل لو اجتمع هبة مع قبض وعقد مع قبض فها كان اجتماع شرايين ويبدو علم حكم دعوى الوقف مع الهبة وهى واقعة الفتوى ادعى ذوب هبة من والده وادعى آخر وقفانه واربح الاول لا الثاني ولحكم العمل ببينة ذى اليد المورخ فاصل **قوله** وان اربح احد سما لا الاخر فهو للمورخ اتفاقا **اقول** اى وسما خارجا عن البايع واحد وسيا في الورقة التى تلى هذه ولو اربح احد هاتين واليد اولى اذ وقت الساتت يحتمل فلا ينتقض قبضه بالثبوت ولو كان البيع في يد بايعه ولم يرد المدعيين تأخير فالمراد اذ لا مزاحمة في وقته فراجع اذ هو قيد فيها فعنا ولكن قوله فيها ياتي وان كان العين في ايديها وقوله بعده وان كان في يد احد مما شاهدان وضع ما هنا فيما اذ كان البيع في يد ثالث ويستعرف من المصنف لغير ما قلناه والمفروض في الكل ان البايع ورث فناهل **قوله** فانه اليد وحده لا يقبل الخ **اقول** انظر في السادس عشر عقد كلالا في المسئلة اوسع من هذا **قوله** يوهن الخارج على نتاج فحكم له بها ثم يوهن ذى اليد على النتاج فحكم له به **اقول** يستدل بهذا على جواب واقعة الفتوى ادعى ناظر وقف على ناظر وقف اخر ان الارض التى بيدك وحدد كالجبهة الوقف الذى انا متكلم عليه لا للوقف الذى بيدك فاقام ذى اليد البينة انما للوقف الذى هو متكلم عليه وعجز المدعى عن البينة فحكم له لوقف ذى اليد ثم يوهن الخارج على ذى اليد انه يقبل ويحكم بالوقف ووجه الاخذ انه بينة الخارج على النتاج وان كانت مثبتة له المالك ولما اعتبر وحكم بها تبطل فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما للمنى

بالملك

فتوى

بالمالك المطلق وان حكم بها القاضى لان يد كافيته مع عدمها اى البينة فوجودها غير ملزم ولا حاجة بها للحكم مع كونه قسما تكون بظاهر اليد تامل **قوله** ادعى ذى اليد شرايينا ايضا الخ **اقول** يقال الشيخ نزين في محرق في شرح قوله ولو يوهن الخارج على ملك مورخ وفارخ ذى اليد اسبق او يوهن على النتاج الخ اطلق في قوله ولو يوهن فستمل ما اذا يوهن للخارج فقط على النتاج وقضى له ثم يوهن ذى اليد فانه يقضى له بسطل القضاة الاول كماله خزانة الاكمل ثم نقل ما عن العدة المرفوعة **قوله** فاعده **قوله** الظاهر ان ملك خزانة فهو الخارج كما يشهد له الاقتصار عليه في العاودية والبرازية وغيرهما فامرود نقلا في المسئلة ان ثبت وانما يدعى اعلم **قوله** فكان بايعه ما حضر الخ **اقول** دل هذا على ان بايع البايع كذلك وكذلك بايع البايع وبايع بايع البايع وان كثر وقد افيتت به لك في واقعة الفتوى ادعى خارج الكد يشا على ذى يد انة ملكه فادعى ذى اليد انه الكد يشا اشتراه منه فلان وفلان اتمته من فلان وهو ابن فرسه وله في ملكه تامل **قوله** فلو ادعى الخارج ودد واليد بسبب بهذا السبب **اقول** الى يحكم لذى اليد بسبب هذا السبب **قوله** لو يوهن على الشرايين اثنين وفارخ احدهما اسبق اختلفت الروايات الخ **اقول** والعللة تجمع المسلمين اى مسئلة الخارجين ومسئلة الخارج وذى اليد والمخاضل ان صاحب الهداية اشار الى عدم اعتبار الشرايين في الثانية وصرح بعدم اعتبار الشرايين في الاولى فتوجه وكان

البايعين حضرا وادعيا ملكا مطلقا وبرهنا يحكم للخارج يحكم
على صورة الخارج وفي اليد تشبهه وكن على بصيرة فقد
خلطت مسائل الباب على كثرة والله تعالى الموفق للصواب
وفي الثاثر خاتمة في نوع اخر من هذا الفصل في دعوى الخارج
مع ذي اليد الملك بالسبب من جهة غيرهما وان ادعيا تلقى الملك
من جهة اثنين فانه يقض للخارج بخلاف ما اذا ادعيا تلقى
من واحد ولم يورخا وارخا على السواء اخرج احدهما دون
الاخر حيث يقض لذي اليد انتهى وهذا يوافق ما اشار اليه
في الهداية تأمل **قوله** في صورة التلقي من اثنين **اقول**
يعني سواء كانا خارجين او احدهما خارجا والاخر ذاب **قوله**
والصدق مع القبض الخ **اقول** دخل في الصدقة
ودعوى الوقف **قوله** **اقول** لو اجتمع نكاح ومقربة الخ **اقول**
قال مولانا الشيخ محمد الغزي قد كتب شيخنا رحمه الله تعالى
في حاشيته على هذا الكتاب انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا
في امته احدهما ادعى انها ملكة بالهبة واخرانه تزوجها وليس
مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عبر به في الكتاب يعني
الكنز فانه قال والشر والهرسوا قال ولذا قال في المحيط والشر
اول من النكاح عند محمد وعند ابى يوسف هما سواء المهر ان المهر
صلته من وجه الخ فقط اطلق النكاح واراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه
ان انه ما دى بعد ما ذكر ان النكاح اول قال ثم ان كانت العين في يد
احدهما يقض بها بينهما نصفين فيما اذا كانت في ايديهما فخر الكلام
الا ان يورخا ونارخا احدهما سبق فيقضى له انتهى فكيف يتوهم
عاقلة ان الكلام في التكرير بعد قوله تكون بينهما نصفين فيما اذا

كانت

كانت في ايديهما فخر الكلام انزال اللبس ووضح كل تخمين
وحدس وحكم بطلان الجامع عفا الله تعالى عنه وينبغي انهما لو
تنازعا في الامته ادعى احدهما انها ملكة والاخر انها منقولة
وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجح ان يثبت لعدم المناقاة
فمكون ملكا له منقولة للاخر كما يحتمل للجامع ولم اراه صريحا
انتهى كلام الغزي **قوله** عصب ارض او غيرها فادعى رجل انها
لخ **اقول** قال في شرح الوقاية لعدد الشريعة في
كتاب احياء الموات وان كان يقضي لاحد صاحبي ارض من ربه مرفوس
او طين مطلق في مساة بين نهر الرجل والارض والى للاخر فوجب
التفعل هو صاحب الارض يعني والاخر خارج **قوله** وفي العقب
لا يتصب خضا الخ **اقول** هذا اذا ادعى ملكا مطلقا
اما اذا ادعى العصب او الشرافا **قوله** وهذه تشبهه **اقول**
وفي نسخة اخرى وقد اشبهه **قوله** فان الشهادة بالبيع الخ
اقول في نسخة بحاشية البيع **قوله** لا تكون شهاد
بملكك للبايع **اقول** ليست بشهادة بملك البايع
الفصل التاسع في الاشارة والنسب والتعريف في الدعوى
والشهادة **قوله** قال ومن المشايخ من فرق بين كتاب الق
الخ **اقول** قال مولانا شيخ الاسلام الغزي قد
وفي الخلاصة وهو المختار وفي الخلاصة كما ينبغي مما يكتب في السجلات
ان ثبت عند مدعي الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية وحكم
بين كل الوجه لا يثبت به الحق السجل وكذا لا يكتفى بقوله وشهد
الشهود على موافقة الدعوى وذكر الامام السيف في نسخة بحاشية
شمس الاية للخرافي مع قاعه غيبسة وروده المحاضر والستبالات

يخذل ويقتل عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكفى نقول
 وشهدوا على موافقة الدعوى وانما الذي يقول المدعى به ملكي والشا
 يقول المدعى به ملك المدعى يكون بينهما موافقة قال والمختار
 في هذا الباب ان يكفى به في السجلات لان السجل يرد من مصر
 الى اخره فيكون في التدارك مخرج اما في المحاضر فيمكن التدارك
 في المساواة الخارجية اذا ذكر في السجلات الشهود وشهدوا على
 موافقة الدعوى ولم تفسر الشهادة لم يصح الا اذا كان القاضي
 عالما بما ائتم به ما قوله وهذا القول بالتفصيل ثالث الاقوال
 كما لا يخفى انتهى ما قاله الفري **قوله** لو اجرت امرأة انها فلانة
 بنت فلان **قوله** قال مولانا شيخ الاسلام الفري
قوله وبما صرح في الفوائد الزينية وعزاه الى البرازي
 وفي البرازي من كتاب الشهادة وسيل ابن مقاتل عن سمع
 اقرارها بصوت من وراء الحجاب وشهد عنها انها فلانة بنت
 فلان قال لا يجوز ان يشهد على اقرارها وقال الفقيه ان راى
 شخص فافترت وشهد عنها اشاف انها فلانة بنت فلان فيجب
 ويكفى بروية الشخص ولا حاجة الى روية الوجه انتهى كلام الفري
قوله ولو عرفها رجلان **قوله** الخ **قوله** قال مولانا
 العلامة الفري وفي الفتاوى المتأبى ويقبل في ترميزه قوله
 ايها وابنها وزوجها ومن الشيخ من قال اذا كان الاشها
 لها لا يصح ترميزه من لا يصح شاهد لها ثانيا فانما في الشا
 الحكم واختار السنن الاول يعني ترميزه من لا يصح شاهد
 سواء كان الاسناد لها او عليها وقدمه في الشارعية عن
 السنن في البرازي من كتاب القضاء من بحث كتاب القاضي

الى

الى القاضي كتب الكاتب بحضور امرأة واراد ذكر عيبتها تركه موافق
 للخلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب للخلية او يملى الكاتب
 لانه ان حلاها الكاتب لا يجد القاضي بها من ان ينظر اليها
 فيكون فيه نظور رجلين وفيما ذكرنا يكون نظور رجل واحد
 وكان اوله ويشوط روية وجهها في التعريف وهل يشوط
 شهادة الزايد على عدلين في انها فلانة بنت فلان ام لا قاله
 الامام لابد من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان قاسرا
 وشهادة عدلين يكفى وعليه الفتوى لانه ايسر انتهى ما نقله الفري
الفصل العاشر في اثنان قضى على المدعى الى اخره **قوله**
 وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيره **قوله**
 كالا ستوهان وهي واقعة الفتوى لانه اقراره بانه لا ملك له
 فيه اذ الشخص لا يوثق بملك نفسه وكالاقتسام وهي واقعة
 الفتوى ايضا وانظر ما قد كتبنا على الكاشية بعد تامل **قوله**
 اذ قال انه ما كان لي **قوله** ولو زاد وانما هو لفلان
 او قال ابتدا هو لفلان وليس لي او ما كان لي تبطل بيعة
 المدعى على كل حال لان العلة في الاول جهالة الحق له على قوله
 من الغناه كما سياتي وهو مقفود فيما اذا عينه بقوله هو لفلان
 تامل **قوله** قال المدعى لا بينة لي ثم يبرهن الخ **قوله**
 وبعبارة القول نقلا عن العمادية ولو قال لا بينة لي واستخلف
 ثم اقام البيعة هل يقبل فيه روايتان وفي المثلث تقبلان وفق
 انتهى **قوله** ويتبع الجواب الخ **قوله** قد تقرر ان
 الاول الامام يمنع الدعوى لانك حادثة لان كل فرد من افراد
 منصوب عليه فاذا ادعى الشرع مطلقا بعد ان نص على ان

فتوى
 فتوى

لاحق له فيه فيما مضى كان مدعيه له فيما مضى وطلقا وقد تفاه
 بقوله لاحق لي فيه فلا سبيل لقوله تأمل **قوله** ادعى مالا
 بشركة في يد ثم ادعى ذلك المال دينا عليه الخ **اقول**
 وفي البرازية ادعى على زيد انه دفع له مالا كيد فعه الى عوامه
 وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان طلقا
 لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يجتمع مع
 اثنين بوجوه واحد وفي القاعدى غاب له ثوب من المقتضى
 فادعاه على احد تلميذى القصار ثم ادعاه على اخر يجمع ولا تنافي
 بينهما لما ذكرنا ان المال مئة كان مما يشبهه فيما حكاه عن
 محمد رحمه الله تعالى في مسألة الجارية والمذبل **قوله** ينبغي الخ
اقول الظاهر انه لم يطالع فيه على نقل صريح يفيد
 سماعها وقد ظفرت به في البحر الرائق في باب الاستحقاق في شئ
 قوله لا لحرية والنسب والطلاق حيث قال وفي العيون قدم بلدة
 واشتوى او استاجر دارا ثم ادعاه قايلا بانه دارا بيه مات وتركها
 ميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستبام لا يقبل والمقبول اعم انتهى
 وذكره الغزى **اقول** قوله **اقول** الخ يدل على عدم اطلاعه
 بل هو اختيار منه لما هو الاصح وتعليل له **اقول** قوله
 واشتوى يدل على انه لو قام فهو كنفك وهي واقعة الفتوى قاسم
 عه كوماتم اطلع على ان الجميع كوالد عروسه بين مات وتركها
 ميراثا ولم يعلم بنك وقت القسمة وسباق ما هو اقل فليتامل
 والظاهر ان قوله قدم بلدة ليس بقيد بل لانه غالبا محل الخفا واذا
 كان مقبلا لا يخفى غالبا بوجه ما قدمه من قوله شراره الى في صفري
 فتأمل **قوله** قسم تركته بين ورثة الخ **اقول** بيان في

دوى

الفصل الثامن والعشرون وفيه بين المشتكى دفع بين الوصى
 جميع تركته الميت الى وارثه واشهد على نفسه انه قبض منه جميع
 تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
 دارا في يد الوصى انها من تركته والده ولم يقبضها قال اقبل بينته
 واقطعها له ارايت انه قال قد استوفيت جميع ما تركه والده
 من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لا يبيده
 اقم اقبل بينته واقطع له بالدين انتهى وفي البرازية لو ابراء احد
 الورثة الباقي ثم ادعى الشركة وانكر والا تسمع ودعواه وان اقر
 بالشركة امره بالرد عليه وفيها ولو قال تركت حصة من الميراث
 او برئت منها ومن حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري
 لا يصح تركه انتهى وفي الثانية في الوصايا من تصرفات الوصى
 اشهد اليقيم على نفسه بعد البلوغ انه قبض من الوصى جميع
 تركته والده ولم يبق له من تركته والده عند من قليل ولا كثير
 الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هو من تركته والد
 واقام البينة قبلت بينته وكذا الواقع لو ابرأ انه قد استوفى
 جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لربيه دينا
 على رجل تسمع ودعواه انتهى وقوله قاضي خان اشهد اليقيم على
 نفسه انه قبض تركته والده **اقول** ذكر الطوسي
 في شرح فوايد المنظومة قلت استحق قوله هات
 النكدة في سياق الشرح لان قوله لم يبق حق نكدة في سياق
 الشرح فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك لشاقصه
 والمناقض لا تسمع دعواه ولا بينته انتهى **اقول** انا
 اغتر مثل ذلك لانه محل الخفا لكونه لا يحيط علمه بما ترك والده بل قد

يخفى عليه ذلك فيعفا التناقض تأمل قولنا ما لم يبين نص
اقولنا **او** يعترف بما قاله ذواليد كما يعلم مما يأتي من
قوله لو شهد واما قول المدعي انه فلان ولم يزيد واعليه وذر
اليدين قوله فلان او دعيه اليه **قولنا** ينبغي ان يفقه به اقول
اي بانه لا ينبغي بطلان **قولنا** اقول دل على اقول
فرق بين تخيم بينهما بما حاصله ان الموجود منها مجرد سؤال
الطلاق وبه صارت مقرر بتقرير الزوجية فيدعوها الطلاق
قبله تصير من قضية وفي الاختلاف ترتيب استصحاب ما دعت
من بدل للخلع ففقه لا يحقها ولا يخفى ما فيه واقول
ربما يفرق بان دعوى الطلاق بعد سواها الطلاق اظهر
في التناقض من دعوى الطلاق بعد الاختلاف فامل **قولنا**
الاقسام على الاستشهاد والاستصحاب والاستصحاب اقرار بالملك
اقول وفي القضية رجل ساوم رجلا بولد جارية
او ثرة غنلة او نخل في ارض في يد غيره ثم ادعى ان الامة او النخلة
او الارض له فسمع ويقضي له بالامة والنخلة والارض دون
الولد والثرة والنخل كذا في حاوي الزاوي اقول
وجهه انه لا يلزم من عدم ملك هذا عدم ملك هذا لانه يتصور
ان يكون هذا الشخص وهذا الشخص تأمل **قولنا** الصحيح
هو انه اقرار بالملك والحاصل ان هذه الاشياء
اقرار بنفي ملكه هو باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه لنفسه
اتفاقا وفي كونها اقرارا بالملك لدى اليد اختلاف فمن يتولى
انه اقرار به لا تسمع دعواه لغيره ومن لا يقول به يقول تسمع
دعواه له واتممتك اعلم **قولنا** ادعى ثمن فن الى اقول

يعلم به جواب حادثة الفتوى ادعى عليه كفاية ثمن بغير
فانكر الكفاية فبرهن عليه المدعي فبرهن خصمه على ابراهيه منها
لا تسمع للتناقض وهو ظاهر تأمل وفي الفصول العاديات
على المشتري ثمن العبد المبيع فقال المدعي عليه ما اشتريته
العبد منك قط فاقام المدعي بينة على العمد فقال المدعي عليه
اني ونيته الثمن واقام البينة لا تقبل للتناقض كذا في الذخيرة
والله تعالى اعلم بالصواب **قولنا** ينبغي ان تقبل الى اقول
لا ينبغي حاشية كد عليه كلام ينبغي تأمله **قولنا** ولو انك
الكفاية الى اقول **ومثله** لو ادعى عليه دين فادعى
انه حال به على فلان الغائب فانكر الحوالة فاقام عليها البينة يرجع
المدعي للدين المنكر لها على فلان لانه صار مكن با شرعا وقد لحق
انكاره بالعدم وفي الثانية رجل عليه دين فجا الطالب يتقاضى
دينه فقال المطلوب قد احلثك به على فلان وفلان غائب وقت
التقصية فقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول الطالب
والبينة على المطلوب وهو المحيل وان اقام المطلوب بينة على
ما ادعى ذكره الاملاء ان القاضي يقبل البينة ويؤخر الامر حتى
يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب فانكر
الحوالة امر بالمطوب باعادة البينة في وجهه ولا يقضي عليه
بتلك البينة وان لم يكن المطلوب بينة على ذلك وطلب المطلوب
يمتن الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب
برى المطلوب عن الدين **قولنا** وظاهر المذهب عندنا ان
المفهوم ليس بحجة الى اقول **قال** العلامة الفري قلبي
مراد المصنف ان المفهوم في كلام الناس ليس بحجة في ظاهر الرق

وقد صرح بمثل هذه العادة في فصوله وفي الفوائد الزينية لا يجوز
 الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة
 وما ذكره محمد في السير الكبيرون جواز الاحتجاج به فهو خلافه الظاهر
 من المذهب كما في الدعوى من الظهيرية ولما مفهوم الرواية
 فحجة كل في غاية البيان من الحج انتهى كلام القوي **قوله** ادعى دينيا
 فهو الحق **قوله** اطلق ذلك فافاد انه لا فرق في البرهان
 بين ان يكون بعد السكوت او لا كما هو واصل له بعد ان يتبع الحوال
 عليه فتتضح قوله يصير خصما عن المحال عليه ان له ذلك ولا
 يضركاره لانصاره مكنه بأشياء البينة فلو انكاره بالعدم كما
 مسئلة الكفيل المتقدم ذكرها وهو ظاهر فامل وذكر في الحاشية
 وكثير من الكتب انه اي فلان الغائب اذا انكر الحواله امر المطلق
 باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وقد كتبنا
 في الحاشية قبل هذه الورقة بمرقة عبارة الحاشية باسمه فارجو
 ان شئت **قوله** ادعى الفاضل الخمساية **قوله**
 ادعى في رجل خمسمائة فشهد له الشهود بالالف وقال الطالب
 انما لي عليه خمسمائة وقد كانت الفاقبضت منه خمسمائة وصل
 الكلام ام لم يصل فشهد له الخمسمائة جازية ولو قال لم يكن لي الا
 خمسمائة بطلت شهادته ما خاضية وفي الظهيرية فان كان دينيا
 فشهد وابل ما ارعاه المدعى نحو ما اذا ادعى الف وخمسمائة
 فشهد والخمسمائة يقضى خمسمائة من غير تنقيح واذا ادعى
 الف فشهد له خمسمائة بالف والاخر خمسمائة لا يقضى بشئ في قول
 ان حنفية لان هذه اتفاق الثا من في المشهود به لفظا

شرط

شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان يتم اتفاق الشاهدان
 على خمسمائة والتلفقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليست
 بشرط فقبل شهادتهما على خمسمائة **قوله** ادعى دينيا ثم
 قال او فيه لو كان كلا القدرين الحق **قوله** اطلقه
 فمثل ما اذا طال الفصل او لم يطل والعلة تقتضي انه ولو
 كان متصلا فامل مع ما ياتي قريباً من قوله ولو ادعى الايفاء
 او الاجراء وانكر الحق اللهم الا ان يقال لما تقرر في كتاب الاقرار
 ان الاشتباه شرط صحة الاتصال وهذا بعينه استغنى
 عن التصريح به في الفرع الثاني يدل على ذلك قوله في الفرع
 الاول ثم قال او فيه يعني انه فصل بينهما ومعنى قوله ولو
 ادعى الايفاء اي موصولا مع الاقرار ويدل على ذلك ما في
 التاخر اربعة نقلا عن القيمة ولو ان المدعى عليه قال للمدعي
 حين ادعى عليه صدقت قد كان ذلك على الف درهم
 لكن قد قضيتها لها المسمى وقال المدعى ما قضيتني شيئا فرفع
 الالف اليه او صلح على خمسمائة ثم شهد الشهود للمدعى عليه
 انه دفع اليه الالف بالامس كان لسان يرجع عليه بما اعطاه
 والصلح باطل وفيها ايضا نقلا عن الظهيرية ولو ان رجلا ادعى
 ما لا على رجل فانكر فصالحه على شئ ثم ان المدعى عليه اقام
 البينة على القضا او الاجراء لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح
 فدا عن اليمين التي كانت عليه وان كان المدعى عليه قبل
 الصلح ادعى القضا او الاجراء يبطل وفيها منها قبله اذا ادعى
 المدعيون القضا وانكر مرتب الدين ذلك وحلف ثم ان المدعي
 صلح بدين عن ذلك على شئ ثم اقام البينة انه كان قد

قضاء الدين هل تسمع بينته اختلف المشايخ برحم الله تعالى
وذكر في كتاب الصلح مسئلة تدل على القبول وهو من اجل
استعمار من اخذ دابة وهلك الدابة تحت يده المستعير وانكسر
رسم الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام
المستعير بعد ذلك البينة على العارية وقال انها نفقت قبلت
بينته ولو اراد استخلاف المستعير فله ذلك وعندي ان الجوا
في مسئلة الدين على التفصيل ان صالحه عن الدين لا يقبل منه
دعوى القضاة الشافعية تامل **قوله** ثم قال او فيه
اقول قديده لانه لو قال او فاه فله فلا فستبرعا
ولم اعلم وبريت بسبب ذلك يقبل مطلقا لانه مكان الخفاء
فالشافعية فيه مما يعلم هذا مما تقدم او ابل الفصل من است
القبول في مثله اصح فليامل **قوله** وبرهن على الايفاء بعد
ما اقر **قوله** الظرف متعلق بالايضا لا ببرهن
فتفطن **قوله** ولو ادعى الى **قوله** عبارة العباد
الى هو اصله ادعى دينه فاقربه وادى الايفاء او الابواب فانك
تصلحه ثم برهن عليه يقبل لانه الصلح هنا ليس لانقاذ اليمين
انتهى وهو ما يدل على ما بحثنا فامل **قوله** ولو شره ثم
شره الى **اقول** اطلقة المصنف وقيدته في القنية
بان يكون الثاني اكثر ثمانية الاول او اقل او بحسن اخر والا
وفي القواعد الزينية كل عقد عيب وجد فان الثاني باطل
فالصلح بعد الصلح باطل والنكاح بعد النكاح كذلك والحوالة بعد
الحوالة كذا في التقيج الذي سابل الشر بعد الشر **قوله** قال اطلقة
في جامع الفصولين وقيدته في القنية ان يكون الثاني اكثر ثمانية

الاول او اقل او بحسن اخر والا فلا الثانية الكفاية بعد الكفاية
صحيحة لزيادة التعريف بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجزم ان كفا
في التقيج واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالت
فسخ للاولى كذا في البرازية كذا ذكره العلامة الغري **قوله** ادعى
انه اخذ منه مالا كذا وكذا الى **اقول** قال العلامة الغري
قوله وفي البرازية ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه
لا غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دهواه على زيد كما
ظن لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخاصم
مع اثنين بوجه واحد انتهى كذا قاله الغري **قوله** وفي
البرازية غير هذا الفرع وهذا ظاهر ونقله عن بقوله قلن من ما يفهم
انما فرع واحد اختلف النقل فيه وليس كذلك فتنبه **قوله**
ينبغي ان تسمع اذ لا منافاة الى **اقول** فكذا ذكره الهادي
والظاهر انه بطريق البحث انتهى قاله الغري **قوله**
الظاهر انه استبعد الحكم بما نقله عن البرازية ولم يقينه بما صدر
البرازية في فرع بقوله ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه الى غير
وحلفه ولما صدره الهادي بقوله ادعى قدرا من البراءة اخذ
الى ولقول البرازية وزعم انه دعواه على زيد كان قلنا فانه يمنع
التوفيق الذي ذكره فرع الهادي فتامل **قوله** الوكيل يفيض
الماله لو برهن الى **قوله** نفس عبارة القنية في باب الدفع
ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منه عشرين والاب ميت
للحال واقام ذوالبيد بينة انه مات منه عشرين سنة تسع وقال
عمر الحافظ لا تسمع قال رحمه الله تعالى والصواب جواب الحافظ فينبغي
ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهو

قوله اقول هذا يشير الى ان الغلاة في الغائب يمنع المح
قوله ان بين الغائب والحاضر فرقان في الغائب
لا يتطل الدعوى اذ اوفق بان لجده اسمين وفي الحاضر لا يحتاج
الى التوفيق كذا قاله ايضا الشيخ زين بن عجم **قوله** كما قلنا المح
قوله عبارة قاض خان وذكر مسيلة ثم قال وهذا
من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها المرفوع للخصومة عن نفسه
وان كان مثبتا حقا لغيره ومنها اذ اوجب القتل في محلة فادعى
اعمال المحلة انه قتل رجل اخر من محلة اخرى واقاموا البينة من غير
المحلة التي وجب فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل
ان البينة مقبولة فان ادعى اوليا القتل على ذلك الرجل اخذوه
بالدية وان ابروه لم يكن للاوليا عليه ولا على اهل المحلة شيء
حوزت هذه البينة وان اثبتوا الدية لغيرهم انتهى **قوله**
قوله بهذا كما قلنا عام وقوله قاض خان فادعى اهل المحلة خاص
ولا يخفى وجوب الشخصيين فانه اذا ثبت القتل للظالم على القاتل
بالبينة ووجبت الدية على العاقلة لا تقبل بينتهم ان القاتل فلا
غيره لمصادمة بينهم لبينة الاوليا مع اشتغال بينهم على النفي
الصريح بكونه لم يقتل وانما قتل فلان غيره بخلافه في مسئلة
المحلة ونحوه فان الحكم الثابت فيها مخالف للقياس اذ لا يلزم من
الوجود في المحلة كونه القاتل من اهلها بل يجوز ان يكون من
غيره بخلاف ما اذا ثبت القتل للظالم على شخص مباشرة وحده
بالبينة فانه ينافي بثبوت غيره وحده مباشرة تامل ذلك
قوله كما قلنا المح **قوله** ويؤخذ من هذا جواب
حادثة الفتوى وهي ان قتيلا وجدا في محلة فادعى وليه القتل

عليهم

عليهم فاقاموا البينة لفرز يد امن بلد كذا اقر بقتله فهل تندفع
عنهم القسامة والقلعة يد فعه عنهم الظاهر نعم والله تعالى اعلم
كذا العلامة الغري **قوله** ادعى انه قتل اباه المح **قوله**
ذكر في البي في جنس هذه المسئلة قتيلا حيا وهو عدم شهرة موته
اما لو اشتهر موته بين الناس كسلطان مثلا اشتهر موته سنة
خمس عشرة فادعى وليه على رجل انه قتل منه خمس وعشرين سنة
فانه يندفع فراجع وتامل **قوله** برهن خصمه ان امك التي
تدعى امرتها ماتت قبل فلان الذي تدعى موته او لا الى اخره
قوله وفي الخامس عشر من كتاب البرازية من الدعوى
ولو برهن المطالبة ان فلانة ماتت قبل فلان بعينه موته
صح الدفع وفيه نظر لما نرى ان زمان الموت لا يدخل تحت القضا
فيل التزاع لم يقع في الموت الجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقديم
موت المورث من المورث الاخر قبله او بعده فابن الاب مع الابن
اذ اثار في تقديم موت ابيه قبل الجدا وبعد انتهى **قوله** فقال
موكل المح **قوله** الذي يظهر ان معنى ذلك اثبت به والخط
لا يلزم من ادعى ذلك من الالفاظ التي ليست بعرضية بخلافه
المدعى عليه من المال كقوله ليس لي عليه شيء والخط بالاولى باطل او
ليس لي عليه شيء ونحو ذلك من الالفاظ تامل **قوله** ادعى بنوة
العم ولم يذكر الجدا **قوله** قد تقدم في اواخر الفصل السادس
ما يتعلق بشي من ذلك فراجع **الفصل الحادي عشر**
في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين
وما يتعلق به **قوله** لو ادعاه بسبب كسر او ارت ونحوه وبرهن
قوله وفي الفصل التاسع والثلاثين ادعى بول نفسه

وبعد من على فعل وكيله فراجع ان رسته **قوله** الفاضل لو سأل
الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة الى **اقول** وفي
البرازية بعد ما ذكر ما هنا والشافعي فيها لا يحتاج اليه لا يفسد
اصل في الجامع الصغير اختلف في كون الدابة في دعوى سرقة تقبل
عنده لانه كالسكون عن ذكر اللون وفي الغصب لو اختلفا في لون
الدابة يمنع اجماعا وفي الثانية شاهدان شهدا على رجل انه غصب
منه ثوبا واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان
اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لانها اذا اختلفا في اللون
تختلف المقصود فانما شهد كل واحد منهما على ثوب اخر انتهى
وفيها بعده في دعوى استملاك الدواب قال الفقيه ابو بكر
البلخي وحيد بن يحيى ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر واحد
اخر فلو تبطل الشهادة ولا يفتى بشيء وان بينوا ذلك جازت
شهادتهم ولا يحتاج الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة
والانوثة لا باللون انتهى هذا قوله كونه سال عن مال لا يكلف فاستو
ذكره الخ في غير جواب حادثة الفتوى شهدا على شريك في فرس
انه باع وسلم حصته لاجنب وهلك عنده بعد دعوى المدعي
ذلك نسألها الفاضل عن لون الدابة واسم المشتري فقال لا اندر
انه لا ترد شهادتهما بذلك **قوله** لو ادعى دينا وشهدا
بافراق الخ **اقول** اي بان قال لا يشهد بانه لقر له بكفرا
ولم يقول دينا **قوله** فاقا ما البينة على السب **اقول**
فيجهل على الدين **قوله** وشهدا احدهما بالمال **اقول**
انما سأل كذا **قوله** والاخر باقراره بالمال يقبل وكذا عده
اقول فالاولي لو شهدا باقراره بالمال لان فيه اختلا

فتوى

الشاهدان

الشاهدان ومع هذا قيل فكيف مع اتفاقهما وهو يرجع على
يج تأمل **قوله** وفي فعل ملحق بالقول **قوله** الفرض الخ **اقول**
ومثله في الثانية وسائر عن صفة ان الفرض ملحق بالفعل فقد
اختلف فيه والظاهر ترجيح ما في صفة تأمل **قوله** شهدا
بيع او اجارة او طلاق الخ **اقول** وفي البرازية
وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض
الثمن تقبل وكذا الوين احدهما وكنت الاخر انتهى **قوله** او
نكاحا وشهدا باقراره بنكاح الخ **اقول** وقد قدم في
البيع ان لفظ الانشافيه ولفظ الاقرار واحد وان قول محض
وانه النكاح قول ملحق بالفعل فظهر الفرق **قوله** او شهد
احدهما به والاخر باقراره به تقبل **اقول** ومن باب
اولي اذا شهدا باقراره به لانه اختلفا في الشاهدان ليس لاختلا
بين الدعوى والشهادة لعدم المطابقة لشرائط بين الدعوى
والشهادة لفظا كما تقدم لا يقبل اذا القبل لو ثبت الخ **اقول**
قال العلامة الفري بن يحيى ان يقبل لانه مع الجحد صار مست
مضمونة على القابض فطابقت الشهادة الدعوى والله اعلم
قوله ادعى قتله الخ **اقول** طلاقا على الشها
بالاقرار تقبل كما هو ظاهر قد صرح به في الشارح خاتمة عن
المحقق قال بعد ان مر من المحيط وصومر المسئلة واذا شهدا احدا
على اقراره انه قتله عمدا بالسيف وشهدا الاخر على اقراره انه قتله
عمدا بالسيف فقال ولي القتل انه اقربا قالوا لكنه والله ما قتله
الا بالسيف او قال صرحا جميعا لكنه والله ما قتله الا بالسيف فهذا
كله سواء يقتض من القاتل انتهى تدبر لا هذا وقد صرح ايضا

شهدا على البيع
بلا بيان الثمن

في شرح الخبر بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف
 ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل انتهى **قوله** ولو شهد
 احد منهما بالاداة والاخر باقراره به الخ **قوله** قاله في
 الفنية بعلامه بن اقام شاهد من بلفظ مختلف فلم يسمع القضاة
 ثم اعاد اشهادتهما بلفظ موافق تقبل والله سبحانه وتعالى اعلم
الفصل الثاني عشر فيما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى
 وفي الشهادة بالتسامع والشهادة على **قوله** وقد مر في
 فصل الاشارة **قوله** اي الفصل التاسع في روايته
قوله ولو شهد بموته وقال اخبرنا بذلك الخ **قوله**
 قال شيخ الاسلام الغزي وفي البرزانية ولو شهد بموته وقال
 اخبرنا بذلك من شق به قال اصح انه تقبل الشهادة وكذا ذلك
 للخصاف ايضا وفيه اختلاف المشايخ رضي الله تعالى عنهم وكذا
 لو قال اشهدنا دفنه او جثته والموت كالقتل انتهى قلت
 وفي البحر الرائق قاله وفي البرزانية قال والموت كالقتل ولعله
 والقتل كالموت كما في خلاصة المفتين والخيانة وظاهر ان الشها
 على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلا في مشكل لترب القصاص
 عليها وفيها شبهة فلا يشبه بها ما يندرك بالشبهة ولم امر من
 او غيره الى الان وقد ظهر لي ان التشبيه انما هو في خاص وهو
 جواز اعتداد المرأة اذا اخبرته بقتله كونه للزوج وان كان الشا
 مخالفة وكذا ما روي الخبرين عند بقتله وجبانه انتهى كلام الغزي
الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
قوله ما دون في الخصومة **قوله** اي في دعوى
 الدار **قوله** وقيل لا في الخ **قوله** هو الصريح انتهى به

صريح به في الفتاوى البيرية **قوله** والمأذون بالاستقلال
 ليس بمأذون الخ **قوله** فيه علم ان الجانب على الوقف
 ليس بختم لمعية امان ادعى من المتقبليين الايقاف فهو ختم
 كالوكيل بقبض الدين **قوله** وسيدكر في الفصل
 الرابع والثلاثين في احكام الوكلاء وكلمة بقبض دين فهو من
 على الايقاف يقبل وليس الدين كعين في قول ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعندهما يقف في الكل الدين والعين سواء ثم روي
 عن يهود اسطر دقال وكيل اجارة الدار وقبض العلة ادعى
 بعض السكان انه عجل الاجرة لموكله وبرهن يوقف ولا
 يحكم بقبض اجرة حتى يحضر الغائب **قوله** ما في غير
 يوافق قولها ورواية الحسن عندنا قول ابي حنيفة المشهور
 اذ وكيل بقبض العلة وكيل بقبض الدين وقولها ايضا رواية
 للحسن عن ابي حنيفة مامل **قوله** غلة داران وغلة داران
قوله اي مستحق غلة الوقف لفظا وراسي **قوله**
 فلا يرهن المتولى **قوله** اي الذي تولى بعاد **قوله**
 ويقولها بقبض **قوله** اي يقول ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى **قوله** ارعن بيده وارعن اخري بيده
 ان قوله لا يد المحان من ان يوكل احد فيقوم باجوره **قوله**
 اعلم ان هذا الحكم الذي هو تعدد القضاء الى الغائب منسوخ
 الى القبة لابي جعفر كما صرح به في الاسعاف وقد ذكر انه مسك
 وقد اشار البرزاني وصاحب الفخوة والمولف الى ضعفه
 ومخالفة للقواعد ايضا ان يد بما قد اتممت ان تكون
 بالميراث وان تكون بالشر وقد صرح المؤلف في الفصل الرابع

الجانب ليس بختم

ان احد المالكين بالشر لا يتنصب خصما عن الاخر في الشئ
الواحد حتى يتفهم على الحاضر بالنصف فقط فكيف بالشئين
اعني الشئيتين فتعين تضعيف ما قاله الفقيه ابو جعفر
وان يكون المذهب خلافاه فليحفظ ذكره الشيخ مزين بن نجيم
قول ادعى انه وقف فانكر ذواليد فصله الخ **اقول**
في انما رخصته تعلل عن الفناوى القاسية ولو شهدوا على
بفقه متصلة بالمسجد انما منه وشهد اخر وان انما من الطريق
فالمسجد اول لان اخص ويجعل ذلك سجدا انتهى وقد اقيمت
اخذ من هذه لو شهدوا على بفقته متصلة بالطريق انما منه
وشهد اخر وانها وقف على كذا فالوقف ادعى لانها اخص
وتجعل دفعا على الجهة المذكورة والله تعالى اعلى
ادعى المشتري على بايعه الخ **اقول** قال في التار
خانية ناقلا عن التجميع فتاوى ادعى مشتري ارض على
بايعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهما في ايها البايع بغير
حق قال ليس له هذه المخاصمة انما اذا كان المتولى فان لم يكن
هناك متولى فالقاضي ينصب متوليا فيخاصم ويثبت الوقفية
فاد اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن
من بايعه وفيها ايضا نادى عن الشفعية سيل فمن اشترى
من اخر ارضا وقبعتها ثم ادعى على البايع ان هذه الارض
وقف على كذا وقد بعته ما ليس بك بيعه وثبت الثمن منى
بغير حق فملك ان ترد الثمن على فعله المخاصمة وعمل له ان
يخلصه بالله كما ما تعلم ان الارض التي بعتهما من ارض وقف
كذا ليس عليك رد الثمن على كذا ولا تقع الخصومة الا للمتولى

والوجه

والوجه في ذلك ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن له
متولى ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا ثبت الوقف ظهر
بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المتولى الى البايع
قول باع ثرا دعى انها كانت ملكه فلان تسمع **اقول**
في التارخانية ادعى رجل انه باع دارا بعد ما وقف اخذت
المشايخ فيه والاصح انها اتسعت وعواه وكالوادى انه باعه
وهو الاصح لغيره فامل فانه مخالف لما نصت شررا حيث
نسخة صحيحة فرائها لا تسمع فالحق فيها حرف النفي والله
الموفق **قول** اقول فهو ليس بخادم الى قوله على الاختلاف
الباقي **اقول** هي حاشية محلها بعد قوله الا ان
كل في التحريم **قول** في حكم بطلان الوقف الخ **اقول**
وفي البرازنية من الدعوى في المنزقات ادعى عليه وقف
منفعة وبرهن وقال المدعى عليه هو لم يسلم الى المتولى
وقد حكم ببطلان هذا الوقف فلان من فلان احكم وبرهن
لا يصح الدفع لان بينة المدعى اثبتت صحة الوقف بالتسليم
وعينه لا تقتضيه وجود الشرايط وبينه المدعى عليه تنفيه
وقوله قضى بالبطلان لا يتم ولا بد من ذكر كيفية الوقف لانه
ربما يكون موصى به ولم يذكره في المحضر انتهى **قول** لا تقبل
الخ **اقول** وهو الصحيح كل في البرازنية وعبارتها
شهد وان وقفه ولم يبينوا الواجب تقبل قال الامام
فهو الدين هذا اذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان
الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى **قول** فاذا لا فرق
بين ساوت واقصاح الخ **اقول** ينبغي ان يكون خافا

بما هو قديم لان المسألة في ذلك **قوله** ولو لم يرض لا يجبر الخ
أقول في الاشياء والنظائر وان لم يكن يعني الباني
متوليا فان كان يعني البناء اذن المتولى يرجع فهو وقف والا
فان بنى للوقف فوقه وان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يرض
فان ارض فهو المصنوع لما له فليترتب الى خلاصه وفي بعض
النظائر تملكه باقل القيمتين للوقف من زرع وغيره من زرع بمال
الوقف انتهى قوله للنظر تملكه **أقول** **قوله** هل له ذلك
جبر ام يرضى الباني قاله في الجبر في الاجارة لكن لا يملكها المتولى
جبر على المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع واما اذا
كانت لا تنقص فلا بد من رضائه انتهى فهو من قوله لا يملكها
الموثر جبر الا اذا كانت الارض تنقص للجبر عند النقص وقد
قال في الفصل الرابع والثلاثين في هذه المسئلة ولو اصاب المحل
على ان يحل ذلك للوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمتين من زرع
او مبنيا فيه مع ان يرضى ورعا يرضى طاهره اشتراط الرضى اذ الصلح
لا يكون الا عن تراض فاما ان يفرق بينه وبين المالك فانهم
صرحوا في باب الاجارة اذا اضر القلع يملك البناء والغرس
جبر على المستاجر اذا انقضت مدة الاجارة ولا وجه له في هذه
المسئلة واما ان يحل على الوقوع الاتفاق وهو ظاهر في قوله
ولو اصاب المحل الا في قوله هنا ولو لم يرض لا يجبر بل هو صريح
في معارضته فيحمل على اختلاف الروايتين وقد فهمناه سابقا
وفي قوله في الاشياء والنظائر وفي بعض الكتب للنظر تملكه
نقد اطلق في قوله تملكه باقل القيمتين بشمل الرضى وعدمه
ولو اشترط الرضى لما كان مخفيا بهذا اذ كل شيء يتمولى بغير رضى

فتر او لم يرض فما فائدة تعيد بصورة الضم ولو كان كذلك
بلاضرب كان قديم باطلا قاله في البحر وفي القنية من الوقف بنى في
الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع النابض بالوقف يجبر
القيم على دفع قيمته للباني انتهى ومثله في الحاكمة الزاوية
صاحب القنية وهو صريح في الجبر وعدم اشتراط الرضى فانهم
والله تعالى اعلم وفي الشارح خاتمة نظرا عن الفخري استاجر
ارضاً موقوفة وبين فيها حائوتا وسكنها فاراد عهده ان يرضى
في الغلة فيخرج من الحائوت ينظر ان كان اجرة مشاهدة
فاذا اجار اس السهم كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك ينظر
ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف رفعه ان شاؤا وان كان رفع البناء
يضر بالوقف ليس له ان يرفعه دفعا للضرر عن الوقف فبعد
ذلك المسئلة على وجهين ان كان المستاجر يرضى ان يملك القيم
بناه للوقف بقيمته مبنيا او متروها اي بما كان اقل يملك القيم
ذلك وان كان لا يرضى لا يملك وهذا اذا كان البناء بغير امر
المتولى فاما اذا كان باسم المتولى كان البناء للوقف ويرجع
الباني على المتولى بما انفق وفي الخاتمة وان كان رفع البناء يضر
بالارض وابي المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك البناء
لا يجبر المتولى بل يترتب صاحب البناء الى ان يتخلص ماله
فياخذه وفي الولو المجبة وان لم يرض به اي المستاجر لا يملك
القيم لانه يملك بغير رضى المالك فلا يجوز فسخه الى ان يتخلص
ملكه **قوله** اجر القيم باقل الخ **أقول** اي بما لا يتفان
الفاصل في مثله كماله البحر وهو معنى ما هنا **قوله** لزوم اجر
المثل الخ **أقول** يعني لزوم المستاجر هكذا ينبغي عليه

فخر المذاخر بن قاسم في فئاواه وغيره في غيره ذكره الغزي **قوله**
 يلزمه تمام اجر مثله الخ **اقول** — اي يلزم المستاجر المثل
 كما ينبغي عليه في غيره وصرح بغيره ذكره الغزي وقال ايضا
قلت — قال مولانا في بحره واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز
 الا بجر المثل او اكثر فلو اجار الناظر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة
 ويلزم المستاجر تمام اجر المثل قال وقد وقع في الخلاصة عبارة اوهمت
 ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف اجر يد وناجر
 المثل يلزمه تمام اجر المثل انتهى وقد رده الشيخ قاسم في فئاواه
 بان الضمين يرجع الى المستاجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفناوي
 الكبير وفي اية متولى ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم
 مستاجر تمام اجر المثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى انتهى
 وقال في الذخيرة واذا اجر القيم دارا باقل من اجر المثل قد
 ما لا يتغابن الناس عنه لم تجز الاجارة لو سلمها المستاجر كان عليه
 اجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره المذاخرون انتهى وقد اوضح في
 مجمع الفناوي عن ذلك حيث قال وفي كتاب الغنم من رحمه الله
 وحى ومثوله اجر مقرر القيمة او منزل الوقف بدون اجر المثل
 يلزم المستاجر اجر المثل ام يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه اجر
 بالسكنى ذكره هنا انه يجب على اصول علمائنا ان يصير غاصبا
 ولا يلزمه الا اجر قال وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه ان
 المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة
 الفاسدة فقبل له ان يفتي بما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى قال
 نعم وذكر بعد هذا انه يلزم المستاجر المثل وذكر قبل هذا اذا اجار
 منزلا لابنة الصغير بدون اجر المثل مردى الخصاص رحمه الله تعالى

عن

عن اصحابنا انه يلزم المستاجر المثل والله تعالى اعلم
 وانما الترتيب في حق هذه المسئلة لما راينا من افتاء بعض علما
 رواتنا بوجوب اجر المثل على المتولى فلما سمعنا ان الغنم في قوله
 يلزمه يعود اليه والله تعالى اعلم **قوله** استبدال الوقف
 باطل الخ **اقول** — مسئلة وهي ان الواقف اذا شرط
 انه لا يبيع هذا الوقف ولا يستبدل به كما هو المتعارف في
 كتب الاوقاف فهل يجوز للقاضي ان يستبدل اذا راي المصلحة
 في الاستبدال ام لا قال الطرسوسي في انفع الوسائل اما
 يجوز بها على ما نقلناه عن طلال فظاهر بل بالطريق الاولى
 ان لا يجوز ان يستبدل به بعد ذلك لان هذا الاقل لا يجوز
 الاستبدال الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشترطه فلا يجوز
 فينبغي بالطريق الاولى اذا نص على ان لا يستبدل به ان
 لا يجوز الاستبدال وعلى ما نقلناه عن بعض المشايخ وهو
 رواه عن ابن يوسف فالظاهر انه يجوز الاستبدال للقاضي
 اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على ان
 لا يستبدل به وذلك لان ابا يوسف رحمه الله تعالى علل
 في جواز الاستبدال بعملة تقبل ان يخرج للجواب عنها عليهم
 وهي ان الضرورة قد تدعو الى الاستبدال لان الارض
 ربما لا يخرج من الفلة ما يفضل عن مونها ويلزمها فيؤدي الى
 انه لا يعمل شيء الى الموقوف عليهم هذه عبارة الاصحاب لا
 يوسف فالواقف اذا شرطه في الوقف ان لا يستبدل بالوقف
 حتى يراى الحالم المصلحة للوقف في استبدال الغنم مع مغانص
 الواقف ويرى الحالم والمخالفة بينهما ظاهرة فتخرج الاصلح

وهو رأي الحاكم وتامه ينظر ثمة والله تعالى اعلم وقد اختلف
كلام قاض خاف في موضع جوزه للقاض بلا شرط الواقف
حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو صارت الارض
بحال لا ينفع لها والمعمد انه يجوز للقاض بشرط ان يخرج عن
الاستفاد بالكلية وان لا يكون هناك ربيع للوقف يعمر به وان
لا يكون البيع بغير فاحش وشرط في الاستعاف ان يكون المستبد
قاضي للجنة المفسر بذي العلم والعمل لئلا يحصل النطوق الى ابطال
اوقاف المسلمين كما هو الغالب في زيات انتهى قال شيخنا في
نحوه بعد نقله لما ذكرناه ونقبي ان يزاد شرط آخر في ضماننا
وهو ان يستبدل بمقام لا بالدراهم والدينارين فاننا قد
شاهدنا النظر في اكلونها وقل ان يشتري بها بدل ثم قال
شيخنا فان قلت كيف نرد هذا الشرط والمنقول
السابق عن قاض خاف يردده قلت لما في السراجية
سبل عن حيلة استبدال الوقف ما صورته وعمل هو على قول
ابي حنيفة واحكامه اجاب الاستبدال اذ رقيق بان كانت
الموقوف لا ينفع به وكان ثمنه يرغب فيه ويعطى به لدارضا
او دارا للمهاجرين يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في
هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربيع
ولكن يرغب شح في استبداله ان اعطى مكانه به لا اكث
ربعا منه في سقع احسن من سقع الوقف جاز عند القاضي ابي
يوسف والعمل عليه والا لا يجوز انتهى فقد عني العقار للبدل
قول علي منع الاستبدال بالدراهم والدينارين وفي القنية جباله
دار الوقف بدراهم انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او بكون

المحلة

المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان
كانت المملوكة الشراعية وقيمة واجرة الاحتمال خيرا في اذن
المحلين لدناها وقلة الرغبات فيها انتهى كذا ذكره الفري
وعلى باحتمال الخراب احقر ان اعني البلدين اللذين لا يحتمل
الخراب فانما جازين كما هو نفس هذا ولا وغيره والسقع الناحية
والناحية الجانب كما في القاموس وهو يعم البلدين والمحلين
ولا يخفى ان المراد بقولهم احسن وخير اي غلة ورغبة ولا عبء
بالافضلية معهما في بلدين وفي محلتين لا يحتمل ان الخراب وهذا
يُدفع التدافع في كلامهم فان هذا الاول والخلاف وغالب اصحاب
الاوقاف صرحوا بجوازه في اي بلد شا فوجب المصير الى ان
الشرط ان يكون النفع من حيث الغلة ودوام المنفعة لانها المقصود
للاوقاف لا الافضلية وهذا يتبين جهل من منع استبدال
عقار القدس بمقام له او الرملة لعدم فهم معنى الخير والاس
تبدال بجوز لجوز الواقف الى اقول في
وفي البحر الرائق لمؤلفي بن بن نجيم وارجعوا انه اذا شرط
الاستبدال لنفسه في اصل الوقف ان الشرط والوقف صحيحان
ويمكن الاستبدال اما بدون الشرط اشارة الى ذلك الاستبدال
الا القاض اذا رأى المصلحة في ذلك ولو شرط ان يبيعها ويشترى
بثمنها ارض اخرى ولم يزد صحيح استحسانا وصارت الثانية وقفا
بشرائط الاولى ولا يحتاج الى ايافها انتهى فلقاض
ان يبيعه الى اقول واذا اطلق القاض بيع الوقف
غير المسجل يعني المحكوم بلزومه لوارث الواقف فباع صحيح لان
ذلك يكون حكما بطلان الوقف فيجوز بيعه ولو اطلق القاض

البيع لغيره اي لغير الوارث لا اي لا يصح بيعه لان الوقف
 اذا بطل عاد الى ملك الواقف وبيع مال الغير لا يجوز بغير
 طرقة شرعية هكذا ذكره في مجمع الفتاوى انتهى كذا في فتح الغفار
 شرح تنوير الانصار **قوله** وقف على اولاده واولاد اولاد
 هل يدخل فيه اولاد البنات الخ **اقول** **قوله** قال
 شيخ الاسلام الغزالي **قلت** وفي النفع الوسائل اعتقد
 على عدم دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد والاولاد
 والنسل والجنس حيث قال آل واهل واولاد كذا عتق
 منسل وجنس كذا ذكره في بعض الروايات فلا دخول لاولاد البنات فقل
 انما ذكرت تقدم الذي ذكرناه ثم قال ورايت بعض الناس يقولون
 انه اذا قال على اولادي واولاد اولادي واولاد اولاد اولادي
 ان اولاد البنات يدخلون مع من غير ان يقول في المسئلة روايتا
 وليس الامر كذلك فان تقليل اهلها بما يرد ذلك ولو ذكر
 عشر بطون على ظاهر الرواية فان تقليل ظاهر الرواية فيما
 قلناه من المحيط هو ان جعل العلة المانعة من دخوله كونه
 منسوبين الى ابايهم دون امهاتهم فقل هذا لو ذكر خمسة بطون
 او اكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية **قلت** وفي وقتنا
 الفتاوى المعاصرة وذكر شمس الائمة وخواجه زادة ان ولد
 البنت لا يدخل في الوصية وكذا في الوقف في ظاهر الرواية
 وفي رواية الحنفية عن محمد بن عبد الله بن النضر
 في الوقف غير ان الوصايا والوقف واحد والفتوى على ظاهر
 ظاهر الرواية وعصام والقنوري لا يدخل ولد البنت وذكر
 الحنفية عن محمد بن ابي حنيفة انه يدخل وفي فتاوى ابي الليث

لا يدخل ولد البنت في
 الوصية وكذا في الوقف
 في ظاهر الرواية

في الوقف لا يدخل وعليه الفتوى انتهى وفي الولول الحيتية
 والتجنيس والمصرات الفتوى على ظاهر الرواية من عدم
 الدخول في الوقف والوصية وبه كان بقية شيخنا صاحب الجرد
 الرايق والله تعالى اعلم وفي الولول الحيتية رجل وقف ضيعة
 على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا وله اولاد قسم
 بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب للحق
 لهم على السوا واولاد البنات هل يدخلون في ذلك وذكر
 الحنفية انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون
 وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية
 واولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب
 لا الى الام انتهى والله تعالى اعلم انتهى كلام الغزالي **قوله**
 والفتوى على ظاهر الرواية **اقول** وبظاهر الرواية
 افق المصنف الوالد الشيخ خير الدين والعلامة شيخ الاسلام
 الشيخ محمد الغزالي عن من ان اولاد البنات لا يدخلون في الوقف
 على الاولاد في الرواية المعتمدة كما وقفت عليه في فتاوى الوالد
 وراية بخط الغزالي رحمه الله تعالى **قوله** جعل شيئا من
 المسجد طريقا ومن الطريق مسجدا فتح كذا **قوله** جازا **قوله**
 قال العلامة الغزالي **قلت** وان جعل شيئا من الطريق
 مسجدا فتح كذا قال شارحه الزيلعي مفادها ان ابن قوام
 مسجدا واختلجوا الى مكان ليسع فادخلوا شيئا من الطريق
 في المسجد وكان ذلك لا يضر باصحاب الطريق حاز وكذا اذا
 صانق المسجد على الناس فيجنبه ارض لرجل تؤخذ ارضه
 بالقيمة كرهها لاروى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما

قال الشيخ
 ابن شيخ الاسلام الشيخ خير الدين

المسجد الحرام اخذوا ارضين بكونه من اصحابها بالقيمة وزادوا
 في المسجد الحرام وقوله كعكسه اي كما جاز عكسه وقصوما اذا جعل
 في المسجد مموالغا رفة اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احدثان
 يرفعه حتى الكافر الا اللب والحايق والنفس لما عرف في موضعهم
 وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب انتهى وهذا يوافق ما نقله
 المصنف عن الصدوق انتهى كلام القوي **قوله** ولو سلم الى المتولي
 لو كان في صحة الخ **قوله** وفي الخلاصة مرسل في
 يده ارضه اقر في صحة انها وقف صدقة موقوفة ولم يزد على
 ذلك جازا اقراره وفي وقف وقوله هذه الامور وقف اقرار
 بالوقف وقوله ارضه هذه صدقة موقوفة ابتداء وقف تراعى
 شرايط الوقف فيه كف في الخلاصة **قوله** عن اوصى بسمي
 لعارة المسجد الخ **قوله** وقف مالا لينا القناطير
 واصلاح الشوارع اولها السقاية او لخص القبور او لشراء
 الاكفان للمفقر من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمساكين
 لجر بيان العادة بالتأني دون الاول كما في البرازية **قوله** لو
 قال وقف عشرون دينارا الخ **قوله** اذا وقف
 الدرهم او الدينارين او الطعام او ما ياكل او ما يوزن يجوز ويذبح
 النقد ومن نحو النصف كالمكيل والموزون بعد البيع مضاربة
 او بضاعة ويعرف الزرع الحاصل الى ما وقف عليه ولو وقف
 كذا من الخطاة على ان يرضى منه لا يوزن ثم يوقف منه وقت
 الادراك ثم يرضى كذا على ابد على هذا الوجه من الذين لا يوزن
 لهم يجوز وقفه **قوله** على اهل قرية لانها على بقرهم لا يجوز ولو جعل
 فرسه في الجهاد وفي السبيل على ان يسكه مادام حيا صح كذا في

البرازية **الفصل الرابع عشر** فيمن كتب شهادته في مكان
 وادعى لنفسه او شهد به لغيره **قوله** ولما قال ليس
 له عندى شهادة **قوله** **قوله** يشترط مع ما تقدم
 الا انه لا فرق بين ان يعين المشهود به او ينكره والوجه فيه انه
 قد يكون ناسيا له ثم يذكره **الفصل الخامس عشر** في
 التحليف ومتعلقه **قوله** غيبه بضم الغين وتشدب اليها
 جمع غايب وهو قيام وبفتحتين كخدم كلمة المغرب وكتب
 اخرون كتب اللغة **قوله** ولو نكل يقضى عليه **قوله**
 وجه ذلك ان الحلف على البت في موضع الحلف على العلم
 مسقط عنه الحلف فلا يكلف الى اليمين ثانيا فكان القضا
 بعد النكول قضا بعد نكول عن يمين مضمرة مسقطه
 لواجب عليه من بخلافه عكسه فانه يكون بعد نكول عن
 يمين غير مسقطه للحلف عنه فلا يعتبر نكوله فلا يقضى
 عليه اذا نكول عن مالا يعتبر يمينا مسقطا غير معتبر
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** لان اقرار المولى على امتد
 بالنكاح يصح عندنا **قوله** قال شيخ الاسلام
 الغزالي قيد الصحة يكونها عند المأخوذ المجمع وشروطه
 واللفظ لا بين ملك واقرار المولى او الوكيل ومولى العبد
 بالنكاح غير نافذ قال ابن الملك يعم اذا اقر مولى الصغير
 او الصغيرة بتزويجها واقر وكيل رجل او امرأة بنكاحهما
 واقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ اقرارهم عليهم في الحال عند
 ابي حنيفة الابنية او تصديق حتى لو لم يوجد بينة على نكاح
 الصغير او الصغيرة يكون اقراره موقفا على بلوغها فادركا

بلغا وصدقا ه ينفذ والا فلا وقال لا ينفذ في الحال بلا مينة
 قيد بالعبد لان مولى الامة لو قال زوجت امي من فلات
 يصدق اتفاقا كله للحقايق فان قلت **انكار**
 الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البينة عليه قلت
 ينصب القاض خضعا لهما ان المقر بالنكاح لو انشأ النكاح
 عليهم ينفذ فينفذ اقراره عليها كما ينفذ اقرار الوكيل بالبيع
 واقرار الولي والوصي ببيع ماله ما دله ان للنكاح علامة شرعية
 وهي الشهود وعلامة عادة وهي الاعلام فلا يصدق في
 اقراره به بدون العلامة بخلاف الاقرار بالبيع لان حضور
 الشهود ليس بشرط فيه انتهى ذكره الغزالي انما قد يقول عند
 وان كان اقرار المولى على امة بالنكاح صحيحا اتفاقا كما صرح
 به في شرح المجمع لما ان الاقرار يبدل عند وعندهما اقرار
 والفتوى على قولها انه ينفذ في الاشياء الستة كما في شرح
 الكنت وغيره للزبلي انتهى كلام الزبلي **قوله** الصبي الناجم
 الخ اقول في النزائية والصبي الماذون يحلف كالبالغ
 قال نصير لا يحلف الماذون لانه لا يحث ولا يلزمه الدين الا باقرار
 او بينة وعلم او ناعا على انه يحلف وبه نأخذ انتهى وفي قاضه خان
 ادعى رجل على صبي ماذون شيئا فانكره اختلفوا في تخليفه
 ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى انتهى **قوله** القاض
 لو حلف المدعي عليه بطلاق الخ اقول **قوله** قال الغزالي
 قيد في خزانة المفتين بقول الأكثر حيث قال لم يجز الاكثر من
 وان مست اليه الضرورة ينته انه الراي فيه للقاض اتباعا
 للبعض ومثله في منية المفتي وزاد في الخزانة فلو حلفه القاض

فنكح لا يحل عليه

بالطلاق

بالطلاق فنكح وقضى بالمال لا ينفذ قضا وعلى قول الأكثر
 انتهى فظاهره كما قال شيخنا انه مفرغ على قول الأكثر من انه
 لا تخليف بهما فلا اعتبار بنكوله عنهما وامان قال بالتخليف
 فيعتبر بنكوله ويقضى به لان التخليف بهما رجا النكول فيقضى
 به والا فلا فائدة قال وطاهر كلام الم شارح خلافة وفي كلام
 المصنف هنا ما يشعر بما ذكرناه فانه علمه بقوله لانه نكح عما
 نهى عنه شرعا فتأمل انتهى كلام الغزالي **قوله** وفيه اقول
 زات الخ اقول في النزائية مائة المقر وادعى ورثته
 انه كان اقرارا بجمعة يحلف المقر له بالبعد لقد اقرت اقرارا صحيحا
 كذا اسما به الزعفراني لانهم ادعوا عليه امر الواقف به صح فانت
 انكر حلف وان مات المقر له هل يحلف وارثه وكره في تعليق بعض
 البخاريين انه يحلف الوارث على العلم قال وسمعت من والذين
 وثقت ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث
 ولا يحلف الوارث انتهى وفي شرح الوقاية لصدر الشريعة ما يترجم
 ما ذكر في تعليق بعض البخاريين فراجع ان شئت وقد كتبت على
 هامش هذه الورقة في الصفحة الاثنية فاعلم ذلك وقد اخذت
 في متن تنوير الابصار **قوله** ولو ادعى انه اقر ما ذابا الى اخره
 اقول قال العلامة الغزالي **قوله** وفي شرح
 الوقاية لصدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر
 ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فنجد ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 لا يلتفت اليه لكنه يفتي على قول ابي يوسف ان المقر له يحلف ان
 المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعي وارث المقر فنجد البعض لا يلتفت
 لما قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا من الاقرار والاصح التخليف

لان الورثة ادعوا الميراث فلو اقر به المقر لم يزمه فاذا انكر فستخلف
 وان كان الدعوى على ورثة المقر فاليمين عليهم بالعلم اننا لانعلم
 انه كان كاذبا انتهى **قوله** والفتوى في مسألة الدين الى اخره
 اقول قيد بمسئلة الدين قد لا انه في العين على ما نص
 عليه في مسئلة الدار لو ظهر بالبيعة لم يظهر كذب وخشيه ولو باقرا
 يظهر خشيته وبه يظهر ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في مسألة
 الدين لا العين والالزم عقوبة كل من خلف ثم اقيمت عليه البيعة
 والمصرح به خلافا لما دل **قوله** والفتوى الى اقول
 وهو يدل على انه لو ادعى اياه وانكر خشيته فخلف فاقم عليه البيعة
 انه يعاقب وقد سلت عنها لكن ما سكت به ربما من كلام الزيلعي
 المطلق يقتضيه خلافا لما دل **قوله** فخلف ثم برهن يظهر كذبه
 اقول وفي شرح الكفر للزبيدي قال بعد ان ذكر ان
 البيعة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
 والعصاة انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور
 ولا يخشيه يمينه انه ان كان لفلان على الف درهم فادعى عليه
 فانكر فخلف ثم اقام المدعى البيعة ان له عليه الف وقيل عند ابي
 يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر انتهى وقد علمت مما هنا ان
 وجه كلام محمد ان البيعة حجة من حيث الظاهر واعلم ان ظاهر
 قول الزبيدي ان العوابع انه لا يظهر كذبه الى انه القول المعتمد
 في المذهب وملة هذا الكتاب من قوله والفتوى في مسألة الدين
 الى يقتضيه ان المعتمد التفصيل ولحق الفتوى اكد ذلك ان تحمل
 كلام الزيلعي ومن هذا حذوه على صورة السبب هذا وقد نقول
 جميعا في باب التعليق انه لو اختلف معناه في وجود الشرط فالقول

قوله

قوله الا اذا برهنت ودلوا بانها تورمت دعواتها بالحق ولم ينظر
 الى ان البيعة حجة من حيث الظاهر ولم يذكر خلافا في المسئلة
 ولا تفصيلا والفرق ان المتنازع فيه الدين هنا والشهادة لاشياء
 لا الشرط بخلاف ما في باب التعليق فان المتنازع فيه وجود الشرط
 كما هو ظاهر يوجب ذلك قوله هنا وحكم بالمال ولو كان المتنازع
 فيه الشرط فلا نزاع في قبول البيعة فتنبه **الفصل السادس**
عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به **قوله** استحقاق
 المبيع يوجب توقف العقد الى اقول **قوله** فيه نظر لما
 صرح به في الاشياء والنظائر لشيئين من ان من شروط توقف
 عقد المفقول على الاحازة ان يبيعه لما لك لا لنفسه والبايع هنا
 باع لنفسه كما لا يخفى انتهى ذكره الفري اقول **قوله** والذي
 يظهر ان ملة الاشياء والنظائر مفرغ على غير ظاهر الرواية واذا
 تأملت الفروع وجدت ما شاهدته لما قلته وبه يحصل الجواب تأمل
قوله داربيد اذعيه اخر نصفه فصالح الى اقول
 قدم في الفصل الرابع من بيده دار باع نصفه من رجل غير مقسوم
 واشهد له بالقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استحق رجل
 نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعا ياخذ من كل واحد نصف
 ما بيده وبما يظفر فهو خصم ياخذ منه نصف ما بيده ولو اجاز بيع
 الاول لم اجعل بينه وبين المستحق خصومة وارباع نصفه من
 رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والبايع
 وياخذ من كل منهما نصف ما بيده وتماه فيه وهو ما يناسب ذكره
 هنا **قوله** فشيئنا اولته الايدي الى اقول **قوله** سلت
 عن رجل باع حصته في فرس له وسلمها للمشتري فباع المشتري

تقدم في الفصل الثامن ان الصحيح المشهور من مذهب ابي حنيفة
انه اي تارة ذى اليد وحده غير معتبر فيه **قوله** ليس لدار
يلزم المشتري الخ **اقول** — اي لكونه يرجع بالثمن فانفسخ
العقد على احد الاقوال المتقدمة **قوله** استحق فطلب ثمنه من
بايعه فقال ان المبيع لي الخ **اقول** — قال الزاهد في كفا
القسمه من حاوي يدج استحق بعض نصيب احد الورثة بعينه بعد
القسمه بعينه وقضا فقال اخذ المدي ظمما بغير حق ليس له ان
يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بعينه
اذا قال ذلك لا يرجع على بايعه بالثمن انتهى وهو مخالف لما هنا ونحو
من تلخيص الامية للحكمي فامل **قوله** اخذ الارض محقة من الثمن
الخ **اقول** — يفهم بان يقسم الثمن على قيمته افاصاب البناء
يرجع به ولم يبين اعتبار القيمة فعل هو وقت البيع او وقت القبض
او وقت الاستحقاق ويجب ان يكون وقت البيع تاملا **قوله**
شئ سكنه في مكان وقف الخ **اقول** — وفي البراري في
السادس في العيب اشترى سكنه حانوت في حانوت رجل مركبا
واخبره البايع ان اجرة الحانوت كذا فاذا ذهبي اكثر ليس له الرد انتهى
وفي البراري ايضا اشترى سكنه دار وقف فانك المتولى اخذه بالسكنه
بالدفع ان كان البيع بشرط القرار رده على البايع والا فلا يرجع بالثمن
ولا بالتقصان وعن هذا قلنا فيمكن في غير ثم باعه من آخر
والمشتري عالم في ارض الغير فاستحق ربه الارض عرصته لا يرجع
المشتري على البايع بشئ اذا لم يبيع بشرط القرار كما مر في الوقف انما
ذكره في السادس عشر من كتاب الدعوى في الاستحقاق وفي
الخلاصة من العيب ولو اشترى سكنه حانوت في حانوت رجل مركبا

واخبره

واخبره البايع ان اجرة الحانوت كذا فاذا ذهبي اكثر ليس له ان يرد
انتهى ومنه نقل البرزنجي حرقا بحرف وفي الخاتمة في فصل في العيب
رجل باع سكنه له في حانوت لغيره واخبره المشتري ان اجرة الحانوت
كذا فظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك ليس له ان يرد السكنه
بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في الحانوت انتهى وذكر ايضا في
الخاتمة في الفصل المذكور اشترى سكنه حانوت في موضعين ايضا
تتعلق به وفي الخاتمة في فصل الاستحقاق من كتاب البيوع مستاجر
حانوت باع كردار الحانوت الذي في يد دسي الكرد ار لمشتريه وقبض
الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكرد ار له وحال بين المشتري
وبين المبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكرد ار
من الالة التي يحتاجها المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول
فيه قول البايع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البايع بشئ ومن
الثنان لم يكن الكرد ار من الالة بل المستاجر مكنته شيئا لو اختلف
صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان علوا على سفلي الحانوت
فذلك لك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناءا لو اختلفت
الحانوت مع المستاجر في ذلك كالباب المتصل بالحانوت لانه الحانوت
كان للمشتري ان يرجع بالثمن على البايع لان القول فيه قول صاحب
الحانوت والثابت يقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيعة
فان كان كقول هذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع
المشتري على البايع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل
بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق انتهى ومثله في الولوالجية
من الاستحقاق من كتاب البيوع **قوله** قوله شري سكنه الخ
اقول — اخذ منه بعض المتأخرين بجواز الخلو في الحانوت

شري سكني المراد به شاع
وهو الكرم دار لا المعنى
المصدر

وفيه نظرتا على قول شري سكني اقول المراد به متاع
السكن وهو الكرم دار لا المعنى المصدر ويصون سكن يكامل
وفي القضية لا حق القرار في ارض وقف او سلطانية ويصرف فيها
غيره وهو يراه ولم يمنع ليس له حق الاستعداد ان يحجب كنه ذلك المستع
ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الارض السلطانية والملك في
الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلا
ولو تركها بالاختيار تسقط قيمته انتهى ملك في القضية والحاولي
للمزاهد في قوله ولو باع حق قرارها فيها جاز لا يدل على الاخذ الذي
كتبناه عن بعض المتأخرين لان المراد بحق القرار هو المسمى بالكردي
وهو ان يحدث في ارض الوقف بناء او غرسا او كسبا بالزراعة
في البزارية ولا شفعة في الكرد اراى البناء ويسمى بخوارزم حق
القرار لانه فاعل انتهى **قوله** اقول هذا مبادلة في مضمون اليد
اقول انه ليس مبادلة في مضمون المدعى فلا يرجع بها
دفعه اذا لم يكن المطالبة بما يخالف زعمه فلذا لم يصح في مضمون المدعى
عليه والله تعالى اعلم كذا المرحوم الشيخ زين بن نجيم رحمه الله كما
قوله واستحقاق بطلان الخلع يوجب الرجوع بقيمة اقوله
واما استحقاق بطلان الكتاب فلم ارم من صرح به لكن قال في الزوا
الكتاب معا وختمه حال بما ليس بماله وكان حكمه حكم المهر انتهى
فلم يرد انه اذا استحق بطلان القيمة يجب قيمته وفي المثل المثل
هذه وقد ذكر في البحر في باب العتق على جعل في شرح قوله ولو
علق عتقه باذنه صار ما ذونا انه يخالف المكاتب في احد عشر
مسئلة ثم قال الحادية عشر لو كتب العبد ما لا قبل تعليق السيد
فاذاه بعده اليه عتق وان كان السيد يرجع بمثله بخلاف الكتابة لا يفتق

المراد بحق التمر هو المسمى بالكردي

ان الكرد

باداية

باداية لانه ملك المولى الا ان يكون كتابته على نفسه وما
فانه حينئذ يصير الحق به من سيده فاذا ارادى منه عتق
انتهى وقد نقله عن فتح القدير وفي البحر ايضا في شرح قوله
حرر عبدا على مال فقبل عتق اشار المصنف الى انه يعتق
بالقبول ولو كان المال ملكا للغير فلو اعتقه على عبده فملا فاستحق
الرجوع العتق فان كان بغير عينه فعلى العبد مثله في المثال
والوسط في القيمة وان كان مضافا رجوع على العبد بقيمة نفسه
عندها قال محمد بقيمة المستحق وعلى هذا الخلاف اذا هلك
قبل التسليم وكذا على هذا الخلاف لو رده بغير انتهى
فاذا علمت ان في كل من العتق على جعل والكتابة عقد معا وختمه
مال بما ليس بماله علمت ان حكمه في استحقاق اليد واحد
غاية الامران في المكاتب ان يخرج رد الى الورق وان ارادى عتق
ولا نقول انه قد عتق بالاداء والعتق اذا انقضى لم يكن نقصه
لانه باستحقاقه انتقص الاستيفاء فانه لم يكن قتيلا انه
لم يعتق لعدم الاقرار فاعلم **قوله** لانقضاء البيع وقوله فيما
سبق قريبا واستحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين
قايما الى اقول يدل باطلا فله لو باعه المقايض لغيره
وسلم له ثم استحق بطلان من يد المقايض للثاني انه يرجع
بعين المبيع على المشتري منه لانقضاء البيع ومن لو ان ماله
رجوعه الى ملكه فاذا ارجع عليه واخذ منه يرجع هو بما دفع
لبايعه من الثمن وتسمع دعوى ما كان المبيع على المشتري بغيره
بايعه لدعواه الملك لنفسه وكل من ادعى الملك لنفسه ينسب
دعواه للمدعى وهي واقعة الحال في بيعهم معا بغيره بهيم وثقا بضا

فتوى

وباع احدهما في يد رجل له واستحق بدل من يد مشتريه
ولم امر فيها بصرح النقل غير ما هنه ومثله في كثير من الكتب **المرجو**
ان اظهر لها مصرية كما تفهم والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
هنا وقد ذكرنا في الاستحقاق ان استحقاق المبيع يوجب
بوقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب تقضه
وفسخه في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان الخصومة من
المستحق بطلب الحكم من القاضي دليل بقض العقد فينتقض
به العقد كما ينتقض بصريح النقص حتى لا نقل فيه اجازة المستحق
بعد ذلك وعن ابي يوسف رواية اخرى ان المستحق اذا قال
عند الخصومة انا اقيم البينة لا جاز العقد فحكم له لا ينتقض العقد
وتعمل اجازته وان لم يقل ذلك لا تعمل اجازته وفي ظاهر الرواية
انه ليس بشي من ذلك دليل النقص واذا اجاز المستحق المبيع
وعملت اجازته كان الثمن للمستحق ولكن البايع يقبضه
ويده فعه المستحق كذا صرح في التارخانية وغيرها وفي المسئلة
المذكورة واذا اخذ المستحق المستحق فعل باخذ ينتقض البيع
نعم ينتقض على قول قال في العبادية وذكر رشيد الدين اقوالا
ان البيع من ينفسخ قبل اذا قبضه المستحق وقيل ينفسخ بنفس
العقار والعقار انه لا ينفسخ عالم يرجع المشتري على بايعة بالثمن
فاذا رجع الان ينفسخ انتهى وقد اختلف في المسئلة اولها الفصل
واقول **فعلية** في مسئلة المقايضة المذكورة التي
هي واقعة الحال ينبغي ان لا ينفسخ برجع القايض على المشتري
من بايعة بيد المستحق حتى يرجع بالثمن على البايع فلو اجاز
المستحق البيع الاول قبل ذلك جاز ويكون البهيم له وان اجاز

البيع

البيع الثاني ايضا كان له ثمنه يطالب به البايع اذا حضر
واذا اجاز الاول فقط اخذ البهيم ورجع مشتريه على بايعة
اذا حضر بثمنه فتامل ذلك فان قلته تفقه اذ لم امر فيه
نقلا ولا يخفى عليك ان كلام امتنا فاصره في بحث مسئلة المقايضة
وانما تستنبط استنباطا ولا ريب في انه يرتد بالرد فافهم
والله تعالى الموفق **قوله** واستحقاق بدل المبيع الخ
اقول **اطلقه** فشم ما اذا استمر في يد وما لو خرج
منها بالبيع للغير والتسليم لا تنقض البيع فكان علم يكن تامل
الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تنقض فيها
النقود والتي لا تنقض فيها **قوله** اقول على هذا الامثلة الخ
اقول **اي الامثلة** لموظفها انها لا تنقض بعد
التسليم واقول **قد يقال** ثم انه جواز اخذ ما من
الوكيل قبل تسليم البايع ودفع غيره عند عامة المشايخ
ومنعه عند بعضهم تامل **قوله** ولو اختلفا في الهلاك الخ
اقول **المرتب** عليه كونه للوكيل او للموكل تامل
قوله ولو جعل المكيل او الوكيل في غنا الخ اقول
وقد قدم في اول الفصل في صورة استعمالها استعمال
الاثنان بخوان يقول اشتريت منك هذا القن بكذا او بصف
وهو يدل على اشتراط الوصف وبه صرح في منع الغفاس
وغيره والله تعالى اعلم **قوله** يمكن الاقول
معناه استاجر رجل الحراسة عين كل شهر بكذا ان المرفق
الموصوف بالاصناف المشهورة في السلم **قوله** اذا العرو
تصل اجرة اقول **قال في البرازنية** في اول كتاب

الاجارات فالاجر يعني فيعلم الجريبيان النقد وهو على غالب
 نقد البلد وان اختلفت القلبة فسدت كما في البيع وان كليت
 او زنيا او عديا متقاربا بشرط بيان القدر والصفة ومكان
 الاستيفاء كما في السلم المحتاج الى بيان الاجل لانه يصح دينا في الذ
 وان اعلم جاز وفي العوض كالتاب بشرط القدر والوصف
 والاجل لان التاب لا تثبت دينا في الذمة الاسلامي هذا
 كله اذا كان عينا فالاشارة تكفي وان حيوانا لا يجوز الا ان
 يكون متعينا وان منفعتان من جنس واحد كسكنى دار بدار
 لا يجوز وان خلافا جنسه يجوز انتهى **قوله** ولو اجر برهنة
 من ماله منه صح **قوله** استشكل هذا بعض المفاضل
 بان قال ان العين في الاجارة امانة في يد المتاجر فكان ينبغي
 ان ينوب قبض الرهن عنها واجيب عنه بان المقصود
 عليه هو المنفعة وهي مقبوضة بالاجرة فهي مضمونة بنفسها
 ومن ثم صرح العاوي ان الاجارة كالشرا وقد صرح المصنف
 في هذا الفصل بان الاجارة اعتبرت بالبيع لانه بيع كسائر
 البياعات الا ان سائر ما يرد على المنة والاجارة على المنافع فها
الفصل الثاني عشر في بيع الوفا واحكامه وشرايطه وان
قوله في بيع الوفا **قوله** وفي جواهر الفناو
 في الباب الاول بيع الوفا ان يقول بعت منك على ان تبيعه مني
 من حيث بالثمن قال رضي الله تعالى عنه هذا البيع باطل وهو
 رهن وحكمه حكم الرهن هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر العام محمد
 ابن الفضل البخاري هكذا وقيل بيع فاسد بوجوب الملك اذا
 انقلبه القبض والاول اصح انتهى كلامه والله تعالى اعلم

وذكر

وذكره جواهر الفناوي في الباب الرابع وفيه انه لا فرق
 عندنا بين الرهن وبينه في حكم من الاحكام وذكرنا هنا ايضا
قوله والاستصناع الفاسد **قوله** واعارة
 المفيل والموزون اقراض والجهة بشرط العوض اذا انقلبه القبض
 بيع عندنا خلافا للزفر والشافعي انتهى من الجواهر **قوله** ويكون
 ذلك هبة منه **قوله** فعليه شرط شرط الهبة ويقع
 في بلادنا في بيع الوفا اشتراط اكل الزوايد وهو اطلاق واباحة
 والاباحة تقبل الرجوع صرح به في مع الفناوي في باب النصف
 في الرهن وتقبل التعليق بالشرط والخط صرح به فيه ايضا وصرح
 به الزيلعي وغيره فيجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل واما بعد
 الاستملاك فلا يجوز الرجوع فيما اكلمه وبما تنقبت صرح في جواهر
 الفناوي **قوله** اقول غرضها من التبايع هو اخذ غلته والاشتمال
 به **قوله** الظاهر التفصيل لما قدمه ان يكون هبة فتشترط
 شروطها وعندنا لا يشترط ان يقع اخذ الغلة بالقسمة وبه يحصل
 التسليم بخلافه ما اذا شرط كله فامل **قوله** بلادنا في
 اقول الواقع في بلادنا ذكر الشرط فيه وقدم قريبا ان
 غرضها الرهن والاستيفاء ولذلك يقول المشتري امرت
 ملك فلان والبايع يقول مرهنته ملكي فلانا فلا يخفى ما في كلام النسفي
 من النقد لاسيما قوله فيما ماتي من الجواب ان البايع يفعل ذلك
 اختيارا لا جبر **قوله** والجواب **قوله** هذا
 لا يدفع الاشكال فان الظاهر ان الشخص لا يبيع الا ملكه ولا يودي
 الاخراج ملكه وكونه يعمل لغيره متبرعا اذ لا حكم له فامل **قوله**
 لو ذكر البيع بلا شرط **قوله** ذكر في الحاوي الزاهد

ما لفظه ففعل فيما يتعلق ببيع الوفا القوي على ان البيع اذا اطلق
ولم يذكر فيه الوفا الا ان المشتري وكل بعد العقد وكلما يفسر مع الباع
عند ادائه الثمن فهو بيع بات لا رهن اذا كان البيع بمثل الثمن او بعين
يسيرة وان كان بعين فاحش فهو رهن لكن شرطه شرط احسان وهو
ان يعلم الباع بالعين وقت البيع فاما اذا اطلق وقت البيع بعشرين ان
قيمة عشرين وهو يساوي اربعين فهو بيع بات لانا انما نجعل البيع
بنقصان فاحش رهن بظاهر حاله انه لا يقصد البيع البات مع علمه
بالعين الفاحش واذا لم يعلم بظاهر حاله لا ينفذ ذلك وقال شيخنا والبيع
بمثل الثمن كمن وضع المشتري على اصل المال ربحا كمن وضع على مائة
دينار عشرين ثم ربحا اشتري منه دارا بمائة وعشرين وانه ثمن مثلهما
فهو رهن لا بيع بات قال رحمه الله تعالى قال هذا المحض من المشايخ
والحمد لله ولم نذكر عليه احد وكذا اذا لم يوكل بافالة البيع لكن عمن
الا الباع بعد البيع المطلق انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ مفعله
البيع فهو على هذا التفصيل ان كان بعين فاحش فهو رهن والا ففقد
حرجا على قوله عليه الصلاة والسلام رحم الله امرأ قال ناد ما بيعت
وساعده المغبون فيه بخ لو باع عمارة له في أرض وقف بنقصان
فاحش فهو رهن فاسد انتهى **قوله** مودى ملك خريد الى اخيه
اقول معناه رجل اشترى ملكا بشرط ان رد الثمن عليه يرد
المبيع له ولا يكون بينهما بيع ثم باعه المشتري من آخر بعبارة انا قيل
ينفذ وقيل لا وعليه الفتوى **قوله** بايع سبيم يارحمي دهدا
اقول يعني بعد ان خرجت الغلة التي له بالثمن وطلب منه
استرداد المبيع بقلته **قوله** واكر غلة بر حال باشد الخ **اقول**
معناه ارجاه بالثمن قبل استواء الغلة الكرم او كان المبيع دارا فالبايع

يقدر

يقدر على اخذ مئة دفع له الثمن في جوابهم جميعا انتهى وهذا التفصيل
انما يكون على غير مذهب القائل بانه رهن في جميع احكامه مما قبل
واسد تعالى اعلم **قوله** واكر غلة بر حال بود الخ **اقول**
معناه انه اذا دفع الغلة في السنة الاولى في المسئلة المذكورة ودخل
في الثانية ثلثا لا يجبر ايضا **قوله** وقال بدر يجبر بشرط الخ **اقول**
يعني يجبر على اعطائه من الغلة بحساب ما مضى من المدة **قوله**
ويسترد **اقول** اي الباع المبيع مجانا اي بغير شيء قال
في النزائية في هذه المسئلة وان زاد على الثمن استرد المبيع مجانا
قوله خانه رهن الخ **اقول** اي اذا لم يضع له ميثا جازيا
فانعدم بسبب ذلك لا يفرض سوا كان رهن او بيعا جازيا **قوله**
خريده نووفا الخ **اقول** معناه هل يتعصب المشتري
حقه المدي للملك في غيبة الباع ام لا اجاب بغير نعم واجاب عماد
ومنهاج لا يكون حقهما انتهى **قوله** شري قنا فاجره من يابعه الخ
وفي البرازية وان اجر المبيع وقاض الباع فمن جعله فاسدا قال لا تصح
الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهن كذا كذا لم يلزم الباع الاجر
ومن اجازة جوارا لاجارة من الباع وغيره واجب الاجرة وان
اجره من الباع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستد
على الواجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في الباع
فاظنك في الجازية انتهى **قوله** المبيع في الاجارة هو المنفعة الخ
اقول قال شيخ الاسلام الغزالي قلت وفي البحر
الرايين ان المقصود في الاجارة المنافع وحطالها غير نادر وذهب
الصحيح كذا في الفتاوى الطبرية وعليه الفتوى كذا في الكافي انتهى
كلامه **قوله** وامل على قول من اجازة الخ **اقول** وعلى

قول من جعله رهنا الواجبه من البايع لا تلزمه الاجرة ولو اجد
من غيره بغير اذنه كان كاجارة المقتوب وفيها الاجرة للاجر وعمله
ملكا خبيثا فيجب عليه التصديق به وان اجره له باذنه يجب ان
يبطل الرهن وتكون الاجرة للرهن كما في حقيقة الرهن تأمل
قول شود اقول **اي** يبطل البيع والشفقة معناه
بيع الموهوب فلخذ بالشفقة **قول** لم يجز في المنقول اقول
وفي النوازل جواز الوفا في المنقول ايضا بزمانه بعد ان ذكر
ما ذكره معنا تامل **قول** ياخذ كل الغلة الا اقول
حرف الاستفهام فيه محذوف يعني ياخذ كل الغلة او ما شرطاه
والجواب ينبغي **اي** **قول** اختلف المتابعان **اي** اقول
فلو تعارضت بيننا ما ذكر صاحب البحران البيهية بينه مدعي الرضا
علل له في التارخانية بانه خلاف الظاهر في البياعات **يعني** البيهية
لا يثبت ما هو خلاف الظاهر وكذا ذكر في الثانية قال فيها واذا
ادعى احد من بايع الوفا لان بيع الوفا اما ان يعتبر رهنا كما قال
البعض او بيعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر بيعا فاسدا
كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر رهنا كانت البيهية
بيته البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احد من البيه والآخر
الرهن كان القول قول من ينكر البيع انتهى ولذا في كثير من الكتب
فظهر به وبقره هنا كنت افترح **اي** ان المعتمد في المذهب ان القول
لمدعي البات منها وان البيهية بينه مدعي الوفا منها فاعلم ذلك وقد
ذكر هذه المسئلة في جواهر الفوائد في الباب الرابع والسادس
من البيوع والثالث من الدعوى وذكر فيها اخلافا كثيرا واختلافا
فتوى وتصحيح ولكن عليك بما في الثانية فان قاضه خان من اهل

في النوازل جواز الوفا في
المنقول ايضا

عليك بما في الثانية فان قاضه
من اهل التصحيح والتصحيح

التصحيح

الصحيح والترجيح والله تعالى الموفق **قول** ومنها ان زكاة مال
الوفاء يجب على البايع اقول **اي** ولو كان دينيا محضيا
وجب عليه **الفصل التاسع عشر** في مسايل الاجارات المعهنة
بسم الله بين المقرض والمستقرض **قول** لانه متبرع فيه **قول**
التبرع انما هو في قبول الايداع منه وبعد فالحفظ واجب عليه اذ
لزمه ان يكون واجبا لما ضمن بتوكه والامر بخلافه انتهى ذكره الغزالي
اقول **اي** هو متبرع ابتداء وانها لانه في كل وقت بمسبيل
يمكنه الرد عليه من غير ضرر يلحقه به فكيف بخلاف البايع والمرأى
وجوب الحفاظ لا ينافي التبرع به فامل **الفصل العشرون**
في دعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة ودعوى المهر والمهر
يتعلق به **قول** ويلزمه الساعة لو دخل بها اقول
وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخل في النكاح الفاسد
فيستقط المهر ويثبت النسب ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل
كذا في البحر وتامة فيه وفي الجوهرية وغيرهما ان نكاح القن بلا اذن
سيده موقوف وفيها في باب النفقة اذ المأذن المولى في
التزوج فلا نفقة لها لان النكاح فاسد ولا نفقة في النكاح الفاسد
انتهى ومثله في غيرها والوجه في الفروع المذكور ان دعواه عدم
الاذن اقرار منه بنكاح النكاح والاقرار قاصر على المقر غير متعد
فيفرق بينهما مواخذة له بزمه ولا يتعدى اليها في ابطال المهر
ولزمه الساعة ونفقة العدة لعدم مبرأته اقراره بالفساد في
حقها بل هو على حكم الصحة التي هي الاصل فلذا لزم المهر حال
لودخلها ونفقة العدة ونفقة لولم يدخلها كما ذكر ولم يكن
ادعائه عدم الاذن اقرارا على السيد حتى نقول لا يتعدى اليه بل هو

اقرار السيد فانه بعدم الاذن الذي هو مدعى العبد لو كان في
 الواقع كذلك لا يلزم السيد شي مما يلزمه معه وحاصله ان اقامه
 على الزوج يمنع تصديقه في ابطال المهر وغيره مما هو متعلق بها
 بادعائه عدم الاذن لما انه خلاف الظاهر وهذا دعوى يجري
 فيها ما يجري في الدعوى فلا يعارض هذا الفرج بما يحتمه بعض
 الناس بقوله لقول فيه اشكال من وجوه ستا الاول قوله لا قراره
 بفساد النكاح غير ظاهر فانه المقرر في باب نكاح الرقيق بغير
 اذن مولاه انه موقوف على اجازة المولى لانه فاسد الثاني كان
 ينبغي ان يراجع المولى فان اجازته جاز وترتب عليه مقتضاه وان
 رده بطل الثالث اذا فرق بينهما بعد الدخول كان ينبغي ان لا يجب
 المهر حال الان العبد ملك المولى وهو لم ياذن بل كان ينبغي
 ان لا يجب احلا قال علماء كثر منهم الله تعالى وقع المكاتب على
 امراته فافترضها عليه الحد كما لو فعل العبد ولا يجب المهر كما لو اذنا
 وجب عليه الحد لا يجب المهر وان ادعى شبهة بان قال تزوجتها
 او قال كانت امته فاشترتها فانكر المولى والمرأة يدرك الحد كما لو
 ثم ان كانت المرأة مكرهه يواخذ بالمهر حال الانه فمما لا
 ان العقد لم يثبت لانكاره وان مطاوعة لا يواخذ بالمهر الحال
 لانه لو اخذ منه المهر للمولى ان يرجع عليها لانها استعملت عبد
 الغير لا اذن قال لا يستيف في الحال لا يفيد كما المجنون وقع على امرأة
 قوطيها ان مكرهه وجب حال الانه صفات اطلاق وان مطاوعة
 لا لانه لو وجب لكان لولي المجنون ان يرجع عليها لانها صارت
 مستعملة للمجنون وهذا ان ادعى نكاحا وانكرت ولو صدقته لم يوا
 بالمهر حال الانه مطاوعة لانه العقد يثبت بمصادقها فكانت

ضمان

ضمان عقد النكاح اطلاق وذكر الواضحة من جهة الله تعالى
 المراهق مروج بامره بلا اذن والده ودخل بها وبلغ الاب
 فردنكاحه لا يجب الحد كما لو كان المرأة لمار وثبت نفسها منه
 مع العلم بان النكاح غير نافذ فتدبر صفت بطلان حقها انتهى
 كذا في البرازية وان كان التفريق قبل الدخول فينتهي ان لا يجب
 اصلا كما هو الثاني والرابع ان قوله ولا يصدق في ابطال المهر
 المهر لم يثبت في ذمته لان شوته موقوف على اجازة المولى انها
 او اذنه ان يذم لم يثبت ذلك ولا يقبل قول المرأة في ذلك لما فيه من
 نفوذ قولها على المولى وقول الغير على غيره بغير دلالة شرعية
 فان في الخامس قوله ولما انتفى العدة هذا لا يناسب قوله لا قراره
 بفساد النكاح لان المنقول كله في جامع الفصولين وغيره ان
 لا تنتفى من النكاح الفاسد وانما العدة منه انتهى السادس
 لا يظهر وجوب المهر المسمى بملكه قوله لان المقرر في النكاح الفاسد
 انه الواجب عليه بعد الدخول هو الاقل من المسمى ومن مهر المثل
 واقول ايضا اذا الوافي باب نكاح الرقيق او كره بغير اذن فان لم يدخل
 فلا حكم له فلا يخلو اما ان يفرق بينهما المولى او يحجز النكاح فان فرق
 بينهما فلا مهر عليه حتى يفتن لانه دين لم يلهه حتى المولى فصار
 كدين آتية العبد وان اجاز المولى بعده قال قيس ان يجب مهران
 مهر الدخول ومهر الاجازة كله في النكاح الفاسد اذا جده صحيحا
 وفي الاستحسان لا يلزمه الا الله لان مهر المثل او وجب لو وجب
 ما عدا العقد وحيفه يجب بعقد واحد مهران وانه منسوخ كذا في
 المحيوط وغيره انتهى فهذا في خلاف ما ذكر في جامع الفصولين
 وغيره فيحتاج الى الجواب انتهى وقد علمت الجواب فامله فان

فان المذكور خارج عما نحن فيه اذا انما ملته والله تعالى اعلم
قوله من منكوحة اي كنت منكوحه المدعى الى اخره
قوله اما لو قالت من زنك بمعناه انا امرأة المدعى الثاني
 لكن قبل الان كنت امرأة المدعى الاول فهي الثاني والفرق
 بينهما الوجه الاول اقرب للاول وذكرنا وجهها لا ينعقد معه
 نكاح الثاني فكانت للاول ولا كذا في الوجه الثاني لم منه
 لا يخرج من كونه قاطنة زوجة للاول انها لا يبيع نكاحها للثاني
 لاحتمال الفارق فزوجته شرعي ثم تجدد نكاح الثاني عليها والله
 تعالى اعلم **قوله** ادعى نكاحها وقال ان زوجتي طلقتني في
 البرازيل في الثاني عشر في دعوى النكاح ادعى عليها ان زوجها
 الغائب طلقتها وانقضت عدتها وتزوجها فاقررت بزوجته
 الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضي بانها زوجة
 الحاضر لا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب انتهى وهو
 خلاف ما ذكره هنا **قوله** رأت فادعت امرأة على ورثته مهرها
 الخ وفي تناوينا خاضه خان من الوصايا واداء المهر فان ادعت
 المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان
 النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا قال الفقيه ابو
 الليث اذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت
 العادة بتجملته ويكون القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون
 القول قول المرأة بما زاد عن المجهل الى تمام مهر مثلها انتهى كلامه
 عزى وهو عين ما هنا **قوله** بعد موت الزوج **قوله**
 قال الزوج في دقته فتور الا بصار وموت احد الزوجين في الحكم
 قال في شرحه من الفقهاء اي الجواب فيه بالجواب في حال حياته
 حال قيام النكاح في الاصل والقدر لان هو المثل لا يستعدا غيره

بحون

موت احد الزوجين **قوله** اقول فيه تظهر الخ هذا لما شئت على قول
 من ادرك الحكم على الصغير وامان اوارره على الكفاية والثبوتية
 كالسرازمي وغيره حيث جعل للاب ولاية قضيه مهر البكر
 مطلقا لا الشب البالغة فهو صحيح غايته ان قوله ولو دفع
 بعد وطئها تحول على البالغة مامل **قوله** ودفعه اليها كدفعه
 الى ارجعها الخ والاموال التي تدفع الى ولي المرأة من المهر المجهل
 يكون لها فلو صرف ولها الى جهتها خالص عن الضمان والا
 ديتها عليه تطالب ايها شئت الا ان تكون المرأة بالغة فيصرف
 ولها تلك الاموال الى مصلحتها باذنها واليها من الذي اشتري
 لها الاب من مال نفسه في حال صغرها او بعد ما كبرت وسلمه
 اليها كانت لها ولا رجوع للاب عليها جامع الفناوي تطالعني
 قاض خاين والولي هذا ليس على اطلاقه والمراد بالولي الاب
 والجد مثله فانهم **قوله** اقول ينبغي الخ شئت في دعوى
 الشفقة برزخ خطبة بنته ومعت اليها بهذا ولم يزوجهامنه
 الاب قالوا ابنت مهر وهو قيام اوهاك ستوده انتهى فانظر
 ذلك بتجده الاطلاق **قوله** لم يجوز الخ علم من قوله لم يجوز اقرا
 الاب على البنت ان الرصة كذا وكذا قال الرصة بعد بلوغ الصغير
 قبضت مهر كمن زوجها وانقضت عليه في صغر كذا وكذا بنت فلها
 اخذته من الزوج وهي واقعة الفتوى هذا وقوله الا اذا قال
 الاب عند اخذها الى قوله فله ان يرجع على الاب اذا رجعت عليه
 فيه دليل على عدم صحة ابر الاب من مهر بنته وهو مخرج به
 فتايدة ابر الاب الرجوع عليه اذا رجعت لانه غره فضمن بنت
 مامل **قوله** قالت ورثته فلم ان كنت مهرها ولا تعلم قدره يجزى

بمع

على البيان الخ اقول **وبه علم الحكم في واقعة الحال كرم مسير**
نصفه ملك ونصفه وقف اكل المالك جميع ثمنه مدة سنتين
وادعى الناظر حصته الوقف فقالت ورثته تعلم انه اكل الكل ولا
تعلم قدره يجبرون على البيان وبذلك ثبت **قوله** قال الزوج
وصعت مهرها في الزينة وقال ورثتها وصية في مرض موطنها
الخ قال الغزالي رحمه الله تعالى **قلت** وفي الحاشية رجل
مات وترك مالا فادعى بعض الورثة شيئا من اعيان التركة
وان المورث وصيها له في صحة وقبضه منه وبقيته الورثة قالوا
ان ذلك كان في المرض فالقول يكون قول من يدعي المقتضى
المؤيد وان اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي البينة في الصحة
كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسوة في الفتاوى امرأة ماتت
واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج
انها وصية منه في صحتها فادعى الورثة ان المهر كانت في مرض موتها
قال القول يكون قول الزوج لانه يكره استحقاق ورثة المرأة المال
على الزوج واستحقاق الورثة دعوى ما كان ثابتا فكونه القول
قوله لانه يخالف رواية الجامع الصغير والاعتداء على تلك الروايات
لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا واختلفوا في سقوطه فكان
القول قول من يكره السقوط ولان التهمة اذنية والاصل لفافة
للحوادث ان تجعل الى اقرب الاوقات انتهى كلام الغزالي **قوله**
ولو امتنع عن الانتقال الخ قال العلامة الغزالي قال الحكماء في
شرح الهداية اذا اوقفا مهرها او كان موجلا فظلمها حيث شاء
من بلاد الله تعالى وكذا اذا اوطقها مهرها عند ما قيل يخرجها
الى بلد غير بلد ما عند ما لان الغريب يوزى واخاره الفقيه ابو الليث

قال

قال فلهما الدين المرتبة في الاخف بقاب الله تعالى اول ايسكن
من حيث سكنتم وادعى كثر من المشايخ بقول الفقيه من النص معتد
بعدم المضارة بقوله تعا ولا تغاروه من بعد اسكن من والنقل
الى غير بلد بمضارة فيكون قوله كما اسكن من من حيث سكنتم ما
لا مضارة فيه وهو ما يكون من جواب مصرها واطواها والقرى
القرية التي لم تبلغ مدة سفر فيجوز نقلها من المصر الى القرية ومن
القرية الى المصر وقال بعض المشايخ اذا اوقفا ما المجهول والمجهول
وكان رجلا ما موثا فله نقلها انتهى كلام الغزالي **قوله** ما في زماننا
فلا يمكن الزوج ان يبيعها الخ قيد بالسفر لانه يجوز نقلها الى
قرية او بلدة قريبة من بلد المصدم تتحقق السفر ذكره ابن الملك في
شرح المجمع وقيد في التارخانية بما اذا كانت القرية قريبة يمكنه
ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في الحاشية ولكن ينقلها الى القرى
ابن ابي لانه لا يتحقق القرية به وعليه الفتوى وله ان ينقلها من
القرية الى المصر ومن القرية الى القرية وفي التارخانية واذا اراد الزوج
ان يذهب بامرأته الى بلدة اخرى فان كان تزويجها في تلك البلدة
فله ذلك لانها تراعى على الاجتماع والاستماع في تلك البلدة
وقال الامام في قرية مصر القرية لا تتحقق القرية وقال في الكافي
سئل ابو القاسم الصغير عن يخرجها من المدينة الى القرية فقال ذلك
بتوبة وليس بسفر واخرجها من بلد الى بلد سفر وليس بتوبة وقال
الكافي في قرية مصر القرية اي ما دون مدة السفر لا تتحقق القرية
وفي الحاشية وله ان يخرجها من المصر الى القرية التي هي من المصر ومن
القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد عن مائة انتهى وقال
صمد البشر بقوله السفر بما بعد ادا به في ظاهر الرواية اي ادا ما بين

تجملها او قدر ما يجعل لها وقيل لا وبه افضى الفقه بالثبوت
وله ذلك فيما دون مدته الى ثقلها فيما دون مدة السفر
انتهى من قولنا الشيخ **قوله** في شرح المجمع
لابن ملك نقل عن مشايخ الحارثي قال وهذا القول يعني
النقل الى قرية او بلدة تربية لا يتحقق فيها السفر اقرب
للتحقق وبه يفتي وقوله في شرح المجمع لمصنفه انتهى موافقا
للشيخ محمد القزويني **قوله** لو فرضها القاضيه واخذها الى ذوق الجو
من رجل فرض عليه نفقة امراته بعد ما خرجت من الدار فكتب
عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة الى بيته والزواج اطعمها
بالخبز والادام على ما كان المعهود قبل الفرض من غير ان يتكلم
شيء فسد الفرض عنه بالا طعام لان الحكم انما فرض واما
واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو الواجب عليه لا يستحق شيئا اخر
انتهى فتأمل مع ما عرفت ويمكن ان يقال في الفرع المذكور هنا
لما جعل لها تحمل اباحتها على التبع المخصص لاستيفائها حقا
بالدراهم ونوع الجوهر لما يجعل لها كانت مستوفية بالا طعام
واليه يشير قوله لا يستحق شيئا اخر **قوله** اذا الظاهر انه اذا
جهنمية الى وهو المختار للفتوى كما في التبيين والذخيرة وغيرهما
اذا كان الزوج مستمرا ان الاب يدفع اليها مئلكا لا عارية كما في ديواننا
وسياتي قريبا **قوله** واقتوا بان الزوج يطالب ابا المودة الى اخره
قوله وحمل مطالبة اباها بالجهاز من مال يسكن الزوج اما
اذا سكنت زمانا فلا قال في الغراريه ولهذا قلنا اذا لم يذكر في العقد
الدستبان ونزفت اليه بل اجهازا وسكنت الزوج اما ما لا يمكن
منه دعوى له بالجهاز بعده لانه لما كان محتملا لا وسكنت زمانا يصلح
الاختبار بان الفرض لم يكن للجهاز انتهى كلامه والله تعالى اعلم

قوله

قوله **قوله** قال في البحر ثقلان المتبقي بالمجموعة
من رجل تزفت اليه امراته بلا اجهاز فلما مطالبة الاب بها
بعث اليه من الدنانير والدرهم وان كان الجهاز قد انحل
المطالبة باليدين بالمسعود يعني اذ لم يجز بما يلحق بالمسعود
فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
ولو سكت بعد الزفاف طويلا ليس له في الاستحسان استردان
منها وعليه الفتوى انتهى **قوله** وقدر بعضهم للم انا الدسيميا
لكل دينار منه ثلاثة دنانير الى **قوله** وفي النوايا الحاجية
قال بعد ان علم بعلاقمه قب د على فتوى ابي السير لم يعم نقل درهم
من الصدقات خمسة دراهم وبه يفتي ثم رقم بفتح وقال سئل
برهان الدين السيد عن خروج امرأة وبعث اليها ثلاث
الراف معجرا واولها غنم بعث اليها الزوج بلا اجهاز من رجل تزوجها
ان يطالب اباها بجهازها بمقدار ثلاثة الاف درهم قال نعم وبه
يفتي جمال الدين الرفيعه موافق **قوله** وبه يفتي كذا المولانا
شيخ الاسلام القزويني **قوله** تزوجها على انها بكر وهي ثيب الى **قوله**
ولو اختلفا فادعت انه وجدها بكر او ادعى انه وجدها ثيبا لم يجد
في كلامهم في هذا المحل وانما وجدته في ايمانها البكرية في الثالث في
المشترقات قال حلف لا يجز امراته بكرا قال القول له فيه ولا يجز ولا
يملك لها اقامة البينة على ذلك الا اذا اقر او بكل عن الخلف عند الحاكم
فارجعه وتامل **قوله** وكون القول قوله في مسألة العين لا يدل
على ان القول قوله في غيرهما بل ينبغي ان يكون القول قولها لانه الاصل
البكار الا اذا كان فيه الزام الزوج بزيادة عما يدعيه فلا يقبل قولها
في حقه الا اذا اقر او نكل فاعلم **قوله** راجع باب العين تعلم المسئلة منه **قوله**

انتهى
مخرج

مقدم

ينبغي ان يعدن الزوج الى اقواله في مسئلة دفع الدرهم
 الفاضل من ثمنك والدافع منك والقول قول المملك في جهة التملك
 واما الام فليست متملكة وانما هي واذون لها بالذبح والاطعام
 فهي تنكر التملك وهي يد عبيد وفي مسئلة الدرهم انفق على
 حصول التملك فامل **قوله** فالمهر لازم اقواله ولا خيار له
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى له الخيار قال في الروض لو نكح
 البكر بعينه في الزوجه فوجدت ثيبا وادعت ذهابها عنده صدقت
 بيمينها بعينه لدفع الفسخ لو ادعت انقصاضه بعينها فانكر
 فالقول قوله بعينه يمينه ان شرط المهر ان كان شرطه اكثر
 من مهر ثيب ومولها يمينها بالدفع الفسخ انتهى وهذا مبني
 عندنا على ان الخلق الصحيح لا يتغير بها المهر فتعرفنا
 ان القول قوله عندنا لعدم الخلف والزيادة في المهر على
 قول من يلزم بها ولها في غير ذلك تامل وفي الواقعات
 تزوجها على انها بكر فدخل بها فوجدت غير بكر فالمهر واجب
 بكامله لانه البكر لا تقصر مستحقة بالنكاح وذكر في تناو
 قاض خان نخوع عازيا الى ابي القاسم الصفار وفي الغنية
 نخوع برقية بنج الائمة البخاري وفي الغنية موهوم برهان
 صاحب المحيط تزوجها بارئ من مهر مثلها على انها بكر
 فاذا ثبت لا يجب الزيادة وعزاه في العمادة الى الفوائد
 المسمى من صاحب المحيط وعمله بانه قابل الزيادة بما هو
 مرغوب وقد فات ولا يجب ما قبل به وتامه في شرح النظم
 الوهباني والله تعالى اعلم **قوله** واما الاحكام التي وقد نظم
 ذلك الطوسي في ابيات فقال وقد اقيمت خلوة السكاح

تمام

مقدم نفس المهر حتى يحلوا جميع مهرها كما قد نفى
 كذا ان مهر المثل فيما لم يسره وحرمة الانثى عليه فاستقم
 كذا اعتبار من الطلاق ونجيب الكني مع الانفاق
 كذا اثبت نسب الصغرى ونجيب العدة عن تحرير
 ويحرم الاربع والامتنان وتم هذه النظم والامتنان
 ولم يبق منها مقام الوطى في سنة احكام نجى وقا قنف
 احصائه وحرمة البنات وعدم التوريث في الحالات
 ثم وفي جميع التفاريق ذكرى بانها اثر كذا قد شرط
 وحلها لبعول الاول قل كذا ان مرجعة فنفلا تحلل
 كذا اذا طلق اخرى وهي في وقت اعتدادها فخذها واكف
 قل بان ذا الطلاق لا يقع وعمله هو الصواب المستمع
قوله الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح الخ قال في البحر المذهب
 وجوب العدة مطلقا لا مند نص بمحنة الجامع الصغرى انتهى
الفصل الحادي والعشرون لم يكتب رحمه الله تعالى فيه شيئا
الفصل الثاني والعشرون في سبيل الخلع وما يتعلق به **قوله**
 على ان تترك الولد عند الزوج الخ قال قولنا الشيخ محمد الغزالي وبه
 صرح مولانا فخره عزيل في كذا الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام
 محمد بن الحسن لو اختلفت على ان تكون وله عند الزوج فخلع
 جائز والشرط باطل لان هذا حق الولد ان يكون عند امه ما كان
 اليها محاجا نراد في السوط فليس لها ان تبطله بالشرط انتهى
 كلام الغزالي **قوله** وعلى ان تمسك الولد سنتين الخ قال الغزالي
 وفي الغنية خالها بشرط ان تمسك هذين الولدين عشر سنين
 بنفقتهما وكسوتهما فترجى وذبحته لقرينة اخرى فانفق ابوجهما

تمت

عليها يرجع عليها نفقة ما اتفق عليها في تلك المدة لا بما اتفق
 في طهره في اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده ستة
 ثم مات الولد بعد تسعة ايام وتزوجها يرجع بنفقة نفقة العدة
 ونفقة نفقة الولد ستة ايام ولو اختلفت نفسها من زوجها بمهرها
 ونفقة ولدها عشر سنين وهي محسنة لا تقدر على نفقة ولدها فلها
 ان تطالب الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا نفقة
 نفقة الولد عند دين له عليها كما اذا كان له عليها دين اخر وهو لا تقدر
 على قضائه لا تسقط نفقة الولد قال رحمه الله تعالى وعليه لا اعتماد
 لا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط انتهى كلام المفتين انتهى
قوله لو اختلفت عليه نفقة بقضاء غيره خالها تسقط الخ قوله
 لا ينفق سقوطها بكونه خالها بل اذا اطلقها او ابانها سقط المفروض
 كماله الخاينة من النصفان وهو بعيد عدم الفرق بين الطلاق البين
 والرجعي ويدل عليه اطلاق الوفاة وغيرها لكن ذكر في جواب
 الفتاوى عن بعض المشايخ بانها لا تسقط بالرجعي قال وعليه
 الفتوى والله تعالى اعلم كذا للفرى **قوله** طلق وقال استثنيت
 لا يصدق الخ قال شيخ الاسلام الغزالي قلت وفي فتاوى
 الفاضل الامام لو قال الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله في طاهر
 الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النواذر خلافا بين ابي يوسف
 ومحمد قال علي قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق
 وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى
 احيا طام الامور الغريبة في زمان غلب على الناس الفساد وان خلع
 امراته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق
 سواء وان ذكر البذل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى

جمع
 لا تسقط النفقة بالر
 وعليه الفتوى

الاستثناء

الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق فتنا اذا اختلف عليه
 جعلا واراد باخذ الجعل ذكر البذل في الخلع لا حقيقة الاخذ
 وكذا لا يصدق القاضيه فيا دبرنا لا تصدقه للمرة انتهى كلامه
قلت وظاهر كلام المحقق الكمال في شرح الصدرية
 ان الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والخلع ولم تنازع المرأة
 في ذلك ان القول قوله مطلقا حيث قال فروع طلق او خلع ثم
 ادعى الاستثناء او الشرط ولا تنازع لا اشكال ان القول قوله وكذا
 اذا اذنته المودة فيه ذكره في الحاوي للامام محمد بن الحارث ولو شهد
 عليه بانه طلقها او خالها بغير الاستثناء او قالوا لم يستثن قبلت
 وهذا من المسائل التي قبل فيها الشهادة على النفر فان لم يشهدوا
 على النفر قبل قالوا لم يسمع منه غير لفظة الطلاق والخلع والزوج يدعى
 الاستثناء في المحيط القول قوله وفي نوادر المحققين الا انه لا ينفق
 لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينه بل اذا عرف
 باقراره وقيل اذا قال لعده لمعتك امس وقلت ان شاء الله تعالى
 لم يعتق **قوله** الفتاوى للمفتي لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقني
 والقول لها ولا يصدق الزوج الا بينته بخلاف ما لو قال لها قلت
 لك انت طالق ان دخلت فقالت طلقني مني القول قوله كذا قاله
 ثم قال والذي عندي ان ينظر ان بان الرجل معروفا بالصلاح والشهرة
 لا يشهدون على النفر يعني ان يوثق بان الخلع من عدم الواقع
 بعد يقال ان عرف بالفسق او حمل حاله بغيره ان لا يوثق بقوله
 لغلبة الفساد في هذا الزمان انتهى كلام الغزالي **قوله**
 حيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين قال الواجب الرجوع الى ظاهر
 الرواية لان ما عداها ليس من حباننا وايضا كما غلب الفساد

في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فنطلب التخلص منه
تفتري عليه فزني المفتة وظاهر الرواية الذي هو المذهب والفق
ما ظن الاموال الله تعالى تامل وانصف من نفسك واذا كانت
القول قوله في دعواه الاستحسان هو يمينه ام لا لم امره لاحد من
علمانيا وينبغي على ما هو المعتمد ان يكون يمينه اذا انكرت الزوجة
واما اذا لم تنكر فلا يمين عليه لتصدق بقوله اللهم الا اذا اتهمه القاضى
والعقضاء الا ان يحلف فيه ايضا تامل **الفصل الثالث والعشرون**
في الامور البديهة ومطلقة **قوله** اختبرت نفسك لم يقع الخ قال
الفرز **قوله** سيد كرم المصنف في الفصل الرابع والعشرين
ما جاء في الفقه فليست له **قوله** لو قال رجل من اهل الروم كلامي
السنة او كذا في شري السون الى معناه ان فعل كذا تجزي كلمة شرع
بيدي وبيدك يعنون بكلمة الشوع للطلاق وفي البي في باب الكنايات
ناقل عن المعراج الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق ما انفارسية
وشاها بنية اللغات وكثيرا ما يقع ذلك ويسيل عنه **قوله** ولو قوض
اليها على انه لو غاب عنها الخ قال الفرز رحمه الله تعالى **قوله**
وفي البحر الرابع لا استاذي رحمه الله تعالى قال ثم اعلم ان ظاهر المتن
يقضي انه لو علق طلاقها بعدم وصول المال فالقول قوله وقد جزم
به في الفقه تعالى ان لم يقبل نفقة اليك عشر ايام فانت طالق ثم
اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول فأنكرت حتى قال القول له
انتهى لكن صح في الخلاصة والبرائة انه لا يقبل قوله في كل موضع
يدعي ابراء حتى وهو ينكر كما انه يقبل قوله في عدم وصول المال
وهو يقضي تخفيف المتن وكأنه ثبت في ضمن قولها في عقد
وصول المال لكن جزم مولانا صاحب البحر في فتاواه بقبول قوله

انتهى

انتهى **قوله** ولا يقضي الجزم به مع قول غالب اصحاب الفتا
والاصح انه لا يقبل قوله تامل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
نظاير في الفقه لقول قول الوكيل يقضي الدين بعد موته الموكل
قبضته ودفعته او هلك يقبل قوله في براءة نفسه ولا يقبل قوله في
حق براءة المدين لو كذب في القرض والدفع ورثته فاعلم والله اعلم
الفصل الرابع والعشرون في نفقة الزوجات والنسوة واحكامها **قوله**
وكذا لا يثبت في الاصح الخ قال الفرز المعتمد خلافا من انه يثبت
ان اجازة قوله لا خلاف عليه الفتوى كما في الخاتمة وبه جزم صاحب
الكنز وغيره انتهى **قوله** فليست له الخ **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
وما سبق جواب حادثة الفتوى حلف ليتزوج قبل ثالث عيد الفطر
امراة ثم ندم على ذلك فاحيلته وهو ان يزوجه ففوض امره لغيره
امرها فيبلغها فترده فتدخل بيمينه به لانه صدق عليه انه تزوج لكن
صريح في الولو الحية بانه لا يثبت في مسألة لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا
او نكاحا زوجة الفوضولي في المسوطة حلف لا يتزوج امراة فتزوج
امراة بغير شهود حث في القياس لانه منع نفسه عن اصل العقد
والجواز والعشاء صفة لا ينعقد اصل العقد بانفادها الا ترى
انه لو عقد بيمين على المأنة بان قال ما تزوجت كائن الفاسد والجائز
وكذلك في المستقبل وجه الاستحسان ان المقصود من النكاح
ملك للحل وذلك لا يحصل بالعقد الفاسد كيف وقد نفى رسول
الله صلى الله عليه وسلم اصل العقد بغير شهود فقال انما نكاح الا
بشهود بخلاف البيع فان المقصود هناك رضاء المالك يحصل
بالعقد الفاسد اذا نكح بالقبض وبخلاف ما اذا نكح بالطلاق والنكاح
لانه في الخبر عن المأنة من النكاح ليس مقصوده الحل والعفة وانما

يمينه في المأخض على وجه الخبر يتحقق عن العقد الفاسد
 والمجازي ثم قال في الفرق بين البيع والنكاح الاتي انه لو اعتقه
 بعد العقد عتق وان لا يقع الطلاق في النكاح الفاسد ندل ان
 العقد منعقد هناك غير منعقد هناك **اقول** ولا خفاء في ان
 نكاح الفضولي منعقد غير لازم فكان ينبغي ان يجري فيه الاستحسان
 ايضا ويترك بينه وبين الفاسد مقتضى ان في المسئلة قياسا
 واستحسانا في واقعة الحال لا تدخل اليه استحسانا وتدخل قياسا
 ولا شك ان اذا انوى الفاسد والمجازي في كلامه تعيم نيته لو افترقا
 العاين تامل **قول** فلا يصح الاجازة اي فلا يصح قوله تطلق الا
 بالعمل على المجاز بان يراد بقوله تطلق كلاما اي لو وجد محلا والتام
 استعمال كلام يحتاج في فهمه الى تقدير لفظ اخر بحيث لو حمل على ظاهره
 من غير تقدير لكان غير صحيح **قوله** زوجها فضولي للح الصبر
 يرجع الى الكبيرة سواء كانت بكرا او ثيبا قال في الخاتمة مستشهدا
 بما لو زوجها يعني الكبريا لفتا لا يجزي من كفو فقلت لا يكون
 سكونها رضى ولا بد من النطق انتهى **اقول** قوله لا بد من
 النطق يعني وما يقوم مقام النطق كطالع المهر والنقعة كما تقرر في
 عقد الفضولي تامل **قوله** قال لامرأة غيره ان دخلت للدار الخ
 ذكرته انه لا بد من دخولها الدار بعد الاجازة اذا الاجازة تعمل
 في اليمين لانه دخولها الدار والله تعالى اعلم قائل **قوله**
 لا يصح اتوا الكلام في النكاح لانه البيع وقد صرح في الزائر
وكثير من الكتب بان الفضولي يمكن نقض الشر **قوله** وهو الوكيل
 الخ فيجوز له رجل وكل رجل ليرزوجه امرأة بعينها فزوجته تلك المرأة

في تعريف السام

وخطيب

وخطيب عنها فضولي فان هذا الوكيل يمكن الفسخ بالقول
 ولو رزوجه اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول تمام ما في
 قاضيه خان **قوله** بطل النكاح الخ **اقول** لانه عقد
بالولاية لا بالعقل بخلاف الكبيرة لكونه فضوليا فبذلك تامل
قوله قام الثمن بشرط الخ اطلقه وقيد بعضهم بكونه عالما
بانه فضولي وبعضهم اطلقه وبعضهم ضمنه قال في القنية
بعد ان رقم للمأخض البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع
اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم هلك الثمن في يد ولم يجر
المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رزق قاضيه خا
وقال يرجع على الفضولي بثلث الثمن ثم رزق ليرهان صاحب المحط
ثم قال ليس يرجع عليه شيء ثم رزق ليرهان الدين المرغنياني وقال ان علم
انه فضولي وقت ادائه الثمن هلك امانته وذكر في المشتري قال البديع
وهو الاصح انتهى غزوي وسيد كرا لم يصف ما ذكره المرغنياني في الصنف
الثانية من الترتيب الاثنية **قوله** شراؤه ولم يقبضه حتى يبعده من اخيه
بالشر الخ منه وما ذكر في استهلاك الاجنبي للبيع وهو في يد البايع
استفدنا جواب حادثة الفضولي اشترى امرأته وقبض بعضه
وتبقى بعضه في يد البايع فباعه البايع من اخيه بالكر من الثمن الاول
وسلمه له فاستهلكه والجواب ان اتبع المشتري وفيه شبهة فقد مضى
البيع السابق وان اتبع البايع بطل البيع ويرجع بالثمن عليه ان كان
سلمه له ولو اجاز بيعه لم يجز لانه بيع ما لم يقبض وايضا قيام المبيع
شرط لصحة الاجازة والله تعالى اعلم **قوله** فالولد مع امه للمشتري
اقول وشله لو اشترى الكرم كما هو ظاهر اذ كل منهما من مباداة
منفصلة متولدة من المبيع **قوله** فيمن الثمن اجازة الى اخيه

يغيب الاقرب ويلفت قبل الاجازة منه فاجازت جائز ولو مات
الابعد فاجاز الاقرب جائز وقد تقدم انه لا يشترط بقا القنوت
في النكاح وهذا علم جواب حادثة الفتوى زوجها المذموم وجوز
الاب ومات للولد ويلفت فاجازت جائز **قول** الصبي والصبيته الى
قوله جائز **قول** اطلقه وهو مقيد بان يكون له اب او جد
مطلقا او يكون مهر المثل والولى غيرهما انظر ما تبناه عن الذخيرة
في احكام الصبيان **قول** ولو بلغت فاجازت الى وسياقي في احكام
الصبيان تزوج الصبي ارباع ثم بلغ لم يجز الا بعد اجازته ولا ينفذ بالبلوغ
وما مضى في غير الفتوى اودب ومن مهر المثل **قول** ولو بلغت فاجازته
لا ينفذ **قول** كونه وقع باطلا وهو لا يتوقف وهذا على القول
بعدم توقفه من غير الاب والجد اذا كان من غير كنف او ينفق فاحش
تأمل **قول** ولو باع ما لم يشترى من الغاصب الجار والمجاور متعلق
بالمشترى لا يباعه **قول** فاجاز المالك الى وكذا ضمن المالك الغاصب
ذكر الشيخ في جواز بيع المشتري منه خلافا فانظر في الفصل الثاني
والثلاثين **قول** لم ينفذ بيع المشتري الى لما تقدم ان تصرف المشتري
في البيع قبل الاجازة لم يجز انتهى فلو اجاز المالك البيع لكان جائزا
وبطل الاول وسياقي في الفصل الثاني والثلاثين في بيع الغصب
والرهن فارجع اليه **قول** الاجازة تلحق الافعال الخ وفي متن تنق
الابصار الاجازة لا تلحق الاطلاقات فلو اختلف حال غيره تعدى
فقال المالك اجزت او رضيت لم يرض من الضمان وفي شرحه كذا في
البرازنية من كتاب الدعوى ثم قال بعد ان نقل ما نقله هنا قلت
على هذا فيكون الصحيح انها تلحق الاطلاقات لانه من جملة الافعال
فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق الافعال في الصحيح والله تعالى اعلم

الفضل

الفصل الخامس والعشرون في الخيارات **قول** في
تزوجت بغير كنف فرضى به بعض الاولياء قال الفقيه
اقول فيه بالرضى لان التصديق بانه لغو منه لبعض
لا يسقط حق من المكرها قال في المبسوط لو ادعى احد الاولياء
ان الزوج كنف واشتت الاخر انه ليس بكنف يكون له ان يطالبه
بالنفقة لان المصدق ينكر سبب وجوبه وانكار سبب وجوب
الشئ لا يملكون استقاطا له كذا في البحر الرائق انتهى **قول** في
فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت الخ وفي تنوير الاحكام
لمولانا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الفري وبطل خيار
الكر بالسكوت عامة بالنكاح ولا يمتد الى اخر المجلس وان جهل
به بخلاف المعتقة وحرار الصغير والشيخ اذا بلغها لا يبطل بل
صريح او دلالة كالغلبة والميسر بقيامها عن المجلس انتهى
قول يصدق البائع الخ قال قاض خا لو اختلف في المبيع
فقال البائع ليس هذا ما بعتك وقال المشتري هو هذا كان
القول قول المشتري بخلاف العيب اذا اراد المسمى ان يرد
العيب بعيب يحرث له عند المشتري وانكر البائع ان يكون
العيب عنده فان القول قول البائع وفي رجل اشترى ثوبا بشئ
انه بالخيار يوما وقبضه ثم جاءه بده بالخيار وفيه عيب فقال البائع
ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبي قال ابو حنيفة وابو
يوسف القول قول المشتري والبيعة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع
وكذا اقل لم يكن في البيع خيار وشرطا وان يرد به بخيار الروية
وان كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع وفيه في خيار
الروية اذا اختلف العاقدان في الروية فقال البائع بعتك وارايت

وقال المشتري لم امره كان القول قول المشتري **اقول**
 به استفد ناجوا بعد اذ ثمة الفتوى وحيث ان بايع قطن جلب جاء
 بمخروج للمشتري ثم اخلفا في الموافقة للمخروج فقال البائع
 هو موافق وقال المشتري هو مخالف وكان بعد هلاك المخروج
 قال قول للمشتري لانه ينكر كونه المبيع ضمنيا بانكار الموافقة والبيعة
 للمبايع لانه يدعي انه المبيع ضمنا بدعوى الموافقة **قوله**
 وان كان نصيبه اشيا الخ وفي التنف وان اقتسموا اشيا من المتاع
 ثم وجد احدهم بواحد من المتاع او الماشية عيبا ولم يرد
 للجميع ويطلب القسمة وان شامر من وليس له ان يرد المعيب خا
 الا بوجه الاخرين انتهى **قوله** مرد المعيب **اقول** فلو هلك
 في يده قبل الرد يجب ان يرجع بالنقصان حيث لم يوجد منه ما يبيع
 الرد من الامور التي ذكرت في باب ما يمنع الرد والله تعالى اعلم
قوله اعلم بان الزيادة نوعان الخ ولم تفصل بين الزيادة الحادثة
 قبل القبض وبين الحادثة بعده والحكم مختلف وقد اشيع الكلام
 في ذلك في البحر من فصل **قوله** بساير اسباب الفسخ الخ وسأاتي
 في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة ان زكريا المبيع
 فاسدا لا يمنع الفسخ الامتصلا لم يتولد كصنع وخياطة ولت شق
 واما البنا والفوسس يمنع الرد لا الشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعكسها انتهى فتأمل في قوله بساير اسباب الفسخ لكن الكلام هنا
 على الفسخ في الصحيح وهذا ان على الفاسد والذي يمنع الرد بالمعيب
 يمنع الاقالة كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرها وقد سئل
 في مبيع استغله المشتري هل يصح الاقالة فيه ام لا فاجبت بقولي
 نعم يصح وتطير الفعلة لانه يرجع الى ما كتبناه على البحر وقولي استغله

المشتري

المشتري اى اكل غلبته والغلبة اسوة للزيادة المتصلة كما جرت الدار
 وكسب الصند فانهم ولا تنق هم في القبة لما في الخلاصة من رجل
 من اخر كرم فاسلم اليه ذاك كل تركه بعينه ثم ربه سنة ثم تقاملا
 لا يصح وكذا اذا عطلت الزيادة المتصلة او المتفصلة واستهلكها
 الاجنبى **قوله** اذا هلك الولد **اقول** اى باقته سماوية
 فان كان بفعل المشتري خيرا لبائع ان شاقبله ورد الثمن
 وان شامر حصته العيب وان كان بفعل الاجنبى لم يرد لان
 ضمانه كبقا عينه ويرجع حصته العيب كلف البحر نقلنا عن القنية
قوله ولكن يرجع بنقصه الخ قال الفري وهو المختار انتهى كلامه
 وكذا الوائى الشجر فافله الخ قال شيخ الاسلام الفري وفي السراجية
 اشترى نخلا فاكل ثمرها ثم وجد به عيبا لم يرد انتهى وهذا موافق
 لما ذكرهنا في شرح النظم الوهباني مغربا الى المحيط اشترى
 كرم فاكل الثمار ثم اطلع على عيب فله الرد وكذا اذا اشترى بقره
 واكل من لبنها وتقل عن ابي يوسف فيمن اشترى جارية لها
 لبن فامرعت صبيها او اشترى ثم وجد بها عيبا فله ان
 يرد لها ولو انه حلب لبنها فامسك لبنها او شربه ثم وجد بها عيب
 لم يرد ما وعلى هذا اقالوا اشترى شاة فرفضها وندده واطلع على
 عيب بها بعد ذلك فله ان يرد لها وفي البرازية اشترى موصفا
 شاة فطلع بها عيب ثم امرها بالارض فله ان يرد لانه استخدم ولو حلب
 اللبن فافله او باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستبقاوه دليل البر
 وفي الفتوى الحلب بلا بيع او اكل لا يكون مرضى وحلب الشاة مرضى
 شرب ام لا انتهى انتهى **قوله** ولو كان شي يدفعه المشتري الى اخر
 انظر ما لو حدث به عيب عند المشتري والمسئلة نحالها فمصلحة على

شيء يدفعه المشتري بمقابلته والمبيع للبائع والظاهر جواز ما
صرحوا به من جواز شرط ما باع ما قبل ما باع قبل نقد الثمن اذ لا يقيد
عند المشتري بطلبين بان ما بقي من الثمن يكون بازامات من
المبيع بسبب العيب فلا ريب انما **الفصل السادس والعشرون**
فيما يبطل من العقود الرد وما لا يبطل قوله ولو قال بعته
بكذا انترضى فلان سيأتي في الورقة الآتية تفسيده بما اذا وقته
بثلاثة ايام فاعلمه **قوله** ولو لم يرد منه ان كان على عتق من الى اخره
وقد فات المصنف رحمه الله تعالى ابطال الاجل في البرزخية واما
الاجل يبطل بالشرط الفاسد بان قال كلما احل بجم ولم تود فالمال خال
صح وصار حالا انتهى وعبارته للحلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط
الفاسد ولو قال كلما ادخل بجم ولم تود فالمال خال صح والمال يصير حالا
انتهى فاعلمها مسكتين وهو الصواب والله تعالى اعلم انتهى وذكره الفيز
قوله ولا يقع تعليق الاعتكاف الى اقول صرح بذلك في البرزخية
ايضا وشي عليه في شرح الكنتنك العجب منه كيف دفعه على عدم صحة
تعليقه بالشرط في شرحه للكنتنك ثم قال في شرح الهداية من باب الاعتكاف
والواجب ان يقول الله تعالى على ان اعتكف يوما وشهرا او بعلقة بشرط
فقول ان شفع الله تعالى من يرضى انتهى قال شيخنا في البحر وكيف يصح
ان يقال بعدم صحة تعليقه مع الاجماع على صحة تعليق المنذر من
العبادات اي عبادة كانت حتى ان الوقف لا يقع تعليقه بالشرط
ولوعلق المنذر به بشرط صح التعليق في الوقفات الحامية من الفصل
السابع في المنذر بالصدقة من اجل ذهب له شيء فقال ان وجد لله تعالى
على ان اقف ارضي على ابناء السبيل فوجده وجب عليه ان يقف
لان هذا نذر والوقف بالندى واجب انتهى ذكره الفيزي اقول

وال

قوله الفيزي وما يدل على صحة تعليق الاعتكاف بالشرط اقول في القصة
من باب الاعتكاف قال الله تعالى على اعتكاف شهرين دخلت النار
فخردخل تعليق اعتكاف شهرين على ما بينا انتهى فاذا صح تعليقه بالشرط
لم يبطل بالشرط الفاسد لما ذكره المصنف وما جاز تعليقه بالشرط
الفاسد لا يبطل الشرط الفاسد وحقا في خان الاعتكاف سنة
مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه اعتباره
العبادات انتهى ثم قال واجمعوا على انه لا نذر لو كان معلقا بان قال
ان قد يغايبي او شفع الله تعالى من يرضى فلانا لله تعالى على ان اغتفك
شهرين فجعل شهرين قبل ذلك المحجوز انتهى وهذا يفيد صحة التعليق انتهى
قوله ولو لم يرد منه ان يبيع المبتلا الشرط اقول يوجب منه جواب
واقعة الفتوى رجل وضع لزوجته نفقة على ان لا تراه او لا تمنعها
ترب النفقة ثم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط انما **قوله** وفي تعليق
الوقف روايان الى قال العلامة الفيزي جزم في الكنتنك والوقاية وغيرهما
من المتن بانما لا يقع تعليق الوقف بالشرط فان قال وقت دارى
ان قدم طان لانه ليس بما يعلق به فلا يقع تعليقه بالشرط ذكره
العيني في فتح القدير من كتاب الوقف بشرطه ان يكون من غير افعي
معلق فلو قال ان قدم ولدي فدارى صدقة موقوفة على المساكين
فجاء ولده لا يصير في ففارة الاسعاف ولو قال اذ اجاع اذ اذ اجاع
راس الشهر او قال اذ اكلت فلانا او اذ اترحت فلانة او ما اشبهه
فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا انتهى **قوله**
والمنزاهة ان لا يقع تعليقها وتفسد بالشرط الفاسد وبه يعلم
فاما ما يقع في بلادنا من المنزاهة بشرط مودنة العامل على رب
الارض مساكنات من الدرهم او من الطعام **قوله** والاقرار قال

الفرق بانه قال فلان على كذا ان افرض كذا الا ان قدم فلان
لانه ليس مما يخلف به فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا علق
بموته او بمجيء الوقت فانه يجوز ويجمل على انه فعل ذلك للاحتراز
عن الجحد او دعوى الاجل فيلزمه للحال ذكره العيني **قوله**
والوقف قال شيخ الاسلام الغزالي الظاهر من كلامهم ترجيح
الرواية القابلة بعدم صحة تعليقه فان كلام المصنف يفيد ان
في صحة تعليقه روايتين وفي فتح القدير من كتاب الوقف وشرطه
ان يكون منجزا غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة
موقوفة على المساكين في اولده لا تقير وقفا انتهى وفي الاسفا
ولو قال اذا جاءني او جاء راس الشهر او قال اذا كنت فلانا ف
تزوجت فلانة وما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون
الوقف باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه
مما لا يخلف به بخلافه التذرية لانه يحتمل التعليق ويخلف به فلو
قال ان برئت من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة بل من
النصدق بعينها اذا وجد الشرط ولو قال هي صدقة موقوفة
ان شئت او احببت او رضيت او حقيت كان باطلا ولم يذكروا
المصنف صورة بطلانه بالشرط الفاسد وصورته ما هي للاسفا
وقهنا على ان له اصلها وعلى ان لا يردل ملكه عنها او على ان يبيع
اصلها وينصدق بثمنها كان الوقف باطلا اما شرط الاستبدال
فمصحح على المفتي به كما ذكرنا شيخنا في نحره من كتاب الوقف انتهى
قوله وايجاب الاعتكاف قال العلامة الغزالي يعني لا يصح تعليقه
بالشرط وبه جزم في الكفر قال شارحه بان قال على ان اعتكف ان
يفتق الله تعالى من بعض اركان قدم من يد لانه ليس مما يخلف به كقول

الوكيل

الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط قال شيخنا وهذا يدل على
ان المراد بالاعتكاف التذرية والتزامه لكونه قولاً يحتمل
تعليقه قال وعندى ان ذكر في هذا التفسير خطأ من جهين
من كونه يبطل بالشرط الفاسد ومن لونه لا يصح تعليقه
وقد اوضحه في نحره انتهى **الفصل السابع والعشرون**
في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمتولي ومن يتحمل
منه الغبن ومن لا يتحمل **قوله** او يسير الغبن سائر اياته
لا يصح مع من لا يتحمل شهادته المفاضلة وان يسير الغبن لا يتحمل
فما يقته معلومة فذنبه **قوله** لا يتوقف على الاحراز اي
التفقد بفاحش الغبن **قوله** اذ اهلهم استتم له قيد بالاب والجد
والوصي لان غيرهم لم يملك ذلك قال في القسمة من كتاب الاحراز
بعد ان علم بعلاقة عتق تجتبت وغيرهم يتيم صغير لس له اب
ولا ام ولا علم استعمله اقرباؤه بغية ذن القاضيه وصغر الاحراز
عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها تجتبت
المشركي الدار سنين ثورا استحققت لا يجب عليه اجر لانه سلمها
بحكم الملك انتهى **قوله** تامل في قوله ولا ام ولا علم وهو المعلوم
ان الحد كالا ب والذى يقتضيه النظر الغنى فيهما انهما في ذلك
كالاب والجد اذ كان في حجرهما استقيسا لاقياسا فانهم والله
تعالى اعلم ثم قال في القسمة بعلامة تب اجر امه الصغير بطعامه
وكسوته فان فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الغنى يكون متبرعا
في يترد التوب ويعطى اجر المثل وهو الاصح لانه اعطاه بحبابا
وفي البرازية يتيم لا اب له ولا ام له ايضا استعمله اقرباؤه مدة في
اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة لم يطلب اجر المثل بعد البلوغ

والماورين
تم

ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفانية ما لا يارون اجزا المشل
قوله خارجية امدح لخدمته الخلاصة يجوز للام ان تواجز
 الصغير ان كان في حجره ولا يجوز للعم ذلك واصل هذا في التبريد في
 باب الصبي يواجر الاب انتهى **اقول** ومنع الحجر هنا من
 الكنف والمنفعة قال في المذهب وجوز الاثنان بالفتح والكسر حفنه
 وصومادون ابطه الى الكسوة ثم قالوا فلان في حجره فلان اي في كنفه
 ومنعته ومنه قوله تعالى وربكم لا تاتي في حجره ثم منع قوله هنا
 ان كان في حجره اي كنفه ولم يكن وصيا اذ لو كان وصيا كساع له ما منع
 الى الاب كما شاع في كلامهم **قوله** وليس له ان يتفقها عليه هذا اذ لم
 يكن في حجره وسيصرح به المصنف في الفصل الذي قال في جامع
 الفتاوى **ولو انفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من**
 التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكلما كان في حجره
 وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا انتهى وفي التارخانية وذكر
 في نفقات النصارى الاخ الكبير مع الاخ الصغير اذ اوثرنا ما لا فانفق
 الاخ الكبير من نصيب الصغير يضمن في الحكم لانه لا ولاية له عليه
 وكتب في اخر كتابه في جامع الصغير ما يدل على انه يملك الاتفاق من
 حبل النفقة من طعام او من غيره وفي هذا الاحتجاج الى يغيب الاخ او
 يجهل ان الاخ في حجره والمال دراهم يحتاج الى شرا ما لا بد منه وهو
 النفقة والاخ الكبير يملك ذلك اذا كان الصغير في حجره وان لم يكن
 في حجره لا يملك فيصير حاصلا للحواشي انه ان كان طعاما ينفق سواء
 كان في حجره او لم يكن وان كان دراهم ان كان في حجره يملك بشر الطعام
 والنفقة وان كان شليا يحتاج الى بيعة لا يملك الا يجعل الفاضل اتياء
 وصيا انتهى وانت على علم بانه لا فرق بين دراهم الاجرة ودراهم الارث

بل

بله درهم الاجارة اولى بالحكم لعدم احتياجها الى قسمة فتأمل **قوله**
 ليس للاب ان يهب مال الصغير ولو يعوض في الاصح **اقول**
 ومنه يعلم عدم جواز هبة الناظر مال الوقف وبه اختلف في ناظر وقف
 حققة الوقف من الخارج من الارض التي جرت العادة بزمها بالحققة
 وهي كثيرة الوقوع تأمل **اقول** لو قاصص الاب الزوج بمهر
 ابنته بما عليه من الدين فعل يجوز صارت واقعة التقوى للفقير
 وقصص قولهم في كتاب الوكالة عند قوطم والمشتري منع الموكل
 عن الثمن وان دفع اليه صح ولا يبطا البطل لو كمل ثانيا في بحث المقاصصة
 بدين الموكل او دين الوكيل او بدينهما ان المقاصصة امر يعرض فقيد
 بالامر ان يعرض عنه انه لا يجوز له ان لا يملك ابرا الزوج عند ذلك
 مقاصصته بدينه كما لا يملك ان يهب ماله ولو يعرض وقصص في
 قولهم ان الاب والوصي اذا باع مال الصبي ممن له على الاب والوصي
 دين يصير قفا صا عند الامام ومحمد اذ لا يجوز ويكون بمنزلة قفنا
 ودينه من ماله وكون المقاصصة ابرا لا يقتضي منع الاب عنها لا
 ذلك فيها اقتضاي فيغفر لما فيه من منفعة الصغير بكونه يصيب
 طاماله فيمن عليه من التلف وهذا هو العنوا ب تأمل هذا ولو لم
 مسئلة توفيقا لاب دينه من مال ابنه الصغير خلاف ثقلنا في آخر
 حاشيتنا على البرازية في تصرفات الوصي فراجع في الترتيب في
 شرح قوله وللأب ان يرضى بدين عليه هذا الطفل والوصي في هذا
 كالأب وعين ابن يوسف في قوله لا يملك ان ذلك وهو القياس لان
 الرمن انيا حكما فلا يملك ان كالا في حقيقة وجه الاستحسان وهو
 الظاهر في حقيقة الاية ان الرثة ملك الصغير من غير عرفه بقبالة في
 الحال وفي الرمن نصيب حافظا مال الصغير في الحال مع بقا ملكه فيه فافقوا

مطل
 قاصص الاب الزوج بمهر ابنته
 مما عليه الدين هل يجوز صارت
 واقعة التقوى للفقير

ثم قال بعد كلام طويل واصل هذه المسئلة البيع فان الاب والوصي
اذ ابايع مال الصغير من غريم نفسه تمنع المخاصمة ويمنعه للصبي
عندما وعندها يوصيه لا تمنع المخاصمة وتماه فيه **قول**
لاب بيع عقاره لغيره ولا يبيعه لغيره الا ان قال الغريم اقول ولا تعارض
هذا ما في الكفر وغيره من قوله وصي بيع عرض ابنه لا عقاره للنفقة
لان ما في الكفر في الكبير وما في الصغير كما صرح به في البحر وصرح
بانه لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لئلا يؤول الولاية انتهى
قول ولو اتفق وصي المخاصمة اقول **والظاهر ان وصي**
الميت كذا فكذلك في الامتياز والنظر ان وصي المخاصمة
كوصي الميت الا في ما يملكه من نفسه منها **قول** ولو كان الزرع جرا
له في البرازية في كتاب الكراخية في نوع في المسجد والاكثري ان
الزراعة افضل من التجارة قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا
الزراعة من خبايا الارض ونفعها بعمل الدار والدين وفي احاديث
الاراضي الموات والحاصل منها بعد تمام تلفه البذر والهدم بملك الوصي
فكانت ادخل في النكاح من التجارة انتهى وفي البحر في كتاب البيوع
افضل الكسب بعد الجهاد التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة وقد نقل عن
الشمس وقال الشافعي ومن هذا قال الامام ابو حنيفة افضل الكسب بعد
الجهاد والتجارة ثم الحراثة ثم الصناعة انتهى **قول** على وجه الحكم قال الغريم
يفيد كون فعل القاضيه يكون حكما والله تعالى اعلم انتهى **قول** في الجاهل
لوصي ذلك لو خبر الخ هذا في الوصي المختار اذا وصي القاضيه فليس له
ان يشترى لنفسه اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في الفتا
الزينية تعلقا عن شرح المجموع من الوصايا انتهى **قول** لم يجز بيع عقاره
اعلم انه يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المنقذين ومنعه المتأخر

الا ثلث كما ذكره الزيلعي في سبع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم
الى النفقة ولا مال له سواه وفيما اذا كان على الميت دين ولا وفاء له الا
منه وزدت اربعة نقار المستثنى بضعه ثلاثة من الظهيرية فيما
اذا كانت في التركة وصية مرسلة لا نقادها الا منه وفيما اذا كانت
غلاية لا تزيد على مونس وفيما اذا كانت حائوتا او دارا يخشى عليه
التقصان انتهى والرابعة من بيع الخاتنة فيما اذا كان العقار
في يد متقلب وخاف الوصي عليه فله بيعه كذا في الفتا
الزينية **قول** ولو اشترى له الوصي طعاما لا في القسمة للزهد
معلما بعلامته وصي ينفق على الصبي من مرقته وخبزه
حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه
ليرجع عليه بتم وصي اتفق من مال نفسه على الصغير وله
بشهاد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كانت
المتفق ابا لم يرجع وفي حاوي الزاهد في طر الوصي اختلاف
بحر استد ان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال
فله ان يرجع عليه اذا صار له مال والد ابن يرجع على الوصي
وكذا الاستقراض له وان لم يكن باذن الحاكم مستطاعا وللوصي ان
يستقرض للصبي حج في يد الاب تركه ام الصغير ادعى الاب
بعد بلوغ الصغير انه اتفق عليه نصيبه في جعفر لا يصدق
الا اذا كان استند حج اب او وصي قال بعد بلوغ الصغير يعت
ارضه وانفق ثم ادعى عليه قال ابو حنيفة في الملاك وبه اتفق
رحم الله تعالى والشيخ الباقر رحمه الله تعالى يصدق في قوله
بعت داره او القاضيه لا ولا له يستع قال اب او وصي وغيرهما
من الاوليا او الاوصيا بعد بلوغ الايتام بعت متقولا انتهى

وانفق عليهم صدقوا في نفقة مثلهم لانه الزيادة وكذا الاجرة
التي هي حرة في حقه واذن القاض له في ذلك صدق في نفقة
مثلهم ولا يصدق الولي غير الاب والمجد ووصيه بالبيع ارضهم
ودورهم في النفقة عليهم الا اذا اضطر واذا ذن له القاض في
ذلك يصدق في نفقة مثلهم ايضا مع بقا نفق مهر ورجته
على الصغار بعد موتها لا يصدق الابينة قال وما قاله بقا
في الف جوابا مع وما قاله مع بقا يوافق معك اذ نفق الوارث
الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغضه اذن القاض لا يصدق
حرم يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه الى اذن القاض قال
رحم الله تعالى والمختار ما في وصايا ط (بن سماعة عن محمد بن حمزة
الله تعالى عن ابنين صغيرين وكبير والفق درهم فانفق
الكبير على الصغير خمسة مائة نفقة مثله فهو مستطوع في ذلك اذا لم يكن
وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا او طعام الكبير الصغير او البسة
فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وعن ابن يوسف رحمه
الله تعالى مات وترك طعاما وديقا وسنخا والورثة صغار
وفيهم امرأة استحسن ان ياكلوا ذلك بينهم ويخرجوا الكبير منهم
حصته وما انفق الكبير على انفسهم وعلى الصغار بغير امر القاض
والوصي ضمنوا حصته الصغار قال رحمه الله تعالى والمختار
للفقوى ما مر عن محمد بن حمزة الله تعالى ولا ينفذ حكم الحكم على الصغير
مك ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الايام على البعض اقول
وقد استفتيت عن يقيم ما كل من موقفة اقرار به ويخرجهم ويخرجهم
هل له اجر مثل خدمته فاجبت له ذلك حيث كانت مرقمهم
ويخرجهم تساوي ذلك او تزيد عليه اخذ ما مر عن محمد بن بل بالاول
تامل قوله ولو باع مال صبيها بلام الح والفقوى اقول محمل

هذا

هذا ما اذا لم تبعه لاجل النفقة وكان من المنقولات فيجوز قال في
الفتية فعلى ابيها ان يبعث مات عن زوجة واولاد صغار فلها بيع
شئ من منقولات التركة لاجل نفقة دون غير هذا انتهى **قوله**
شري ثوبا او خادما لولده الى قال الفقوى اقول الطاهر ان حكم المهر يكون
لتصريحهم من الجدة كالاب الا في مسائل ليس هذا منها **قوله** طاع الطاهر
في مال الصغير الح ولو انفق على باب القاض فما اعطاه على وجه الاجارة
لا يضمن قدر اجر المثل وما اعطى على وجه الرشوة ضمن مخرج به حثا
للملازمة وكثير من المسائل **قوله** لا عند ابن يوسف اقول فصل
على قوله فيه في البرازية فقال وعند ابن يوسف جوازه على التفصيل
السابق وقد فصل سابقا تفصيلا بين وجود البينة وعدمها وبين
الفن الفاضل واليسير فراجع وقد ذكر المسئلة في شرح الوصية
واطلق قوله الثاني فيه مثل ما اطلقه في الله تعالى اقول **قوله**
واما اقالته فتصح الح قال الفقوى وفي البحر الرائق قالوا من ملك البيع
ملك الاقالة فصحت اقالة الموكل ما باعه وكيله واقالة الوكيل بالبيع
ويضمن قال وكثير من الفتاوى الفقهاء الا في مسائل الاولى الوصية
لو اشترى من عبد يوفى القيمة دارا بعشرين من قيمتها فموت قبل
استوفى الدين اقال لم تصح اقالته ولا يملك ان الرد بالعيب الثانية
العبد كما دون اشترى غلاما بالف وقيمته ثلاثة الاف لا تصح
اقالته ولا يملك ان الرد بالعيب بخلاف الرد بخيار الشرط والروية
كذلك يبيع الغنية الثالثة المتولى على الوقف اذا اشترى شيئا له
ياقل من قيمته لا تصح اقالته وكذا اذا اجر ثم اقال ولا صلاح فيها للوقف
لم يجز كما فيها ايضا وفي بعض المواضع منها ان كان قبل القبض جازت
والالا الرابعة الوكيل بالشر لا تصح اقالته بخلاف الوكيل بالبيع تصح

وضمن الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه وانما يضمن الوكيل
 بالبيع اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظاهر
 انتهى **قوله** واما اقالته فتصح كشر ولا يلزم المبيع الوصي فيصير كالشركة
قوله الوصي والمنوي لوباع الخ قال في شرح الدررنا قلا عن الحاشية
 مسائل ومنها وصي باع شركة الميت لا نقاذ وصيته بخلاف المشتري في نفسه
 الوصي بخلاف الوصي يعلم انه كان كاذبا في يمينه فان القاضي يقول
 الموصي ان كنت صادقا فقد صنعت البيع بينكما فيجوز ذلك وان كان
 تعليقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحكم لان الوصي لو عزم على ترك
 الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة
 فاذا فسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي انتهى قال الواحشي في
 حاشيته قوله فيلزم الوصي اي يكون الوصي كالشركة منه بالنظر
 الى الموصي فان الاقالة تباع في حق الثالث انتهى **قوله** الوكيل بالبيع الخ
 اطلقه هنا وقيد في البحر ضمانه بما اذا اقال بعد قبض الثمن حيث قال
 وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا اقاله اذا كان بعد قبض الثمن اما
 قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظاهر انتهى واذكره الغزي
قوله وفيه توقف من وجوه الاول تعييده الضمان بما
 اذا كان بعد قبض الثمن مع ان الوكيل لو قبض الثمن لا يملك
 الاقالة اجماعا وفي الفتاوى التجارية اشترى بيتا لامرأته وانما
 المبيع فجا ما بعد فقال له بيع بمن يارزده فقال مشتريه ادم لم يكن
 البيت للمرأة فان الوكيل بالشرا لا يملك الاقالة عند حرم ويجب
 ان يقول ما بعد بعد ذلك بدو فتم حتى تتم الاقالة عند من فعنده
 تتم الاقالة بقوله الباع اقلني الثاني قوله فيملكها عند محمد مع انما
 جارية عند الامام ايضا فما وجد التخصيص بقول محمد الثالث ترتيب
 عدم الضمان على كونه يملكها مع قولهم تصح عندنا وضمن لوكله فهو

صريح في الضمان مع كونها صحيحة وصريح كلام الظاهر بنية
 والطلافي بعيد صحة اقالته وكنيل البيع مطلقا قبل قبض
 الثمن وبعد ثور رابت في جامع الفتاوى ومثله في النزاهة
 في موضع اخر وادعوا بتدوير الوكيل بالبيع ملك الاقالة بخلاف
 الوكيل بالشرا يستوي ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده
 قائمه مع مائة الظاهرية ومع ما في جامع الفصول والظاهر
 ان معنى قوله في الظاهرية فيملكها في قول محمد اي على الموكل فيعود
 البيع الى ملكه ومعنى قوله هذا الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة
 اجماعا اي على الموكل فلا يعود البيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه
 فيضمن ويشمل هذا المصلح التوفيق ويصح الامر وقد ذكر في البحر
 اول الاقالة فربما لطيفا عن القسنة فيه دلالة على صحة التوفيق
 المذكور فلعله يتحصل انه اقالته تصح عند الامام قبل القبض
 وبعد وضمن وعند محمد يملكها قبله على الموكل فتصح ولا يضمن
 وبعده تصح ويضمن وعند ابن يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن
 تأمل **قوله** ولو اقاما بينة الخ وشهادة تنوير الانصاف
 وبينه الفين اولى من بينة كونه القصة مثل الثمن انتهى
 والتمس في النزاهة ويشمل الاحكام فارجع اليهما والله
 اعلم **قوله** الوصي الشركة لدين او وصية لم يجز الخ قال مؤلفنا
 الغزي قلنا في الحاشية في ابو حنيفة بين الوصي
 واهب الميت لو صلا ميت انه يبيع الشركة لفقهاء الذين
 ونفذ الوصية واما ابيه الميت وهو خذ الاول والصفاء
 ليس له ان يبيع الشركة لاجل قضاء الدين على المولى والقصار
 اوله قال يمس الاية لخلو في هذه فائدة تحتفظ واحمد
 اقام الجرحام الامة قال في الكتاب اذا ما ك الرجل وترك مائة

واما كان الوصي اول من الارب فان لم يكن له وصي فالارب او ولي شدة
 وتعد الى ان قال فوصي الجد ثم وصي الفاضل قال شمس الائمة الخلو في
 بقوله يعني بمعنى النصف كما وقع مصرحاً به في بعض نسخ الخاتمة انتهى
 كلام الغزالي **قوله** ولذا الوصي اي بيع الوصي من لا تقبل شهادته
 بحياة قليلة لا يجوز تقدم ان عقد الارب ووصيته وارب الارب ووصيه
 والقاض ومن نصبه القاض يصح بيع العين فيكون ما قد مر في
 غير من لا تقبل شهادته **قوله** ما لا يدخل تحت تقويم المتوفين يعني
 في الباقي المصحح كذا في البحر ومنها الفغار وغيرهما **قوله** قيل في
 العود من نيم اقوال **قوله** هذا ما يتفان فيه لاما لا يتفان فيه
 تأمل وهذه الالفاظ فارسية نفسية كما قاله نصير بن يحيى ما يتفان
 الناس فيه في العود نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار
 الخمس وما خرج عنه فهو ما لا يتفان فيه الناس فيه ووجهه ان النصف
 اكثر وجوده في العود وفي العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة
 العن لثقله النصف وقد نقل في البحر في كتابه الوكالة قوله انما انفا
 وفي السراج الموجع من بابي الخندق الذي يتفان فيه الناس في مثله
 نصفه العشر او اقل منه فان كان نصف العشر فهو ما لا يتفان فيه
 الناس فيه وذكر بعده ما قاله نصير بن يحيى فراجع ان ثبت وفي
 الاشارات لابن الملقن ده يانزده هما انفتح الدال واسكان الحاء
 وده بالفارسية عشر ويازده احد عشر وده اثنان عشر
 وده يعلم ان دهنيم عشر ونصف في المماثلة في اجارة الوقف
 فلا اجرا مثل كان للمولى ان يفسخ الاجارة وعالم يفسخ يجب المسمى ذكر
 في موضع اخر انه ينظر ان اجرة المثل باجر مثله او بقدر ما يتفان فيه
 الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة وانما اخر وراى في الحجة
 ودهين في عشر يسير حتى لو اجر ثمانية واجر مثله عشر لا يفسخ انتهى

الفصل

الفصل الثامن والعشرون في مسائل التركة والورثة والدين
في التركة وما يتعلق بها كذا وفيه بعض احكام الوصي **قوله**
 لو على الميت دين الى ذكر في الخلاصة في الفصل الرابع في دعوى الدين
 اذا اقام بينة ان التركة في يد غيره اختلف المشايخ في قبولها وقال ان
 الاصح انه يكفى به وقيل مطلقاً وما مر فيها فراجع ان ثبت وفي
 البرازن بقرينة كبر هذا المطلوب ان دلالة ما ت قبل ولان يعني مورد قاض
 ان نعم وفيه نظراً لقوله ان زمان الموت لا يدخل تحت التقاضي قبل النزاع
 لم يقع في الموت المحرر فصار كالورثة اذا تنازعوا في تقدم موت المورث
 من المورث الاخر قبله او بعده كما بين الابن مع الابن اذا تنازع في تقدم
 موت ابيه قبل الجدة او بعده **قوله** ولو استغفرها دين لا يلزمها الخ فيعلق الد
 بروايد التركة بالكسب والناج الحادئين بعد الموت لحدوثها لا على
 ملك الوارث وسياتي ان الوارث لو باع كرماته صورة الاستغراف
 واشترى به المشتري يضمن الشر اذا ائتمرها **قوله** لم يصح اذ لم يملكه اقواله
 لا يملك قوله فيها ياتي لا يمتنع لانه يثبت له الرجوع باء الدين بعد
 ان لم يكن له ملك فلا يملك الف الف لا يملك القاض في خلاف الاستغراف
 بدينه استاذ الا مانع يمنع عن الملك تأمل **قوله** الوارث لا ينفذ
 بيعه تركه مستغرفة الخ اذا لم تكن مستغرفة ينفذ بيعه في جميعها اذا
 انصرفت فيه والافقد رجسته كاسياني عن فتن وفي اخر كتاب
 البرازن ينعى عن عروضة وعقار وعليه دين فامتنع ورثته العباس
 عن البيع وقضا الدين وقالوا الرب الدين سلمنا التركة اليك قيل نصب
 الحاكم وحياً وقيل لابل يامر الورثة بالبيع فان استغوا حبسهم كالعدل
 السلط على بيع الرهن واذا حبسه ولم يبع الان ينصب وصياً او يبيع
 الحاكم بنفسه انتهى وفي التارخاينة في كتاب الوصايا في الفصل الثامن

والعشوين وان كان الدين مستغرقا للتركة فقالت الورثة
لا تعرض للتركة ولا يبيعها ولا تقضي الدين من مال انفسنا
فالقاضي يتعصب وصيا حتى يبيع التركة هكذا قيل وقد قيل للقاضي
ان يبيعهم على البيع اذا طلب القربا ذلك ثم ذكر تمام ما هنا والله كما
اعلم واقول **قوله** قيد بالمستغرق اذا في غيرها ينفذ ببيعها في حصته
بلا شبهة **قوله** واذا قيمته اقوال يعني اذا لم يكن الدين من ماله
تقدم حكمه وهو ان لا الاستخلاص ما اذا دينه كله لا بقدر تركته
فأقرهم والله تعالى اعلم **قوله** والماله استيفاء حكمه الخ اقول
لكن للقاضي اذا قضى بها للفرع يرجع المودع في اخذها منهم باقرارهم
انها له في الظاهرية **قوله** احد الورثة يتعصب خفيما الخ اقول
وكذلك احد الوصيين والثلاثة لا يشترط اجتماعهم بل تكفي الدعوى
على احدهم كما صرح به في التنازع خافية في كتاب الوقف في اول الفصل
الحادي عشر منه **قوله** فجاد ان آخر يقضي له الخ اقول يعلم منه
حادثة الفتوى مات مديون وتنازل ارثه بغير الحكم **قوله** وكذا اذا
وسيه اقول وفي النقول من الوصايا عاريا للمخانية وللوامر
ان يقضي دين الميت وان يكفنه بغير الوارثه وكل ذلك ان يرجع
في مال الميت انتهى اقول **قوله** فعلا كله اذا ثبت بالبينة لا مجرد دعوى
قال في الخلاصة قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع
في مال الميت الا بالبينة انتهى ومثله في كثير من الكتب شبه وفي اتفاقنا
الصدر الشهيد سئل ابو نصر عن الوصي ينفذ الوصية ويقضي دين
الميت من مال نفسه قال كان خلف بقول يرجع في مال الميت ان
كان وارثا وان لم يكن لا يرجع ومحمد بن ابراهيم يقول يرجع اذا كانت الوصية

للوامر ان يقضي دين الميت
وان كفنه بغير الوارثه
وكان له ان يرجع في مال الميت

العباد

للعباد لان له طالبا وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع الا لاطل
له ومن سلكه ونصب من يجزي يقولان له ان يرجع في الاحوال
اجمع وبه نأخذ اقول **قوله** فلو لم تكن تركته قال في الحاشية الزايدة
في ولومات ولا شيء له وجبه كفنه على ورثته وكفنه الخاص من
مال نفسه يرجع على الغايب منهم بحصته فليس له الرجوع اذ لا
اتفق عليه بغير اذن القاضي قال كالعبد او الزرع او النخل بين
شركيين اتفق احداهما عليه ليرجع على الغايب لا يرجع اذا فعله
بغير اذن القاضي عسى يحسب منه سواء اتفق من تركته او من
مال نفسه في مثل مت انا يرجع اذا اتفق ذلك ليرجع انتهى
اقول **قوله** يستفاد من قوله وجبه كفنه على ورثته انه لو لم يجب
عليهم كفنه الزوجية اذ ارضه من ماله غير الزوج بغير اذنه
وبغير اذن القاضي فهو متبرع كالاجنبي اذ الف بغير اذن قبضته
تكتفي باطلا اذن مطلقا على ما عليه الفتوى من اطلاقهم لتعينه
على الزوج غنية او فقيرة لانه قد ادى عن الغرما هو واجب عليه
فيكون متبرعا كما هو ظاهر **قوله** ولو ما جره حسب لهم الى نفقة
مثلهم لا ما زاد على نفقة مثلهم كما هو ظاهر **قوله** بخلاف اتفاق النفقة
اقول **قوله** يعني لو لم يكن في حقه كما حرماه فيها تقدم في الفصل الذي
قبل هذا **قوله** فقبضها بعض ورثته الخ اقول لا يبعد
شك ان قبضها الذي حكم له بهذا الحكم المفصل ان يكون لها من
المسرة الذي وضعها الميت فيه اما لو استمرت فيه فاخذها ظاهرا
غضا ولم يوجد تعد من ذلك البعض لا يقضي لاقباصا ولا استحقاقا
وكذلك لو ضاعت او تلفت بغير تعد منه لعدم موجب الضمان والحق
هذه وقد سلت عنه فافقت بعدمه والله تعالى اعلم وفي الجامع



الكبير آخر القباب في باب من القضا احد الوثقة اذا قبض شيئا من الترس
 فضاع ضمنى ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف الضدقة والوصي
 يقبض مطلقا واحد الوثقة لو قبض دين المميت على رجل اراد يبعده
 عند رجل قضاع عنده لم يقبض وله القبض خلاصة في الفصل السادس
 في تصرفات الوصى **قوله** اذا الاحاطة اي احاطة الدين بالتركه
قوله واما الخوف عليها ضمنى قياس الاستحسانا اقول
 محلها اذا وضعها في حوزة ثابا اما الوهم يكن حوزة المثلها ضمنى قياسا
 واستحسانا نامل **قوله** ولو وصى احد الوثقة قال شيخ الاسلام
 الغزالي في بعض موافقات شيخنا صاحب البحر قال وذكر في القباب
 اذا وصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصلح الوارث الموصى له
 من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعرف في بحواله
 نراه ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متكامل فيتم
 السقوط بالاستقاط انتهى فقد علم ان حق القسمة وحق جسد الموصى
 وحق المسيل المجد كالمض عليه قاضيه خان وحق الموصى له بالسكنة وحق
 الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواجه
 زاده الكل يسقط بالاستقاط وصرح جوابا ان حق الشفعة يسقط
 بالاستقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط بالاستقاط حتى
 لو قال الواهب اسقطت حق الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره
 البزار في فتاواه من الهبة واستدعا علم انتهى **قوله** ولو دفع من
 التركة بلا قضا القاضى اي بعد بيعة او لا يجوز قضاؤه على التركة الا
 بها **قوله** وفيه لو باع قسده وصيه الى قوله يرجع بيمينه على الوصى وحق
 يرجع على الوصى ولو استعده واعلم ان القاضى في بيع القن لدينهم باصر
 القاضى ودفع ثمنه اليهم باصر القاضى ثم استحق من يد المشتري رجوع بيمينه
 على الوصى ما يعلم منه والبيع لا يتولى في بيع الوقف لغيره من الوقف شهد

استحقاق

استحقاق المبيع وهي واقعة الفتوى نامل **قوله** لو قال قد استوفيت
 جميع ما ترك والدس الى والظاهر وجهه انه محل الخفا فيقع اشهاده
 على ما ظهر له وسماه جميع ما ترك باعتبار ما لا يضر ذلك نامل **قوله**
 فخذوا من هذه فامره الى يعني فلم ياخذوا لكنه امره اي الوصى لا
 الا في له بالمال ان يضارب بها فنضارب فضاغ المال بيده **قوله** فضاغ
 المال اي بيد الا في به الذي هو الى امور بالمفارقة **قوله** لم يوصى اليك
 اي ايها الامر بالمفارقة **قوله** فلوله اي للاذن بها **قوله** ضمنى حصته
 الكبار الى اي لخصه امره ونفاذه عليه ككونه وصيا على الصغار عند ما
 فقط **قوله** وان لم يقع بينة اي الاذن **الفصل التاسع والعشرون**
في اقرار احد الوثقة بدين الى **قوله** لو اقر احد الوثقة لوارثه بن ثم شهد
 هو واخر الى اقول في ذكر الصدر الامام السهيد الاجل رحمه الله
 في ادب القاضى لو ان رجلا مات وعليه دين وترك الف درهم وترك
 ابنا فقال المدين هذه الالف وديعة كانت عند ابى لفلان وجا فلان
 يدعى ذلك وصدقه غرضا الميمنة ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضى
 يقضى للمغرم بالالف قضا عن الميمنة فلا يجعلها المدعى الوديعه لان اقرار
 الابن بالوديعه وتعدد بين الغرماء يصح اما اقرار الابن فلان احاطة الد
 بالتركة تمنع ملك الوثقة فكان اقرار الوارث اقرارا في ملك الغير فلم يصح
 واما اقرار الغرماء فان القاضى لا يبعد عنهم على الميمنة ان يتركوه من يمين
 بالدين لكن القاضى اذا قبض بها ديون الغرماء يرجع المدعى في حوزة مفرهم
 باقرارهم انها له واذا عرفت الجواب في الوديعه فكذلك الجواب في القضا
 والعارية والاجارة والرحمة فتاوى طائفة من فقهاء الشافعية في الفصل
 الذي قبل هذا وذكر ما ذكره في الظاهر به بيقينه قبل وقال في الظاهر
 بعد ما تقدم قال الصدر الامام الاجل رحمه الله تعالى وهذه من اعجب

المسائل لم تعرف الا من صاحب الكتاب والله اعلم **الفصل الثلاثون**
في التصرفات الفاسدة الى قول ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل
 حقه عالم بين الحق **قوله** قال في النهي بعد نقله هذا الا ان الذي
 جزم به الخفاف ان الوقف حيث كان صحيحا انقطع به حق البائع
 من قبل ان يستهلك العين حين وقفها واخرجها عن حلكه والظاهر
 انه ملأ الفصول رواية انه في البيع والظاهر ان معنى جامع المقصود
 تبعا للعدوى ليس بالصحيح **قوله** زوايد البيع واسد الامنع الفسخ
 لو منع من تولد تضمن بالعدوى لا بعد راق **قوله** يستفاد
 منه واقعة الفتوى باع فربا يفسد اقول قد عند المشتري فباع واد
 وسيله المشتري بغيره مما يملك عنده ضمن المشتري الاول
 لتعدي به بالبيع والتسليم وكذا لو لم يملك لتعذر الفسخ بالبيع وتعلق حق
 الادنى به وهو تقدم على حقه بما لفتاه فاعلم وفي الحاشية رجل باع جارية
 بغير فاسد اقول قد عند المشتري من غيره ثم ماتت فان المشتري يرد
 قيمتها ويرد الولد ايضا لانها لو كانت قايمة يرد كما يرد ولد كما فكك اذ
 هلك يرد قيمته لان القيمة قايمة مقام الام وكذا لو اكتسبت اكلها بغير
 غيره يرد كما مع الكسب **قوله** لو لم يفسخ احد مما الى اقول في الر
 لواصر اليابيع والمشتري على امساك المشتري فاسد علم به القاضى له
 فسخه حقا للشرع انه **قوله** فلو باعه موجه من مناجرة بغير فاسد
 لم قال القوي قلت ولا يفسخ هذا الحكم بالبيع بل اذا ملك
 المتاجر العين المتاجرة بمسك او هبة او نحو ذلك بطلت الاجارة كما
 في فتاوى قاضى خان وفي البرازية واذا باع العين من المتاجر بنفسه
 الاجارة وان باع البعض فبقدره انه **قوله** ولو باجر ناجة او مغبية
 يملك امانة اقول **قوله** به يعلم جواب حادثة الفتوى ومضى

رجلا

رجلا رهن شيئا على حصول القاضى فباع عند القاضى ولا شك ان
 الرهن به باطل كالرهن على جزئته الوالى اذا اقل باطل كما هو مست
 منه قضاء هذا الزمان لكن ان اخذ القاضى الرهن او الوالى غصبا
 وجبوا على المالك يضمن بالهلاك جميع قيمته لعلة الغصب كالعلة الرهن
 تأمل **قوله** لو كفل بنفسه وماله **قوله** لو قال
 لاخرى ما بيعت فلانا فتمنه على واعطاه به مرسا قبل المايعة
 لا يجوز رجل كفله بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا
 فله ما على المكفول عنه باموال المكفول عنه ثم ان المكفول عنه
 رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان الكفالة
 بالمال لم تخل بعد رجل كفله بدين عن انسان بامره ثم ان
 المكفول رهن عينا بالدين من الكفيل قبل اداء الكفيل جاز ان يتي
 لفتاوى فله **قوله** تضمن في رواية اقول **قوله** يضمن المالك
 ولما اذا استهلكها فالضمان رواية واحدة **قوله** فاذا بطلت
 اقول اقيمت بالرجوع للواهب فبغير فاسدة لذي مخرج مرميه
 وكذا لو ارث الواهب كما في البيع الفاسد **قوله** اذا الفاسد
 الى قوله كان مستحق الرد قبل الهلاك اقول **قوله** هو صحيح
 في انه في كل صور امتناع الرجوع في الصحيح كالمرت وشروط
 العوض لو وجد في الفاسدة لا يمنع الرجوع فيها لغتادها
 وهو ضابط حسن فافهم والله تعالى اعلم **قوله** اذا الفاسدة
 مضمونة اقول **قوله** على ما عليه الفتوى **قوله** يجوز هبة الشاغل
 الى اقول **قوله** هذا ليس على اطلاقه فان التزويج والشرع الا من
 شاغل طالا مشغول ومع ذلك لا يجوز هبته لا لقصد له فانما مل
قوله وقد صرح في زيادات قاضى خان الى اقول

لا يستدل بهذا على جواز هبة زرع او شجر او بناء من في يد
الموصي بل بطريق ما وهبنا مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر
بارض حثك او معارة او محكم لا خرا وفعصوبة وصبه لبن
الارض من يده وان كان شاعلا للارض لا مشغولا وقد قدم انه
يجوز هبة الاشياء على لانهم متصرفون بان المانع في مثله الاتصال وحيث
كالشايع تامل **قوله** اجر مثله على ما من من الخلاف فيه الذي مر انه
عند محمد اجر مثله بالغاما بلغ وعند ابن يوسف لا يجر او يجره نصف
اجر البعير **قوله** والنشر شايح **قوله** جوز وهما قال في البرازمية وبيه
اخو الفقيه وعليه الفتوى فقد اختلف الفتوى **قوله** انما ترك اربعة
نفر على هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ **قوله** في اعلان
الاخبار في منقرقات الكتبية العاشرة نقل عن الدياتية في احكام
المزارعة ذكر الامام ناصر الدين الاجل ابو القاسم الشهيد في مزارعة
كتاب الخلاصة ولما دل على النوازل قال ابو جعفر لو اخذ ثلاثة ارضان
بالنصف ليزرعونها بالثلاثة فغاب احدهم وزرع الثاني بعض الارض
خطة شجره الثالث وزرع بعض الارض فليس ينظر في ذلك ان
كان باذن كل واحد منهم فالحظية بينهم ويرجع صاحب الحظية
ثلث البذر على الثالث والشعير يديهم ايضا ويرجع وهو عليه ما ينقل
الشعير الذي بذره بعد دفع نصيب صاحب الارض وان فعلوا
بغير اذن فالحظية ثلثها لصاحب الارض وثلثها لهما وبغير ما
نقصان ثلث الارض واما صاحب الشعير فحصة سلاسه له ولرب
الارض سدسه لان ثلثي الشعير زرع غصب فهو له وثلثا مزرع بحق
وعليه نقصان الارض في مقدار ثلثي ذلك انتهى **قوله** وجهه
في صورة الاذن واضح واما في صورة عدمه ان مزارعي الحظية

يزرعها

السقف ويرتفع فترلق السقف وسعدا فالات اذ الى الخارج
وهلك التلحيد يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدم على الانتقال
والقمار وكذا الورفعوا سقيته لاصلاحها وقالوا التلحيد يمنع العاد
حقها فوضع وحركوها فترلق العاد فسقطت عليه يضمن ثلث شمس
امواه نقصان احيايا فحتاج الى حفظها فان لم يحفظها حتى الفت نفسها
في نار عند الصبح فليس الزوج ضمانها وكذلك الصبرة التي تحتاج
للحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وصنعها ضمن قمع نزع سن
امراه فتجن يوما وتفيق يوما فكونه عدل كفا في الحاوي الزاهدي
وانظر ما كتبناه على حاشية من الفقه في هذا المسئلة الاخيرة
فان مقتضى ما كتبناه وجوب نصف الدية لان ذهاب العقل فيه
وبه كماله فذلك نصفه ينبغي وجوب نصفها تامل **قوله** انما اوجب
في مالها لا يري للجمع اقلية الخ **قوله** اختلف المتأخرون في الجمع
فان في الفقيه والامام طهري الدين انه لا عاقلة لهم وان في البعض
انهم عاقلة والحق ان انما صرح فيهم بل خوفهم عاقلة وانما جرح
فذلك قال القاضي قال بعض العلماء للجمع عاقلة عند الشافعي
والقائل مع البعض لاجل البعض كالاسكاف والصفارين بمرور
الحشابين ومالك ياد بخاري فاذا قتل واحد منهم قبلا فاحل حرقته
عاقلة وكذا طلبية العلم وهو اختار الحلواني وكثير من المشايخ وذكر
في الحاشية المتولين والكل مختارون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل
كذا في البرازمية **قوله** بعث صغير الخ **قوله** مرجع الى من الغنم
شرح تنوير الابصار فانه لا يمنع الكلام في جناية الصبي والنجانية عليه
قوله ضمن في الصبي والمغرم عليه الخ **قوله** سلاق النائم يجعل كالنقطة
هنا كما في الولد الحية **قوله** رجل حمل صبي على دابة الخ **قوله**

سقيفة

قَالَ فِي الْقِسْطِ فِي بَابِ جَنَابَةِ الصَّبِيَّانِ وَالْمُجَانِبِينَ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ بِعِلَاقَةِ
سَمِّ صَبِيٍّ ابْنِ ثَلَاثِ سَنِينَ وَحَقَّ لِلْحَفَاطَةِ لِلْأَمِّ فَخُجِبَتْ وَتُرِكَتْ
الصَّبِيُّ فَوُضِعَ فِي النَّارِ تَحْتَهُ الْأَمُّ طَلَا تَحْتَهُ ابْنِ سِتِّ سَنِينَ سَتَّ
امْرَأَةً تَصْرَعُ أَحْيَانًا فَتَحْتَاجُ إِلَى حِفْظِهَا لِأَنَّهَا تَقَعُ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ وَهِيَ
فِي مَقَرِّ الزَّوْجِ قَطْلُهُ حِفْظُهَا فَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا حَتَّى تَلْقَى نَفْسَهَا فِي نَارٍ
عِنْدَ الصَّرَعِ فَطَلَّ الزَّوْجُ ضَمَانًا وَكَذَلِكَ الصَّغِيرَةُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الْحِفْظِ
وَهِيَ مُسَلَّةٌ إِلَى الزَّوْجِ إِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا وَضَمِيمًا فَتَمُوتُ سَمًّا مَعْلُومًا صَبِيَّةً
لَيْسَ بِبَارٍ بِغَيْرِ ذَنْبٍ لَهَا فَتَحْتَرِقُ بِفَتْحٍ إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً بَعِيْثَ لَمْ
يُمْكِنُهَا حِفْظُ نَفْسِهَا وَالْأَفْلَاحُ امْرَأَةٌ تَرُكْتُ وَلَدًا عِنْدَ امْرَأَةٍ عَمَّكَ هَبِجَ
دَارِي حَتَّى أَرْجِعَ فَنَدَّهَتْ وَتَرُكْتُهُ فَوُضِعَ فِي النَّارِ فَضَمِيمًا الدَّيَّةُ لِلْأَمِّ
وَسَائِرُ الْوَرَثَةِ إِنْ كَانَ مِنْهَا لَمْ يَحْفَظْ نَفْسَهُ طَارَ وَدَعَتْ صَبِيَّةً فَوُضِعَتْ
فِي الْمَائِثَاتِ فَانْتَفَايَتْ عَنْ بَصَرِهَا ضَمِيمَتِ وَالْأَفْلَاحُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
وَوُجِدَتْ عَلَى حَاشِيَةِ نَسَخَتِي بِالْقِسْطِ نَحْطُ مَوْثُوقٍ بِدَ مَا صَوَّرْتَهُ
قَالَ لَعَنَ الْغِيَاثُ قُلَّ مَوْلَاكَ فَعَلَّ لَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَمْرِ وَلَوْ قَالَ لَصَبِيٍّ حَسْرَ
أَقْتُلْ نَفْسَكَ أَوْ تَلَقَّ نَفْسَكَ فِي الْمَاءِ أَوْ فِي النَّارِ أَوْ كَانَ عَلَى حَاطِطٍ
فَقَالَ لَمْ يَقَعْ فَعَفِلَ فَدَيْتَهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرِ وَلَوْ أَمَرَ بِهِ أَنْ يَسْعَى لَمْ دَابَّةً
مِنَ النَّهْرِ أَوْ أَرْسَلَهُ فِي حُلْجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ بِشَيْءٍ عَلَى الْأَمْرِ وَإِنْ غَرِقَ
فِي النَّهْرِ أَوْ ضَرَبَتْهُ دَابَّةٌ أَوْ نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ تَضْمَنُ عَاقِلَةُ الْأَمْرِ دَيْتَهُ
وَتُرُكُ قَالَ كُلُّ هَذَا أَوْ عَفِنَ لَمْ يَفْعَلْ وَكَذَلِكَ قَالَ أَشْرَبَهُ أَنْتَهَى وَلَمْ يَفْعَلْ
لَا كُنْتُ بَذَرَهُ الْفَرَى أَقُولُ **كُلُّ مَوْلَا هَذَا الْحَاشِيَةِ صَحِيحٌ مُسْتَوَلٌ**
فِي الْكُتُبِ وَمَوْلَاهُ وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَسْعَى الْحَيَّةُ عِبَارَةً لِلْبَرَاذِيرِ فِي الدَّيَّةِ

ولو

وذهب على سبيل الأمر سال إلا إذا كان خلفه أنه يتمكن من
أشياء اليد عليها دون الكلب عادة ولو كان لرجل كلب
عقور يؤذي من يمر به فلا أهل البلد أن يقتلوه وإن
أنلف يجب على صاحبه الضمان إن كان قد تقدم إليه قبل
الأنلاف والافلا شئ عليه كالحايطة المايل انتهى كلامه
وفيه أيضا ومن أمر سل الصبيته وكان لها سابقا فاصابت
في قور حاصن لانه الحامل لها فاضيف فعلها اليه كما ايضا
فعل الملقح الى المكره فيما يصلح الاله والمراد بالسوق ان يمشي
خلفها معها وان لم يمش خلفها فادامت في قورها فهو ساق
لها في الحكم فيلحق بالسوق واذا تراخي القاطع السوق وذكر في
النهاية ان المراد باليهيمة الكلب وفي الثانية من باب الحفظ
والاباحة رجل له كلب عقور يمض من موعليه فلا أهل
القرية ان يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان
ما عصف قالوا ان لم يتقدم موعليه قبل العصف لا ضمان وان كانوا
تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بمنزلة الحايطة
المايل قال رحمه الله تعالى ويلبغى ان يكون ضامنا قامت
الدابة اذ دخلت ارض الفير وافسدت الزرع لا يضمن صاحبها
ما لم تدخل بارسال صاحبها في الزرع ولا يضاف فعل الدابة الى
صاحبها الا بالارسال فيلبيغى ان لا يضمن اذ لم يكن من حيا
أنلاف انتهى وهذا بطريق البحث من قاض خاف والافلا المنقول
في عامة الكتب ما ذكرنا والله تعالى اعلم وفي جواهر الفناوى
بقور نشاطت لحضرة الراى ولم يفسحها في الشا طرحت هالت
يجب عليه الضمان ذكره في نوازل القمى على رحمه الله تعالى لان

البراعى اذا كان حاضرا يجب عليه المنع لانه من الحفظ وان لم
يكن حاضرا لا يجب عليه الضمان انتهى **قوله** لو تقيا في ملك
غيره في التمتع من باطنها الى **قوله** عبادة القناري
الثانية رجل اوقف داره في غير ملكه وربطها في رباط
فانقضت انسانا او شيئا ضمن في ارض موضع كان ما دارمت في
رباطها الى منتهى جملتها انتهى وذكره الغزي **قوله** فالتخاريف لو
اخرجها وساقها ضمنى **قوله** هو موضع في ان سوق الدابة
موجب للضمان وهو ظاهر **قوله** لو ساقها الى مكان يامن على
من رعد لم يضمن **قوله** ما احسن هذا وهو المروي
عن ابي نصر الدبوسي وان كان اكثر المشايخ قالوا يضمن به
بغير **قوله** قول عليها **قوله** اي اسرع خلفها ورحلها على
شدة العدو **قوله** بعث بقرته الى بقاراج **قوله** ساق
بعد كراس بر من ذملج الفد بعد كراسين ما بين فقه عن دارين
وذكر فيه بقوله فيه نظر ينبغي ان لا يضمن اذ لم يقبل فلم يصير مودعا
الى غصب عجول بقره حتى يبيع بقره يضمن العجول دون نقصان
البقرة وفي القينة واستهلك عجول بقره فيبيع لبن بقره يضمن نقصان
البقرة وكذا لو ساق اثنان الغير فذهب معها الكعش ثم اتى بها الى
ذلك الموضع **قوله** الكعش فافكه الذئب يضمن ويثبت به ان
الفاحص قد يصير فاحصا ضمنا وان لم يوجد منه فعل في الفحص
كذا في جامع الفلوى **قوله** ربط حماره على موضع فربط اخر حماره الى
قوله عبارة الهادي في تحريم صاحب المحيط ربط حماره في
موضع فربط اخر حماره في ذلك الموضع ايضا فعرض احد الحمارين
الاخر لا يجب الضمان اذا كان المراد في موضعهما ولاية الربطة في ذلك

الموضع

في غصب الشايع شيئا من جنس هذه المسائل
وانما ذكر في غصب القن وما يتعلق به **قوله**
اذا امر بشيئين الى اخره **قوله** اي امر
بالذهب بالقن واما بالذهب بالسلسلة وقد
ذهب بالقن ولم يذهب بالسلسلة فلا يضمن القن
واقول **قوله** المتبادر من كلامه ان يكون
القن مصحوبا بها اي سلسلا فكانه قال
اذهب به سلسلا فهو ما هو بالذهب به
سلسلا فالما موزون واحد موصوف فينبغي الضمان
ناصل **قوله** وان قال كل منهما الاخر الى اخره
قوله في المسئلة قولان قال في جمع القناري
ولو قال كل واحد منهما لصاحبه ده ده وركن
كل منهما لصاحبه وكسر منه فلاك عليه منزلة
ما لو قال اقطع يدي فقطعا القناري قناري قاضي خان
انتهى والذي ظهر لي في وجه ما ذكر في الكتاب
انه ليس من لازم قوله ده ده اباحة عنه لاحتمال
السلامة مع المضاربة بالوكالة كاحتماله مع
رجح السهم فلم يكن قوله امر السهم الى
وقوله ده ده صرحا في اطلاق غصوه بخلاف
قوله اقطع يدي او احب على فلم يصح قياس الواقعة
عليه والمصحح به ان الاطراف كالا موال يصح الامر

فيها تأمل **قوله** دفعه الى دلال ليبيعه الى اخره
اقول سوا ذلك الثمن من جانب المشتري
او البائع على ما حققه الشيخ زين بن الخنجر في شرح
الكنز المسمى بالبحر ورتب ما حرره الطرسوسي
في انفع الوسائل من انه لا بد ان يذكر من جانب
البائع المساو ومن جانبه وجانب البائع واما اذا
ذكر من جانب البائع فقط فلا ضمان فان رجع الباع
قوله وكيل الباع دفع الباع الى اخره **اقول** في البرازية
في العاشرة الوكالة بالبائع من كتاب البيوع باع ما وكل
به في بلد اخر والاطاعي كان مخوفا فجعل الثمن في بوعنة
حمارة وترك مع القافلة وسرق الجمار ارضين وان كانت
الحمل بلا اجر فذلك انتهى **اقول** وهو يخرج في كل اما
حرف له كذا كذا وهي واقعة الفتوى **قوله** وكل يبيع فنهو
في المصالح وفي شرح الكنز والوكيل بالبائع اذا سافر فيما وكل
بيعه قالوا ان قيده بمكان ما قال له بعه بالكلية فتسافر
ببعضه وان اطلق اطلاقا فسافر به لا يقضي اذ سرق اوضاع
فيما لا محل له ويضمن فعاله جمل ومونة ومثله في البرازية وفي
البحر واما المسافر بالمال في المضاربة المطلقة فان المشهور
ان له ذلك في البحر وليس له ان يتجر في جميع التجارات ومن ابي
موسى ليس له ان يسافر بالمال في المضاربة المطلقة في بر او بحر
الا باذن صاحب المال ولكن له ان يخرج به الى موضع يقدر على الرجوع
منه الى اهله في ليلة فيبيت معهم ان السفر بالمال فيه خطر ولا يجوز الا
باذن المالك **قوله** منعه في هذه العدة واشهر اليه فوضع في الحبس
ضمن ومثله في جمع الفتاوى ونوارل ابي الليث **قوله** قيل ضمن قوله
الفرق بينه وبين الاول على هذا القول ان المودع بالكسر اذا كان في

عيال

عيال شخص فهو رمانة يد في يد ذلك الشخص بخلاف الدفع الى
شخص هو في عيال المودع لعدم ذلك تأمل وفي البرازية المودع
رد على المالك او الى من في عيال الديار وان ضاعت
لا يضمن كالعادية وفي التحرير قال يضمن بخلاف العارية
وهذا رواية القدوري وبه لفتحه شمس الائمة السرخسي رحمه
الله تعالى والفتية ابو الليث والشافعي سواها افتوا بالاول
وفي الثانية ولو دفع المودع الوديعة الى من في عيال المودع
ذكر القدوري والفتية ابو الليث وشمس الائمة السرخسي رحمه
الله تعالى انه يكون ضمانا وذكر الشيخ الامام محمد ابو بكر الفضل
رحمه الله تعالى في شرح الجلاح الكبير انه لا يضمن لان الرد الى
من في عيال المالك يكون رد على المالك من وجه والضمان
لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الضمان اذ ارد المقتضون
لا من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثمة الضمان كان واجبا
والرد على من كان في عيال المالك يكون رد على المالك من وجه
فلا يبرأ بالشك انتهى كلامه ذكره الفري وفي الخلاصة والفتوى
على الاول انتهى يعني على عدم الضمان كالعارية **قوله** فالحاصل
ان المودع لو خالف الخ **اقول** ويرأى في موضع اخر
ان المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فذلك به المودع قال القول
قوله المودع كما في الرهن كذا في منقح الفخار **قوله** وفيه نظوا الخ
اقول وفيه نظوا من وجه آخر وهو انه سيان انه لو
ومنها على شرط الزم واقتسل فسرق حين انقضى يضمن فعلية
ينبغي الضمان على اي وجه كان فتمام **قوله** لو قال ابتداء
لا ادري كيف ذهبت الخ **اقول** وفي البرازية في

الامام محمد
ابو بكر

متفرقات الاجارة دفع الى المشتركين ثورا للرعي فقال لا ادري
 اين ذهب الثور فهو اقرار بالنضييع في زمانا انتهى ولا يخفى
 انه ليس مذهب ابي حنيفة وانظر الى قوله في زمانا **قوله**
 ولو توجهت الامور الى اقواله ينبغي انه لو جعل
 علامة فضل عن موضعها لا يضمن لانه فعل ما هو جهده
قوله ولو نام ووضعها تحت رأسه وجنبه يبرأ وفي الثانية
 من العارية رجل استعار دابة فنام في المفازة ومقودها في
 يده فجاء السارق وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير
 لانه لم يتحرك الحفظ ولو ان السارق مد المقود من يده وذهب
 بالدابة ولم يعلم بما المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه
 يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيقا فاذا نام
 حال لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود
 في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فيها ضامنا لا يضمن
 اولى انتهى وفي البزائرية من الوديعه جعل الفرس الوديعه
 في الكرم وله حايط رفيع بحيث لا ترمى المارة من في الكرم واعلق
 الباب لا يضمن وان لم يكن له حايط او كان لكنه غير رفيع
 ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاعت
 الوديعه وان قام على لا يضمن وان في السفر لا يضمن وان نام
 وقف طيحا او في البزائرية ايضا في العارية ذكر ما ذكر في الثانية
 قايلا وهذا لا ينافي ما مر اذ نوم المضطجع في السفر ليس يتحرك
 للحفظ لان ذكر **قوله** موضع دابة الوديعه فامر
 المودع انسانا فاعلمها ضمن المالك ايها انت **قوله**
 وهذا بخلاف مودع المودع فانه لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله

استعار دابة فنام في المفازة
 ومقودها في يده
 السارق قطع المقود
 وذهب بالدابة
 لا يضمن

خطا

الثاني وان كان نكاح الصبي باكثر من مهر مثلها هذا مما لا يتفان
 الناس فيه فان كان المصغر اب او جد فكذلك لان نكاح الصغير
 منعقد في هذه الصورة ايضا وقوله في اجازة الاب والجد
 لانها يمكن مباشرة هذا العقد على الصغير فيمكن ان اجازته
 وهذا الجواب انما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى على
 ما عرفت وان لم يكن للصغير اب ولا جد فكما جهام مع الثاني صحيح لان
 نكاح الظاهر في هذه الصورة لا ينعقد لانه لا يجزئه فلا يعمل اجازته
 فيصح نكاح جهام الثاني هذه الجملة من فائز الى النبي رحمه الله
 انتهى **قوله** واختاره في ان الطلاق والعق اذا قرب به الاستنا
 هل يتصف الشئ بكونه موقعا الى اقواله **قوله** والفتوى
 على انه يصير موقعا كلف كثير من الكتب المعتمدة وفي الثانية مر جيل
 قال لامرأته ان لم اكلمك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا يطلق
 امرأته ولا يصير طائفا قالوا لليلة في هذا ما روى عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم انت طالق
 ثلاثا على الف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا
 المرأة ذلك وفي اليوم كان الزوج بارأه يمينه ولا يقع الطلاق لانه
 طلعت في اليوم ثلاثا وانما لم يقع الطلاق عليها لرد المرأة وهذا لا يخرج
 كلام الزوج من ان يكون تطلقا انتهى **قوله** ما يكون ابرأ وما لا
 يكون **قوله** وفي الفوائد الزينية ولا يصح الا برأ عن الافي
 والابرا عن دعواه صحيح فلو قال ابرأك عن دعوى هذا العبد مع
 الابرا ولا تسمع دعواه فيها بعده ولو قال برئت من هذه الدارين
 دعوى هذا العبد تسمع دعواه وبيته ولو قال ابرأك عنها او عن خصمي
 فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابرأه عن ضمانه كذا في النهاية من العبد

وفي كانه الحالم من الاقدام ولاحق لي قبله ببر من العيون والد
والكفالة والادارة والحد والقصاص انتهى وبه يعلم انه يبر
من الاعيان في الابرار العام لكن في مديانات القنية افتقر
الزوجان وابرا كل واحد منهما صاحب عن جميع الدعاوى وكا
لزوج يذره في امرهما واعيان قايمة بالمحصاد والاعيان القائمة
لا تدخل في الابرار عن جميع الدعاوى انتهى وقال ويدخل في الابرار
العام الشفعة فهو مستقططها قضا لا ديانة ان لم يقصد كما في
الولولجية وفي الثانية الابرار عن العين المقصوبة ابرار عين
فما نها وتصور امانته في يد القاصب وقال زفر لا يصح الابرار في
مضمونة ولو كانت العين مستملكة مع الابرار وبرى من قيمتها
انتهى قال فقو لهم الابرار عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون
ملكاً له بالابرار والا فالابرار عنها لسقوط الضمان صحيح وعلى
الامانة كذا ذكره الغزي وفي اقرار الاصل للامام السرخسي
في باب الرجل يقوته لاحق له قبل فلان اذا اقر الرجل انه لاحق
قبل فلان فهو جاز عليه ولو قال جميع مل في يد فلان يرجع
للمية ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين
او دين وكل كفالة او اجارة او جناية او حدة ولو قال هو برى مما
لي عليه فهو مثل ذلك غير انه لا يدخل الامانة في هذا اللفظ
كالوديعة والعارية ولو قال هو برى مما لي عند دخل فيه الاما
دون المقصوب ولو قال هو برى مما لي قبله برى من الامانات
والضمانات ولو قال انا برى من هذه الدار كان هذا اقراراً
بانه لاحق له فيها انتهى خلاصة الفتاوى من الدعوى
ليس للعامل ان يطالب برب الارض بعد فسخ المزارعة بما كسب

من

من الارض اقوال وفي شرح النظم الوهباني فلو انقضت
المدة والمزارع في الارض كرايب هل يعطى اجرة او يقوم له والحق
انه ليس له ذلك في القضا وفي الديانة ينبغي ان يعطى اجرة مثل
عمله وبه يقف وفي الترانيم اذ الحق بربها ودين فان كان المزارع
لم يزرعها ياخذها منه ربحاً ويبيعها بدينه على تلك الرواية
وان كان زرع ونبت ليس له ذلك وان كان مزرع ولم ينبت
اختلفوا وفي فان كان المزارع كرها واصح يستأجرها لا يرجع
على رخصتها انفق دل هذا على ان مدة المزارعة اذا انقضت
واختار برب الارض الاختيار من يد المزارع لا يمكن ان يرجع
على ربحها بما انفق في الكرايب واصلاح المساحة في الحكم وفي الديانة
يرجع فيه باجر المثل واستتمالى اعلم انتهى كذا الغزي وفي الولولجية
ولو قام للعامل على التخييل وسماها ولم يخرج طلوعها حتى قام
عليها حتى ادركت فالمر فله برب التخييل ولو خرج طلوعها ثم قام
رب التخييل فالمر بينهما لان خروج طلوع التخييل لخروج النبات في
البذر فان خرج الطلع بعمل العامل يخرج مشتركا فاذا ادركت كا
لها وان خرج الطلع بعمل صاحب التخييل يخرج على ملك صاحب
التخييل فاذا ادركت كان له انتهى وفي فلا شركة له اقوال
هو جواب قوله ولورده وقوله فلا قيمة لها جواب قوله ولكن لو
قطعت راعل **قوله** قال ابو حنيفة لو اخذ ثلاثة الخ **اقوال**
يؤخذ من هذا جواب حادثة يكثر وقوعها في بلادنا وهو انه يشتر
اشان او اكثر في الزرع فيبذر هذا اياما من عند وهذا اياما
فيزيد احد سما على الاخر او يزرع كل الزرع يبذر من عند باذن
من شره او شر كايه ثم يخلفون والجواب ان الخابج بينهم على

حسب ما اشترى او يكون صاحب الزيادة او الفل مفرضا للمشتري
فيرجع ما ينفق منه وان لم ينفق على هذا في بلادنا فاعلم هذه الفايده
والله تعالى اعلم **قوله** والتفقد دين عليه اقول
ظاهره انه سوا شرط الرجوع او لم بشرط الرجوع وهو مخالف
لما في فتاوى اهل الدين المرموز له قبله بقوله قطعه مردى خانه
زن الخ كانه عليه المصنف بقوله الاتي عن التجري المرموز له
بقوله يت مستاجر عمارة كرد الخ فاعلم ان في المسئلة اختلاف اقول
يؤيد القول بالرجوع وطالما ذكر في البرازيه في كتابه الوكالة
في نوع المامور يدفع المال لقضا الدين او غيره بان ينفق
عليه او يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال عوض
من هبتي او اطعم عن كذا زني او ادر كاهة مالي او هب لفلان
عنه الخ لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع
اليه المال المدفوع اليه مقابل ملك المدفوع اليه فاما مامور يرجع بلا
شرط الرجوع وفي كل موضع ملك المدفوع اليه غير مقابل ملك
المال لا يرجع لانه الدافع يملك المدفوع او لا من الامور في ضمن القليلين
من المدفوع اليه حتى تنفع الزكاة والتقويض والكفارة عنه فاذا
ملك المدفوع اليه مقابل بالملك كان الملك ثابتا للمامور ايضا مقابل
بالملك فيرجع عليه المامور لان بدل الملك يجب على من يجب له
الملك اما اذا ملك المدفوع اليه المدفوع لا مقابل بالملك فالامر
بملكه ايضا لا مقابل بالملك فيكون متبرعا فلا يرجع بلا شرط
الضمان انتهى ولا شك ان الامر في مسئلة العمارة ملك العمارة
فيجب بدلهما عليه وبمثل ملك جامع الفصولين صرح في البرازيه
وكثير من الكتب والله تعالى اعلم **قوله** وقال بعضهم البناء

سواء

في المرفق انتهى كذا اقره القري وفي الثانية لوباع المرفق هينا من
اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صرح من جميع مال المرفق
وسياتي قريبا مفصلا بيننا اذا كان عليه دين ام لا وذكر الخلاف
في المسئلة وعليك ان تتامله **قوله** وليس للمديون ان يقضى
دين بعض الغرادر وبعض اقول **قوله** به يعلم جواب حاد الفتوى
سئل عن مديون الجماعة اقر في مرض موته بجميع ماله لاجل الله
هل يجوز على قبيهم ام لا فاجبت **قوله** لا يجوز لان فيه
ابطال حق البلية والله تعالى اعلم **قوله** مريض اقر لو امرته
بطل اقول **قوله** في الحاوي الزاهد في قعر ظمرا اقر في
مرض موته ان هذه البقرة صدق امرانه لا يصح في حق
تعيين البقرة صدقها انتهى **قوله** ولو لا بينته له فله تخليف الو
اقول **قوله** في الخلاصة في الفصل الثاني في الاختلاف من
كتاب الاقرار ولو اقاما البينة فيبينة المقر له على الصحة او لم ي
انتهى اقول **قوله** والبيع منه مثل الاقرار بامل وفي الفتا
شهدا بطلاق او عتاق وقال لا نذكرى كان في صحة او مرض
فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهد
انه كان صحيح العقل كذا في البرازيه **قوله** يدين اقول
ليس بقيد لان اقراره لو ارثه واجنبي معين مشترك في يد باطل
كما صرح به في التائا رخانه **قوله** اقرار المرفق لو ارثه لم يجز
حكاية اقول **قوله** صورة سوال رفعه شيخ الاسلام الشيخ محمد
القري رحمه الله تعالى شيخ الاسلام شيخ شيخنا الشيخ علي بن فائز
المقدس رحمه الله تعالى ما قوله موثقا فيما نقله في الفصول العاد
وجامع الفصولين من ان اقرار المرفق مرض الموت لا اجنبي ان كان

فتوى

حكاية يصح من جميع ماله وان كان بطريق الابتداء يصح من الثلث
فهل يصح ان يكون قيدا لما وقع في عامة المتوفى وغالب الشروح
من ان الاقرار لا يجزي وان احاط بماله ام لا واذا قلتم يصح قيدا
لما ذكر من الاقرار فما المراد بالابتداء والحكاية فان الاقرار اخبار
على الراجح كما نقله الثقات من علم المذهب اجاب
الذي ينبغي التوفيق به ان يقال ان المراد بالابتداء ان تكون
صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تمليك بان يعلم بوجه
من الوجوه ان ذلك الذي اقر به ممكن له وانما قصده اخراج
في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منة ظاهرة على المقر كما
يقع لبعض ان تصدق على فقير فيقر منه بين الناس واذا خلا
به وصية ذلك او ليل الجسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم
ايضا في الحجة بوجه ما واما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار ظاهرة
مع ان لم يجد هذه العبارة التي ذكرها في الفصول وفي جامع الفتاوى
في مختصرات الجامع الكبير والله تعالى اعلم كتبه على بن غانم المقدسي
قوله مريضة اقرت بانها وهبت مهرها لزوجها الخ **اقول**
قال مولانا شيخ الاسلام العلامة الغزي قال قاضي القضاة علامة
الزمان ابن وهبان في منطوقه اقرت بالف مهرها صح مستوفى
ولو وهبت من قبل ليس يمين **قال** شيخ الاسلام عبد البر مسئلة
البيت من خلاصة الغزي قال رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم
في مرض مريضة وماتت ثم اقامت الورثة البيعة ان المرأة وهبت
مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره والمراد
بقوله مشرفا متوقف مرفقة على الشرح مع عدم تصرفه بان البيعة
على الهبة قبل ذلك لا تسع فلو قال واقراره بالمهر في ضعف موته

كان

لكان مصرحا ثم قال لكن رايت في فصول العاوي عن اقرار
المرأة اذ اقرت وقفاوي رشيد الدين الوقار وقد ابرجده ما يقتضيه
ان الاقرار انما يصح اذا كان بمقدار مهر المثل وان البيعة اذا
قامت بعد موته ان المرأة وهبت المهر لزوجها في حياته هبة
صححة لا تقبل البيعة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها في
مرض مريضة باسما يحتاج الاطلاق الى التقييد لانه يجب حمله
عليه فاصحح البيعة هكذا نقلت اقرت بمهر المثل في ضعف موته
فيبيعة الايهاب من قبل قدس ثم قال وفي وسيط المحيط صور
فمن اقر لها بالف مهر وكان قد تزوجها بالف ووصف الهبة
بكونها صريحة وهو يفيد انه لا بد ان يكون المهر المقرب قدر
ما تزوجها عليه وكلام العلامة يفيد انه يكون غير زاي على
مهر المثل انتهى كلام الغزي **قوله** لو اقرت امرأة بمهر يصح الى مهر
مثلها **اقول** وفي القنية مريض اقر لامرأته بصداقها
ومات من ساعته فاقامت الورثة بيعة على ابطال صداقها اليها
في صحته وقضى لها بطل حقها في المهر وفي تنمة صغرى مريض اقر لامرأته
في موته بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم وماتت فتا
بيعة انها وهبت مهرها له تقبل انتهى **قوله** وقد مر في كتاب
الهبة انه لا يصح اقرار الذي مريضة هبة هذا المصنف
عن المرموز له انه يصح فاعلم معنا غلط من الكنية قال في البرزخ
في هذه المسئلة والعجيب انه لا يصح وان قوله وقد مر من تمام
كلام المرموز له وقد حذفت المصنف في الهبة وما قد هنا فيكون
اشارة الى ضعف القول بالصححة وهذا هو الظاهر فقامل
قوله مريض اقراره وارثه الخ **اقول** وفي العيون

لوان مريضاً ادعى على رجل مالا واشتبه و ابراه لا يجوز ابراه وان
كان عليه حلف او لم يكن كذا في الخلاصة **قوله** ومحاباته الخ
اقول اي بالافتقار الى الناس في مثله ما نص عليه
في الخلاصة والبرازية **الفصل الخامس والثلاثون**
قوله اراد ان يحدث ظلمة في طريق العامة الخ **اقول**
او كنيها او مينايا او جرسا او دكانا وقد كتبت في حاشية العيني
ومثلا مسكين في باب ما يحدث الرجل في الطريق من كتاب
الغنايات كتابه حسنة فارجع اليها ان شئت وفي السفن في الملا
في المسئلة في ثلاثة مواضع احدها انه فعل بجل احداث هذا
في الطريق ام لا الثاني للخصومة في الرفع والثالث في ضمانات
ما يثلف بهذه الاشياء امل في الاحداث قال شمس الائمة
السرخسي فان كان الاحداث يعثر باهل الطريق ويجعل بينهم
وبين المروء في الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان
كان لا يعثر بل بعد لسعة الطريق جاز له احداث ذلك ما لم يمنع
منه وهذا نظير رجل له على غيره دين فان طالبه صاحب الدين
بقضائه لا يسعه تاخيره وان لم يطالبه كان في سعة من تاخيره
لانعدام الضرر في حقه فهذا مثله كذا في التائارخانية **اقول**
قوله انه لم يطالبه بدينه كان في سعة من تاخيره يجب ان
يقيد ذلك بما اذا لم يعلم انه تركه حيا ونسيانا او خوفاً ونحوه بل
تركه توسعة تامل **قوله** قال سرح ليس كلامها **اقول**
في البرازية عن قوله اي يوسف وبه يقتضو ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله تعالى في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث ظلمة في
الطريق العامة ولا يعثر بالعامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة

ان

المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا
لازم عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى بشهادة هؤلاء
الشهود المسميين المعدلين في ترتيب هذا السجل بحضور
المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مشير الى كل واحد منهما
في مجلس قضاي بكونه كذا بين ان اس على سبيل التبيين الاعلا
دون الحقية والكتمان حكما ابروته وقضا نقدته مستحكما
شرائط الصحة والنفاذ والزمت المحكوم عليه بهذا ايضا هذا
المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا
المحكوم عليه هذا وكل ذي حق ودفع وحجة على حجة ودفعه
وامر في كتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك واشهدت
عليه حضور مجلس من اهل العلم والعدالة والامانة والديانة
والصيانة وذلك في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فلهذه
الصورة التي كتبناها في هذا السجل اصل في جميع السجلات
لا يتغير شيء مما فيها الا الدعوى فان الدعوى كشيخة
لا يعدها الا حصا ولا ياتيها الاستقصا وليس كتاب السجل
الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظ
الشهادة في سائر السجلات على نحو ما بيناه في هذا السجل
والسيف بقا ربه انتهى ومن اراد المزيد من ذلك ومن صور
الحاضر والحلي والشيئات في ابن ادم والحيوانات فعليه بالكتابة
المذكورة والله تعالى اعلم وفي الباب الثاني من كتاب البيوع
في جواهر الفتاوى وينبغي ان لا يكتب في الشروط ما هو صحيح
شرعا وانما يكتب نوا لا شرطا فيه ولا خيار وينبغي جميع الشروط
المفسدة لان في الشروط ينبغي ان تكتب على وجه لا يختلف الفقهاء

فيه فانه لما تعرض على قاض لا يعتد ذلك فيفسده ويبطله
 فان عند فرض وما كنت والشافعي وابن ابي ليلى رحمهم الله تعالى
 اذا كتب في الشراء شراء جائزا صحيحا شرعيا ثم بعد ذلك يستحق
 رجل ويأخذه من المشتري بالبيعة فالمشتري لا يقدر على الرجوع
 لانه اذا اقراف هذا شراء صحيح فقد اقران المبيع في حالة
 البيع وقبله ملك البايع فاذا اقرى بك لم يستحق فكانت
 يؤخذ منه بغصب فلا يقدر على الرجوع ولهذا الموضع ينبغي ان
 يكتب على وجه يكون صحيحا في جميع المناصب ولو كتب بحقوقه
 الداخلة فيه والمخارجة عنه وحكي على ذلك ان رجلا عرض
 على قاض كتابا وكان الكاتب كتب تحقوقه الداخلة والمخارجة
 فقال القاض قد افسد كتابك وان شئت ان اصححه فارسل
 الى دارى كذا مناخطة وكذا منالجا فارسل ثم جاء فقال القاض
 لو احدا كتب ههنا الفا حتى يصير او المخارجة فقال الرجل
 يا قاض بالف واحد تاخذ كذا وكذا فقال القاض ان شئت
 ان يكون صحيحا فاكب والا فاردي عليك ما دفعت فرضي الرجل
 وترك طلبه وهكذا ذكره ولهذا الكلام وضوح لكني رايت في احكام
 الشروط للمخالف انه ذكر في كثير من المواضع بهذا اللفظ
 الداخلة والمخارجة فيحاط وتيا مل عند الفتوى انتهى **قوله**
 قال وعندى انه ليس بخلل الخ اقول **قوله** وهو الاصح
 كلفه منية المنة **قوله** دعوى القتل الخطا على القاتل تستحق فيه
 العاقلة اقول **قوله** وفي التارخانية وفي المعاقلة ولا
 نقبل الذي يوجب الدية على العاقلة الا بحضرة من العاقلة ولو
 اقر القاتل بين يدي القاض ان ولي القاتل هذا اقام البيعة

على

على عند فلان القاض بان القتل خطأ وقضى ذلك القاض فأت
 هذا القاض يقبل اقراره ويقضه بالدية على العاقلة وهذا
 مشكل عندى فان هذا قضا على العاقلة ولا يقضه بالدية على
 العاقلة باقرار القاتل وانما لا يجوز في الكبرى ولهذا ينبغي
 ولو حكم القاتل رجلا مع الولي فحكم المحكم بالقتل خطأ لا يظهر
 حكمه في حق العاقلة وتقدمت المسئلة في الفصل السادس
 والله تعالى اعلم **قوله** دعوى الاقرار بالمال الخ اقول
 يعني ادعى على اخرا انه اقرى بك بخلاف ما لو ادعى انه له عليه كذا
 وهكذا اقرى به فانه يقبل وقد قدمه مستوفى في الفصل السادس
قوله لو قال وحكت بصحة هذا الوقف وهذا ليس بقضاء
 اقول **قوله** انظر ما نقله في النقول عن جواهرى الفتاوى
 في احكام بصحة الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 تجريد الحاشية المباركة الميمونة ان شاء الله تعالى في القعدة الحرام
 سنة الف وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
 واكمل التحية من فاطر البرية ومسؤوله منه تعالى ان ينفع بها مطلقا
 وان يزيد بها ونها وان يجعلها خالصة لخدمته لوجهه الكريم
 مدخلة الجنة دار النعيم وان يجعل سعيها فيها مشكورا بحاجته
 النبوية افضل المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين امين
 ثم اعلم ايها الناظر اني لست في جمعي ذلك معصوما من الخطا والغلل
 ولا من الزبج والزبل فان رايت فيها سهوا فبادر له بالاصلاح فكنت
 من اهل الصلاح وتغيب من اهل الفلاح وتقوم بالبشر والنجاس
 فكن الكريم بعيدا والليث يفيض والله تعالى هو الموفق للسداد والهادي
 الى طريق الرشاد **قوله** واذا كان الفراغ من كتابة هذه النسخة

المتممة ان شاء الله تعالى في شهر ربيع الاول سنة الف وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
 والتمنى ان شاء الله تعالى في شهر ربيع الاول سنة الف وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
 والتمنى ان شاء الله تعالى في شهر ربيع الاول سنة الف وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة